وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة أمحمد بوقرة – بومرداس الرقم: ...

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة نهاية الدراسة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

شعبة: العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد كمي.

بعنوان:

أثر القطاع الفلاحي على النمو الاقتصادي في الجزائر

خلال الفترة1990 –2020 دراسة قياسية باستعمال نموذج ARDL

من إعداد الطلبة:
العلي كريمة

تحت إشراف الاستاذ
أ.د براهيم جمعاسي

السنة الجامعية: 2023/2022

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء والشكّر

شكر وعرفان.

قال رسول الله صل الله عليه وسلم" من لم يشكر الناس لم يشكر الله ومن أهدى إليكم معروفا فكافئوه فإن لم تستطيعوا فادعوا له"

وعملا بهذا الحديث واعترافا بالجميل نحمد الله عزوجل الذي أعاننا بقدرته ووفقنا لإتمام هذا العمل، فالحمد والشكر لله رب العالمين

في هذه اللحظات سطور كثيرة تمر في الخيال ولا يبقى لنا في نهاية المطاف إلا قليلا من الذكريات والصور تجمعنا برفاق كانوا إلى جانبنا فواجب علينا شكرهم وتوديعهم.

وقبل ان نمضي نقدم أسمى آيات الشكر والامتنان والتقدير والمحبة إلى الذين حملوا أقدم رسالة في الحياة، إلى الذين مهدو لنا طريق العلم والمعرفة....

أشكر السادة الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة الذين منحوني جزءا من وقتهم الثمين لقراءة هذا العمل المتواضع، الذي آمل أن أكون قد وفقت في إنجازه

أشكر كل من ساعدني من قريب أو بعيد في إنجاز هذا العمل المتواضع، والوصول به إلى هذه اللحظة

الإهداء

إلى أمي التي اشتهت أن تدرس

قائمة المحتويات

الإهداء والشكّر.....3
قائمة المحتويات.....6
قائمة الاشكال.....8
قائمة الجداول.....9
الملخص.....XI
الــمقـدّمــة العامة.....XII
الفصل الأول: أساسيات حول النمو الاقتصادي والقطاع الفلاحي في الجزائر.....5
المبحث الأول: عموميات حول القطاع الفلاحي في الجزائر.....3
المطلب الأول: مفهوم الفلاحة، خصائصها وأنواعها.....3
المطلب الثاني: العوامل المؤثرة على قيام القطاع الفلاحي وأهميته.....6
المطلب الثالث: مراحل تطور السياسة الفلاحية وعوامل تنميتها 12
المطلب الرابع : مشاكل ومعوقات القطاع الفلاحي في الجزائر والإجراءات الممكنة لحمايته 26
المبحث الثاني: النمو الاقتصادي والقطاع الفلاحي وعلاقته بمختلف نظريات اقتصادية.....34
المطلب الأول: نظرية الكلاسيكية والكينزية.....34
المطلب الثاني: النظرية النيوكلاسيكية.....39
المطلب الثالث: النظرية الحديثة 42
المطلب الرابع: الدراسات السابقة 44
خلاصة الفصل الأول: 50
الفصل الثاني: الدراسة القياسية لأثر القطاع الفلاحي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2020.....51
تمهيد.....52
المبحث الأول: بناء النموذج الاقتصادي. 53
المطلب الأول: تعريف منهجية تقدير الانحدار الذاتي ذي الابطاء الموزع ARDL.....53
المطلب الثاني: دراسة وصفية للبيانات.....57
المبحث الثاني: الدراسة الميدانية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) 64
المطلب الأول: دراسة استقراريه السلاسل الزمنية (the unit root test).....64
المطلب الثاني: تقدير النموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL 65
المطلب الثالث: خطوات تقدير نموذج ARDL.....66
الخـــــاتـــــمة 75

قائمة المصادر والمراجع 79

قائمة الاشكال

رسم توضيحي 1 : التوازن والناتج تبعا لفرضيات "ريكاردو" 36

رسم توضيحي 2 : تطور النمو الاقتصادي خلال فترة 1990-2020. 60

رسم توضيحي 3: تطور أراضي المنتجة للحبوب خلال الفترة 1990-2020 60

رسم توضيحي 4: تطور الناتج الزراعي الإجمالي خلال الفترة 1990-2020 61

رسم توضيحي 5 :تطور متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي الإجمالي خلال الفترة 1990-2020 62

رسم توضيحي 6 : نتائج اختبار فترات الإبطاء المثلى 67

رسم توضيحي 7: اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (CUSUM) 72

رسم توضيحي 8 : اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة (CUSUM Of Squares) 73

قائمة الجداول

جدول 1 : وضعية القطاع الزراعي خلال فترة (1962-1979).....16
جدول 2 : وضعية القطاع الزراعي خلال الفترة (1990-1999).....19
جدول 3 :أهم نظريات النمو الكلاسيكية 35
جدول 4: أهم نماذج النظريات الحديثة.....43
الجدول 5: نتائج اختبار جذر الوحدة بواسطة اختبار ديكي فولر وفليبس بيرون 64
جدول 6 : نتائج اختبار الحدود Bounds Test.....67
جدول 7 : مقدرات معلمات الأجل الطويل 68
جدول 8 : مقدرات معلمات الأجل القصير ومقدرة تصحيح الخطأ.....70

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة أثر القطاع الفلاحي على النمو الاقتصادي في الجزائر بالتركيز على بعض محددات القطاع الفلاحي والممثلة في (الناتج الزراعي الإجمالي، متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي، أراضي منتجة للحبوب) كمتغيرات مستقلة والنمو الاقتصادي والممثلة بـ (الناتج المحلي الإجمالي) كمتغير تابع خلال الفترة (1990–2020). بالاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL). توصلت الدراسة إلى وجود علاقة بين المتغيرات الاقتصادية المختارة وتأثيرها على النمو الاقتصادي الجزائري في الأجل القصير و الطويل، وجاء المتغير المتمثل في متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي واراضي المنتجة للحبوب ذات تأثير إيجابي وقوي على النمو الاقتصادي اما فيما يخص المتغير المتمثل في الناتج الزراعي فلها تأثير سلبي في الأجل القصير، وكل متغيرات لها تأثير على المدى الطويل سواء بالإيجاب او السلب .

كلمات المفتاحية: القطاع الفلاحي، النمو الاقتصادي، نموذج ARDL، الاقتصادي الجزائري.

Résumé

L’objectif de cette étude est de déterminer l’impact du secteur agricole sur la croissance économique en Algérie en se concentrant sur certains déterminants du ce secteur à savoir (la production agricole totale, la part moyenne de la production agricole par habitant, les terres cultivées permanentes) comme variables indépendantes et la croissance économique (PIB), comme variable dépendante. Sur la base d’un modèle ARDL, l’étude montre l’existence d’une relation entre les variables économique choisies et leurs impacts sur la croissance économique en Algérie court et à long terme. La variable la part moyenne de la production agricole par habitant, les terres cultivées permanentes ont un impact positif, quant à la variable la production agricole totale à un impact négatif à court terme. En revanche, l’ensemble des variables ont un impact sur la croissance économique soit positivement ou négativement.

Mots clés : secteur agricole, croissance économique, modèle ARDL, économie algérienne.

الـمقـدّمـة العامة

مقدّمة

يعد القطاع الفلاحي أحد أهم القطاعات الحيوية التي بإمكانها أن تساهم بشكل كبير في دفع عجلة النمو الاقتصادي نحو الأمام، من خلال ترابطه الأمامي والخلفي ببقية قطاعات الاقتصاد الوطني، حيث يساهم في تشكيل الناتج الداخلي الخام لاقتصاديات الدول فهي تحتل مكانة بالغة الأهمية في اقتصاديات الدول النامية، وتتعاظم أهميتها أكثر بالنسبة إلى البلدان العربية، نظرا لما تتوفر عليه من إمكانيات عظيمة مقارنة بمعظم هذه الدول (باستثناء النفطية منها) الممول الأول للناتج القومي المحلي، وبالتالي فهي المورد الرئيسي للدخل، كما أنها المصدر الرئيسي للعمالة، بالإضافة إلى دعم التوازن في ميزان المدفوعات من خلال الرفع من حجم الصادرات الفلاحية كما تشكل المنتجات الفلاحية النواة الأساسية لخلق الصناعات الغذائية في العالم، وتعد الجزائر من بين الدول الريعية والتي عانت من الأثار السلبية لانخفاض أسعار البترول في السوق العالمية، حيث أصبح من الصعب مواجهة عجز الميزانية المستمر والذي كان له أثر مباشر على تراجع مستويات حجم الاستثمار في العديد من القطاعات، وعدم توفير الأرضية المناسبة والملائمة لتمويل التنمية على المدى البعيد.

وهذا ما جعل الجزائر تبحث عن مصادر جديدة خارج قطاع المحروقات، كما يعد القطاع الفلاحي في الجزائر من بين القطاعات التي تحظى باهتمام واسع، نظرا لما تزخر به الجزائر من إمكانيات فلاحية كبيرة ومتنوعة مما يجعل فرص تحقيق الأمن الغذائي متاحة فقط لرؤية استراتيجية جيدة وتثمين لهذه القدرات في إطار سياسة فلاحية منتهجة مبنية على قاعدة بيانات سليمة، ولا شك أن هذه الديناميكية التي يحدثها القطاع الفلاحي على مستوى الاقتصاد ككل ستساهم في تحقيق الاستقرار الاجتماعي والنم الاقتصادي.

وتعد قضية النمو الاقتصادي أحد أهم الأمور التي تحظى بأهمية كبيرة في الأحداث الاقتصادية وتتصدر قائمة الأولويات التي تسعى إليها معظم الدول في برامجها السياسية والاجتماعية والاقتصادية. يعبر النمو الاقتصادي عن زيادة الإنتاجية التي تتحقق خلال فترة زمنية معينة في كمية السلع والخدمات التي ينتجها أفراد القوى العاملة في إطار النظام اقتصادي محدد، وقد أظهرت الدراسات الاقتصادية على أن مؤشر النمو الاقتصادي يعد واحدا من اهم المعايير التي يتم من خلالها تمييز تقدم الدول عن تخلفها، وذلك من خلال تحقيق مستوى لائق من المعيشة للمواطنين.

ويحظى القطاع الفلاحي بأهمية بالغة، مما دفع الدول إلى إيلاء اهتمام كبير له، نظرا لتوفيره أحد أهم مقومات الحياة، وهو الغذاء، وهو أحد اهم المصدر لتحقيق النمو الاقتصادي في أي دولة، وبالتالي يقوم الرهان الحالي على الدول توفير كميات كافية وجودة ممتازة من الغذاء في الوقت والمكان المناسبين، بالإضافة إلى مساهمة القطاع الفلاحي لتحقيق النمو الاقتصادي، وكذا لتجنب المشاكل الاجتماعية والاقتصادية وحتى السياسية. فنقص الغذاء يؤدي الى عدم الاستقرار سياسي وفقدان الهيمنة، ما يسمح للقوى الخارجية بالتدخل في الشؤون الداخلية للدول وفرض إراداتها عليها.

بعد عرض أهمية القطاع الفلاحي ودورها في المساهمة لتحقيق النمو الاقتصادي والاستقرار ككل، باعتبار أن الفلاحة من القطاعات الاقتصادية الأساسية، وتهدف هذه الدراسة إلى البحث عن آثر القطاع الفلاحي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الثلاث عقود الأخيرة محل اهتمام هذه الدراسة والتي تنطلق من طرح الإشكالية الممثلة في السؤال الرئيسي التالي:

- **ما مدى تأثير القطاع الفلاحي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2020؟**
- ولإجابة على السؤال الجهوي يقتضي تفكيكه إلى أسئلة فرعية نذكر منها:
- هل من ضروري تنمية القطاع الفلاحي؟
- هل عند ارتفاع مستوي متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي يؤدي الى رفع من النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2020؟
- ما اثر أراضي منتجة للحبوب والناتج الزراعي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-220؟
- هل هناك علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة ؟
- وللإجابة على الأسئلة الفرعية كان من الضروري وضع الفرضيات التالية:
- الفرضية الأولى: ضروري تنمية القطاع الفلاحي
- الفرضية الثانية: عند ارتفاع مستوي متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي يؤدي الى رفع من النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2020
- الفرضية الثالثة: تؤثر الأراضي المنتجة للحبوب والناتج الزراعي على نمو الاقتصادي على مدى الطويل خلال الفترة 1990-2020
- الفرضية الرابعة: وجود علاقة تكامل مشترك في المدى الطويل بين متغيرات الدراسة (النمو الاقتصادي والقطاع الفلاحي)

و عن مبررات اختيار موضوع الدراسة فتعود لأسباب ذاتية وموضوعية: اما الأسباب ذاتية فيمكن حصرها في :

- طبيعة التخصص التي يفرض على الطالب معرفة كل ما يتعلق بالعلوم الاقتصادية بصفة عامة والاقتصاد الجزائري بشكل خاص مع استعمال الطرق الكمية التي يفرضها تخصص الاقتصاد الكمي؛
- الاهتمام بالبحث في الميدان الفلاحي لكونه قطاعا استراتيجيا، والوقوف على حقائق وخبايا هذا القطاع بكل جوانبه؛
- الميل الشخصي للمواضيع ذات صلة بالاقتصاد الكلي وابراز أهمية البحث فيها؛

أما الأسباب الموضوعية فهي :

- الحرص على معرفة وتوضيح تأثير القطاع الفلاحي على النمو الاقتصادي؛

- المساهمة من خلال هذه الدراسة في أدب الاقتصاد التنموي وذلك باستخدام نموذج قياسي من أجل معرفة تأثير القطاع الفلاحي على النمو الاقتصادي في الجزائر؛
- الحرص على معرفة بإمكان الجزائر استغلال القطاع الفلاحي لتحقيق نمو اقتصادي والخروج من التبعية لقطاع المحروقات؛

تهدف الدراسة الى تحقيق جملة من الأهداف، منها:

- التعرف على أهم النظريات والنماذج المفسرة للنمو الاقتصادي وعلاقتها بالقطاع الفلاحي.
- محاولة معرفة واقع السياسات الفلاحية الموضوعة من طرف الدولة لمعرفة المستوى الذي وصل إليه القطاع الفلاحي وتوضيح مدى قدرة الدولة على تطبيق سياساتها، وتقييم هاته السياسات الزراعية للوصول إلى المشاكل التي تحول دون تحقيق الأهداف المرسومة والسعي إلى إيجاد الحلول المناسبة لتجنب تدهور هذا القطاع
- اظهار سياسات الدولة المنتهجة لتحقيق النمو الاقتصادي
- أهمية البحث عن قطاعات ناجحة وفعالة تساهم في النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات
- أهمية الدراسات القياسية في دراسة العلاقة بين القطاعات المختلفة ومساهمتها في نمو الاقتصاد الوطني

وتكم **أهمية** البحث من خلال ما يشهده القطاع الفلاحي من إقبال كبير وحركية تنموية غير معهودة وخاصة في السنوات الأخيرة، والتي إن كانت تدل على شيء فهو متابعة وتركيز الحكومة عليه من أجل جعله منطلقا لاتساع الساحة الاقتصادية للبلاد تثمينا لموارده وثرواته، وخاصة بعد الصدمة البترولية الأخيرة وأثارها على الاقتصاد الوطني ككل، ما جعل الحكومة تعيد ترتيب أوراقها والالتفات الى هذا القطاع من خلال زيادة الناتج الزراعي الذي يساهم في الناتج المحلي وخلق فرص العمل والتخفيض من الإيرادات وزيادة الصادرات الزراعية

و عن حدود الدراسة فمن ناحية الإطار الزمني: تم في هذه الدراسة الاعتماد على مجموعة من البيانات الممتدة من الفترة 1990 الى غاية 2020 وهي أطول فترة تسمح لنا بالحصول على البيانات المطلوبة؛ أما الإطار المكاني: تم في هذا البحث دراسة مساهمة القطاع الفلاحي في دولة الجزائر.

و تستند هذه الدراسة إلى استخدام **المنهج الوصفي التحليلي** كركيزة أساسية لتوضيح أهداف البحث كذلك المنهج القياسي عن طريق تقدير واختبار النموذج على اعتبار القطاع الفلاحي كأداة لتحقيق النمو الاقتصادي الذي مفاده تحقيق التنمية خارج قطاع المحروقات. والمنهج الكمي لغرض جمع البيانات ووصفها وتحليلها، استنادا بمعطيات موقع البنك الدولي للدول عينة الدراسة، واستخدام الطرق القياسية لهدف الوصول الى النتائج تمكن اختيار فرضيات الدراسة وتحقيق هدفها، اعتمادا على معطيات الجزائر واستخدام برنامج Eviews 11 الاقتصادي وبرنامج stata 16.

ولمعالجة إشكالية الدراسة والإحاطة بكل جوانب الموضوع، قمنا **بتقسيم الدراسة وفق** خطة منهجية شاملة حيث تضمن فصلين هما: الفصل الأول كان بعنوان اساسيات حول النمو الاقتصادي والقطاع الفلاحي في الجزائر قسم لمبحثين تضمن المبحث الأول أربع مطالب تكلم فيهما على القطاع الفلاحي المبحث الثاني تضمن وجهة نظر الفكر الاقتصادي للقطاع الفلاحي والنمو الاقتصادي. وبالنسبة للفصل الثاني كان بعنوان الدراسة القياسية لأثر القطاع الفلاحي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2020 تضمن المبحث الأول بناء النموذج الاقتصادي والمبحث الثاني نمذجة العلاقة بين القطاع الفلاحي والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1990-2020. وانتهت الدراسة بخاتمة ذكر فيها أهم الاستنتاجات التي استخلصت من خلال مختلف مراحلها.

و لقد واجهتنا صعوبات عديدة في انجاز هذا البحث نذكر منها **الجانب النظري الذي** ارتكزت الدراسة على مجموعة من المقالات وأطروحات الدكتوراه ورسائل الماجيستير والكتب على أن هذه الأخيرة مفتقرة بعض الشيء خاصة الكتب المعالجة لموضوع النمو الاقتصادي وعلاقته بالقطاع الفلاحي بصفة محددة باعتبار موضوع الدراسة متجدد على مدى العصور إضافة على جل مراجع الدراسة ارتكزت على مقالات. و **الجانب التطبيقي في** ندرة الاحصائيات وتضاربها إن وجدث بين مصادر الرسمية خاصة ما تعلق منها بالسنوات الأخيرة، و وجود صعوبة في جمع المعطيات إضافة إلى عدم التحصل على جميع إحصائيات الثروة الحيوانية بالقطاع الفلاحي الجزائري مما وجب الاكتفاء بإحصائيات الثروة الزراعية فقط.

الفصل الأول: أساسيات حول النمو الاقتصادي والقطاع الفلاحي في الجزائر

تمهيد:

يحتل القطاع الفلاحي دورا مهما في تطوير اقتصاديات الدول النامية، خاصة الدول التي تعتمد على الفلاحة لدورها في تحقيق النمو الاقتصادي والتقليل من التبعية وتوفير الغذاء، كما تعد محفزا أساسيا للصناعات المرتبطة بالفلاحة، وهي مصدر مهم للدخل لغالبية الفقراء في المناطق الريفية، فهي أداة لكسب الرزق وتوفير الرفاه الاجتماعي. والجزائر كسائر البلدان النامية تسعى لتنمية قطاعها الفلاحي، وتعتبر التنمية الفلاحية من أهم الآليات التي تبنتها لتطوير وتنمية أنشطتها الاقتصادية والاجتماعية. وبالرغم من الأهمية الملموسة لهذا القطاع، فإن القصور الذي اتسم به دور هذا القطاع يظهر جليا من خلال مساهمته المتواضعة في النمو الاقتصادي.

وسيتم التطرق من خلال هذا الفصل إلى مبحثين:

- ماهية القطاع الفلاحي.
- القطاع الفلاحي والنمو الاقتصادي وعلاقته بمختلف النظريات الاقتصادية

المبحث الأول: عموميات حول القطاع الفلاحي في الجزائر.

يعد القطاع الفلاحة من القطاعات الاستراتيجية والتي تساهم بفعالية كبيرة في عملية التنمية، فهو المصدر الوحيد والرئيسي للغذاء، كما يشكل مجالا واسعا لتشغيل اليد العاملة وامتصاص البطالة المتفشية في المناطق الريفية، وتوفير المواد الأولية الفلاحية (القطن، الصوف، الجلود...)، ومن ثم يعمل على تحقيق الرفاهية وبناء اقتصاد فلاحي. وليست الجزائر في معزل عن هذه التطورات لما لها من مقدرات طبيعية وبشرية.

المطلب الأول: مفهوم الفلاحة، خصائصها وأنواعها.

تعتبر الفلاحة حقلا واسعا لمختلف الأنشطة الزراعية التي يمارس فيها الإنسان نشاطه من أجل العيش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية وقد لا نجد تعريفا شاملا لبعض الكلمات كالفلاحة والزراعة....

من الملاحظ بأنه كلمة الفلاحة والزراعة لهما نفس المعنى أو المدلول وعندما نقول مثلا المساعدات المالية المخصصة للقطاع الفلاحي أو الزراعي فإنها تعني نفس الشيء.

أولا: تعريف الفلاحة

يعرف الفلاحة الباحثان جنينة و بخوش (2011، ص 8) على أنها: "علم وفن وصناعة وإنتاج المحاصيل النباتية والحيوانية النافعة للإنسان". فهي علم: لأنها تعتمد وتقوم على إجراءات وقواعد معينة وفن: لأنها قائمة بشكل أساسي على مهارات الفلاحة وقدرته على الإبداع والابتكار في المجال. تعرف أيضا على أنها: جميع الأنشطة التي يقوم بها الفلاحون أو المزارعون للنهوض بعمليتي الإنتاج النباتي والحيواني، وذلك ضمن العيش الكريم للإنسان (بوعريوة، 2017). وعرفت الفلاحة عند ابن العوام (2013، ص 07-08) هي فلاحة الأرض والحيوان وفلاحة الأرض هي الغالب والمسيطر وتعني القيام بشؤون الأرض من حرث ذلك.

كما تعرف أيضا الفلاحة بمصطلح الزراعة للإشارة إلى بعض العمليات الفلاحية، حيث كلمة الزراعة مشتقة من كلمتين agre أي الحق أو التربة وكلمة culture أي العناية أو الرعاية، وعلى ذلك القول بأن الزراعة هي العناية بالأرض، هذا هو المفهوم الضيق أما الزراعة في الوقت الحالي وبمفهومها الواسع فقد أصبحت غير قاصرة على هذه الجملة بل تعدتها إلى أمور أخرى نتيجة لتنوع وتجديد بنشاط المزارع فأصبح المزارع يقوم بالإضافة إلى عمله الأصل بأعمال أخرى أهمهارعاية الحيوان وتربيته، ...

كما تعرفها منظمة الأمم المتحدة على أنها: كل العمليات التي تتعلق بالموارد الطبيعية والبحوث والتدريب والإرشاد والإمداد بمستلزمات الإنتاج الزراعي وإنتاج المحاصيل والثروة الحيوانية، سوآءا من رعاية أو صيد أو زراعة وتحسين الإنتاجية (زويتر، 1997، ص 10)

تعريف الفلاحة حسب المشرع الجزائري: لقد عرف المشرع الجزائري النشاط الفلاحي في المادة 02-03 من المرسوم التنفيذي رقم 96/63 المؤرخ في يناير 1996 على أنه:

- ❖ هو كل نشاط يرتبط بسيرة دورة نمو منتوج نباتي أو حيواني وتكاثره
- ❖ كل نشاط يستند إلى استغلال، أو هو امتداد له لاسيما خزن المنتجات النباتية أو الحيوانية وتحويلها وتسويقها وتوضيبها عندما تتولد هذه المنتوجات من استغلال.

من خلال هذه التعاريف يمكن تقديم تعريف مختصر للفلاحة والمتمثل في:

يقصد بالفلاحة:" هي كل الأعمال التي يقوم بها الفلاح من غرس وحصد وعناية بمحصوله الفلاحي داخل مزرعته من طرح البذرة إلى غاية جمع المحصول إذ تعتبر حقلا واسعا لمختلف العمليات والأنشطة الفلاحية لتحقيق التنمية الاقتصادية".

ثانيا : خصائص الفلاحة

تختلف الفلاحة عن غيرها من النشاطات الاقتصادية بأنها تتميز بالخصائص التالية:

1. عدم القدرة في التحكم في حجم الإنتاج نظرا لارتباطه بالظروف الطبيعية التي يصعب السيطرة عليها والتحكم فيها، ولذلك قد يختلف الإنتاج من سنة لأخرى تبعا لأي تغير في الظروف الطبيعية أو ظهور بعض الأمراض الوبائية التي تحدث لبعض المحاصيل مما يؤثر على حجم الإنتاج.
2. الإنتاج الفلاحي يرتبط عادة بفترة زمنية محددة ترتبط بطبيعة المناخ أو نوع المحصول إذ كان موسميا أو حوليا، بحيث لا يستطيع أن يتجاوز هذه الفترة مهما بذل من الجهد، وذلك لأن الإنتاج الفلاحي يتعامل مع كائنات حية تتطلب فترات زمنية محددة تبعا لتكوينها البيولوجي (زراعة القمح) على عكس الإنتاج الصناعي
3. يتميز الإنتاج الفلاحي بالعمالة المحدودة ذات المهارة العالية أو المتوسطة والأجور المنخفضة بخلاف الصناعات التي تحتاج إلى العمالة المرتفعة، وذات مهارة ودرجة عالية وأجور مرتفعة وتكلفة إنتاج عالية بمقارنتها بالإنتاج الفلاحي (هارون، 2008، ص63-64)
4. ضخامة نسبة رأس المال الثابت في الفلاحة: تقدر نسبة رأس المال الثابت في الفلاحة بحوالي ثلثي مجموع الأموال المستغلة مثل الأرض وما عليها من منشآت وأشجار وحيوانات وغيرها وما ينفق عليها من تحسينات
5. صعوبة تحديد التكاليف المتغيرة: وهذا راجع إلى العرض والطلب على المنتج الفلاحي حيث يصعب على الفلاح تحديد التكلفة المتغيرة نظرا لعدم ثبات أسعار المنتجات الفلاحية (بن أشنهو، 1982، ص 309)

ثالثا : أنواع الفلاحة

يمكن التمييز بين أشكال الممارسات الزراعية من حيث البعد الكمي والكيفي فنجد حسب الباحث ميكو (2016، ص7-8) :

3-1- **من حيث البعد الكمي:** أي التركيز على كمية المنتوج في رقعة جغرافية معينة وتنقسم إلى:

- الزراعة التقليدية: هي نظام إنتاج زراعي يتميز بضعف المردود يطبق على مساحات زراعية شاسعة، ومنتشرة خصوصا في الدول النامية والأقل نموا، ويشغل يد عاملة كثيرة محدودة الوسائل والادوات.
- الزراعة المكثفة: التكثيف الزراعي يتم عن طريق تعظيم الإنتاج لوحدة المساحة من الأرض أو وحدة المتر مكعب من الماء أو كلهما. غير أنه في بعض الحالات يعتبر تكثيف إنتاجية عنصر العمل ورأس المال من عوامل التكثيف الزراعي (المركز الوطني للمعلومات للجمهورية العراقية، 2009، ص 09)

3-2- **من حيث البعد الكيفي:** ويقصد بالبعد الكيفي تدارك الأضرار البيئية ومالها من تأثيرات سلبية على الموارد الطبيعية والبشرية الناجمة عن الممارسات التي هدفها اقتصادي بحث دون مراعاة الانعكاسات على الجانب الاجتماعي والايكولوجي (مانع، 2009، ص20).

- الزراعة البيولوجية: هي نظام إنتاجي شامل يقوم على استعمال الموارد الطبيعية والحد من استخدام الأسمدة والمبيدات الكيمياوية الصناعية وكذا يستبعد الاستنساخ، ولها عدة مميزات نذكر منها:
  - ✓ تقضي على بعض المخاطر الصحية الناجمة عن المدخلات الكيميائية
  - ✓ تقضي على مخاطر التلوث المياه الجوفية، وكذا الثروة الحيوانية والنباتية للمنطقة المزروعة
  - ✓ ارتفاع سعر منتج بحكم انه خال من كل المخاطر، وبحكم الطلب المتزايد على المنتجات النظيفة" Bio"، مما يقلل من التدفقات السلعية الأخرى

الزراعة البيولوجية تستهلك نسبة 20% اقل من المياه، وذلك حسب لأيكولوجي (David pimente) من جامعة (université Cornellá) بنيويورك.

- الزراعة المستدامة: الزراعة المستدامة هي الإدارة الناجحة للموارد الطبيعية التي تسمح للزراعة بتلبية التغيرات في الاحتياجات البشرية مع الحفاظ على هذه الموارد أو الزيادة منها إذا أمكن ذلك وتفادي تدهور البيئة (مانع، 2009، ص20).

أما منظمة الأغذية والزراعة (FAO) فقد عرفت الزراعة المستدامة بأنها" إدارة وصيانة الموارد الطبيعية الأساسية بحيث تضمن المؤسسات والتقنيات المتطلبات الإنسانية الحالية والمستقبلية. بغض النظر عن

التعريفات السابقة، فان أي نظام زراعي مستدام يجب أن يلبي الشروط التالية مجتمعة مع بعضها البعض:

- ✓ السلامة البيئية: وذلك بهدف المحافظة على الموارد الطبيعية والزيادة من حيوية النظام الزراعي البيئي بأكمله، والحد من فقدان العناصر الغذائية والطاقة، واستخدام الموارد المتجددة؛
- ✓ الجدوى الاقتصادية: ينتج المزارعون ما يكفي لتحقيق الاكتفاء الذاتي أو ما يدر الربح أو الامرين معا، وكذلك الحصول على عوائد كافية تغطي نفقات العمالة ومتطلبات الإنتاج؛
- ✓ العدالة الاجتماعية: وذلك بتنويع الموارد والقدرات الإنتاجية بشكل يلبي الحاجات الأساسية لكافة الأفراد المجتمع مع ضمان حقوق استخدام الأرض ورأس المال الكافي والمساعدات التقنية وفرص التسويق؛
- ✓ الإنسانية: وذلك باحترام كل أشكال الحياة (النبات، الحيوان، الانسان) ومراعاة العالقات والهيئات والثوابت المجتمعية، واحترام القيم الإنسانية؛
- ✓ القدرة على التكيف: فقدرة النظام الزراعي على التكيف مع التغيرات المستمرة المؤثرة على الزراعة، مثل النمو السكاني والسياسات والطلب في السوق، تكون بتطوير التقنيات الجديدة المناسبة والقدرة على الابتكار؛

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة على قيام القطاع الفلاحي وأهميته

أولا: العوامل المؤثرة على قيام القطاع الفلاحي

يتأثر الإنتاج الزراعي بالعوامل الجغرافية الطبيعية والعوامل البشرية، ومن بين هذه العوامل الطبيعية نجد الموقع، المناخ، السطح، التربة والمياه، ولولا العامل البشري لتلاشت قيمة العامل الطبيعي.

1- العوامل الطبيعية المؤثرة في القطاع الفلاحي

1-1- **الموقع:** للموقع أثر كبير في الإنتاج، حيث يهتم المزارع بإنتاج المحاصيل التي يزداد الطلب عليها في المدن الكبيرة، وهي تلك المحاصيل التي تتصف بعدم المرونة مثل الخضروات والفاكهة، كما يبدو ذلك في أقصى الشرق ونيوزيلندا وأستراليا، وتبعد حوالي1800 كيلو متر من الأسواق التي تستورد منتجاتها من أوروبا ولهذا يتم التخصص في إنتاج السلع التي لا تتلف أثناء نقلها عبر مسافات طويلة، كما تشترط على هذه السلع أن تكون خفيفة الوزن، صغيرة الحجم حتى تتفادى تحمل التكاليف العالية للنقل، ولو أن التقدم العلمي والتطور الذي طرأ على وسائل النقل الحديثة بإدخال وسائل التبريد كان كاملا أو مساعدا، على نقل المنتجات الزراعية إلى مسافات بعيدة إلا أن هذا الأخير يرفع من قيمة السلعة عندما تصل إلى المستهلك النهائي مما يعطي ميزة نسبية للإنتاج في مناطق الاستهلاك. وهناك مساحات واسعة من الأراضي الزراعية التي لا تشتغل في كندا نظرا لبعدها عن مناطق الاستهلاك وعن وسائل النقل. كما يؤثر الموقع الفلكي

(بالنسبة لدوائر العرض) في تحديد نوع المحاصيل التي يمكن إنتاجها إذا ما توافرت لها عوامل أخرى (هارون، 2003، ص168)

1-2- **المناخ:** يعد المناخ أحد العوامل الهامة ومن أكبر العوامل الطبيعية تأثيرا في تمديد أنواع المحاصيل، حيث يحدد المناطق التي يمكن زراعتها بمحاصيل معينة، كما أن المناخ عامل رئيسي في تكوين التربة واختلاف أنواعها ودرجة خصوبتها، وأهم عناصر المناخ التي تؤثر في الإنتاج الزراعي درجة الحرارة وكمية الأمطار والرياح والضوء والرطوبة وسقوط الثلج والصقيع (زوكه، 2004، ص 55). وتختلق أهمية كل عنصر من هذه العناصر من محصول إلى آخر ومن مكان إلى آخر، فقد تكون كمية الأمطار من أهم العناصر بالنسبة لمحصول معين، وقد تكون درجة الحرارة وكمية الرطوبة أو الرياح أقوى أثرا ما دام يمكن توفير المياه صناعيا، وقد يكون طول الفصل الخالي من الصقيع هو العامل الرئيسي وبعض المحاصيل تحتاج لفترة مشمسة، بينما يحتاج البعض الآخر لغطاء من السحب في بداية نموه، والمناطق ذات المناخ المنتظم تنتشر فيها المحاصيل المعمرة بينما المناطق ذات المناخ المتغير ما بين فصل وآخر تنتشر بها المحاصيل الحولية، ففي المناطق الاستوائية يمكن أن يستمر نمو النباتات طول العام مدام الماء متوفرا، بينما في المناطق الشمالية تنمو معظم المحاصيل في الصيف ويقتلها برد الشتاء.

وكما يلي سنتناول أهمية كل عنصر من العناصر المناخية المؤثرة في الإنتاج الفلاح:

أ- **درجة الحرارة:** تحدد درجة الحرارة طول فصل النمو ونوع النبات فالحرارة لها أهمية كبيرة في تحديد إنتاج بعض الغلاة والحصول على أقصى منفعة اقتصادية منها، وقد أدى هذا إلى ظاهرة التخصص الزراعي وارتباط المحاصيل بدرجات الحرارة،

ب- **الأمطار:** للأمطار تأثير كبير على نمو المحاصيل الزراعية لأنها المصدر الرئيسي للمياه العذبة للنبات ولذلك تؤثر كمية المطر على الإنتاج الفلاحي، فكمية الأمطار الساقطة وفصل سقوطها يحدد نوعية المحصول الذي يمكن وراعته أو الحيوان الذي يستطيع الإنسان رعايته في المنطقة فالأمطار تسقط على معظم الإقليم الموسمي صيفا، لذلك نزرع المحاصيل الصيفية كالأرز، كما نزرع المحاصيل الشتوية في إقليم البحر الأبيض المتوسط كالقمح اعتمادا على الأمطار الشتوية (أحمد رشيد، 2015، ص55).

ت- **الرياح:** تلعب الرياح دورا كبيرا في عملية التلقيح، كما تغير في تشغيل المراوح الهوائية لرفع المياه من الآبار كما هو الحال في هولندا وبعض الصداري كما لها إثر على المحاصيل الكاكاو الذي لا يحتمل الرياح في وقت النضج، حيث تؤدي الرياح إلى سقوط الثمرة، ولذلك يزرع الكاكاو في المناطق المائية. كما تعمل الرياح القوية على جرف التربة وبعضها ضار بالزراعة

كرياح الخماسين في مصر التي تهب من صحراء محملة بالأتربة والرمال وتؤثر كثيرا على الخضروات، الأزهار والموالح وبعض الفواكه مما يترتب عليه الإضرار بهذه المحاصيل وارتفاع أسعارها و " رياح المسترال" التي تجتاز" وادي الرون" بفرنسا التي تضر محاصيل الزيتون، الموالح والفواكه الأخرى.

ث- الضوء: يؤثر الضوء على عملية التركيب الضوئي التي يمكن بواسطتها تحويل الأملاح والمواد الذائبة التي يمتصها النبات في التربة إلى عناصر غذائية تعمل على نمو النبات، ويتضح أثر هذا العامل في العروض العليا الباردة التي يطول بها النهار صيفا فيزيد من سرعة نمو النبات ونضجه مما يعرض من أثر انخفاض درجة الحرارة كما هو الحال في السويد والنرويج، حيث يمكن إتمام النضج للقمر الربيعي بكل منهما في فصل الصيف الشمالي القصير.

ج- الرطوبة: لها أثر هام في محاصيل وفي قيام الصناعات، وقد ترتب على الرطوبة التخصص الإقليمي في زراعة القطن فقد تخصصت منطقة وسط الدلتا وشمالها في الأقطان طويلة التيلة نظرا لارتفاع نسبة الرطوبة بها، أما منطقة الدلتا، فتتخصص في زراعة الأقطان متوسط التلية لتوسط الرطوبة، في حين تخصص جنوب مصر في الصنف الأقل جودة لتحمله الحرارة الشديدة وقلة الرطوبة ولدرجة الرطوبة تأثير على كمية المياه والتي تفقد سطح الأرض بالتبخير مما يؤثر على نمو النباتات كما يزيد أو يقلل من عملية النتح، كل ذلك يؤثر على درجة النمو لشدة احتياج هذه النباتات إلى الماء الموجود في الأرض (أحمد رشيد، 2015، ص55).

ح- الثلج: إن سقوط الثلج وتراكمه وتحوله إلى جليد بفعل الضغط يقضي على الزراعات المختلفة، والثلج في حد ذاته يعتبر طبقة عازلة تحمي التربة وتعزلها عن درجة حرارة الهواء المنخفضة، فيؤثر هذا التغلغل العميق للصقيع، ويعمل الغطاء الثلجي على حماية الحبوب التي تبذر في الخريف في المناطق الباردة لأنه يحميها من الصقيع ومن الرياح الجافة التي قد تسبب موت النباتات بالجهات قليلة الرطوبة لأنها ترفع من معدل البحر.

خ- الصقيع: يعتبر من أخطر العوامل المناخية على النباتات، ويحدث الصقيع نتيجة تحول بخار الماء من الحالة الغازية إلى الصلبة مباشرة دون المرور بالسيولة، وتزداد خطورته إذا أحدث موجاته من خلال فصل الخريف، في المرحلة لنمو النباتات وقبل أن يكون في حالة تمكنه من مقاومة الحصاد،

د- التربة: هي الطبقة السطحية التي يثبت فيها النبات جذوره ويمتص منها الغذاء والماء، وتختلف التربة من حيث تكوينها الكيمائي أو من حيث القوام تبعا للصخر الأساسي الذي اشتقت منه، ولكل تربة خصائي طبيعية وكيمائية وعضوية تتمثل في حجم الحبيبات ودرجة المسامية والتهوية والعمق والعناصر التي تتكون منها التربة، والبقايا العضوية والنباتية والحيوانية التي تحتويها.

ذ- **المياه:** المياه من العوامل الطبيعية الهامة التي تتحكم في الإنتاج الزراعي، ولولا المياه ما قامت الزراعة على الإطلاق والمياه تأتي من مصدرين مياه سطحية ومياه جوفية؛

ر- **سطح الأرض:** لسطح الأرض أثر كبير في الإنتاج الزراعي سواء من حيث الانخفاض أو الارتفاع عن سطح البحر، أو من حيث درجة الانحدار ومدى مواجهة السطح للشمس والرياح والمطر زوكه، 2004، ص 59). '

2- العوامل البشرية المؤثرة في الزراعة

للعوامل البشرية أثر كبير في الإنتاج الزراعي، فالإنسان هو المنتج وهو المستهلك والموزع، فهو صاحب المصلحة في الإنتاج ولما كانت حاجات الإنسان متغيرة تمشيا مع الظروف التي يمر بها، لذلك كانت العوامل البشرية متغيرة باستمرار تأثرا بها (هارون، 2003، ص173-184).

السكان: لتوزيع السكان وتركيبهم ومستواهم المعيشي والحضاري ومعتقداتهم الدينية، دور كبير في الإنتاج الزراعي كما أن للنمو السكاني وزيادة الطلب أثر كبير، فمدى توافر الأيدي العاملة ونوعيتها ومستواها ومشاركة المرأة للرجل في العمل، وعلاقة الإنسان بالأرض خاصة إذا كانت مورده الرئيسي للدخل القومي، ثم مدى توافر الغذاء ونقصه لهؤلاء السكان، كل هذا من شأنه أن يكون الأثر في الإنتاج الزراعي.

2-1- رأس المال: إن رأس المال وسيلة هامة لتحقيق الإنتاج، فالزراعة الواسعة لا تستحق إلا إذ توافرت الآلات والمعدات والأسمدة التي تحتاج إلى رؤوس الأموال سواء عن طريق الشركات أو الأفراد ذوي رؤوس الأموال التي تحقق زيادة في الإنتاج، فالفلاح صاحب المال الصغير لا يمكنه استصلاح الأراضي وتوفير المبيدات واستخدام الآلات.

2-2- التقدم العلمي والتكنولوجي: بفضل التقدم التكنولوجي استطاع الإنسان مواجهة معوقات البيئة التي يعيش فيها، فأمكنه تثبيت المنحدرات الجبلية منعا للانهيار والانزلاق، وإنشاء المدرجات على سفوح الجبال للاستفادة منها الزراعة، وتثبيت الكثبان الرملية والخزانات للتحكم في مياه الأنهار.

2-3- النقل والمواصلات: تعد طرق النقل المختلطة عاملا هاما في زيادة الإنتاج فهي التي تربط بين مناطق الإنتاج ومناطق الاستهلاك، فقد أمكن بمساعدة السكة الحديدية إلى غرب الولايات الأمريكية زيادة الرقعة الزراعية في مناطق لم تكن منشغلة من قبل، كما أن هناك مساحات واسعة يمكن زراعتها بكندا لكنها لم تشتغل في الوقت الحاضر لبعدها عن السكة الحديدية وسيلة النقل الرئيسية.

2-4- السوق: للسوق دور هام في تحديد كمية الإنتاج ونوعه فبعض المحاصيل غير مرنة تحتاج إلى أسواق قريبة تفاديا لمشكلة النقل مثل الخضروات والفاكهة ولكن نتيجة التطورات

الحديثة للنقل وباستخدام وسائل التبريد والتجميد أمكن نقل الإنتاج من مناطق يفيض فيها الإنتاج إلى مناطق يزداد فيها الطلب على هذا الإنتاج

2-5- **التوجيه الحكومي:** يلعب التوجيه الحكومي دورا هاما في الإنتاج الزراعي ببعض الدول، ويختلف التدخل الحكومي من دولة لأخرى من حيث صوره وأسلوبه وأهدافه، فهناك بعض الدول تعتمد على بعض المحاصيل بهدف التصدير لمواجهة متطلباتها من الواردات ولذلك تقوم الدولة بتحديد مساحات معينة لإنتاج هذه المحاصيل وتتطلب من الفلاحين التقيد بها.

ثانيا : أهمية القطاع الفلاحي

يشكل القطاع الفلاحي داعما أساسيا لعدة مجالات اقتصادية واجتماعية وحتى بيئية، وهو يؤدي وظائف عديدة نذكر من أهمها ما يلي:

2-1- المساهمة في إجمالي الناتج المحلي:

يتجلى أهمية القطاع في تكوين الدخل الوطني وتوفير الدخل لنسبة كبيرة من السكان وفي رفع متوسط نصيب الفرد من هذا الدخل الذي يعتبر من أهم مقاييس النمو الاقتصادي للبلاد. وتختلف مساهمة القطاع فب الناتج الوطني بحسب الإمكانيات والموارد الزراعية المتوفرة من دولة لأخرى، فهناك بلدانا اقتصادها قائم أساسا على الزراعة، وتظم معظم بلدان منطقة إفريقيا جنوب الصحراء، حيث تقدر حصة الناتج الفلاحي من الناتج الوطني أكثر من 32% حتى تصل إلى 64 % مثل غينيا الاستوائية وليبيريا، وهناك بلدان اقتصادها شار في طريق الحول إلى نظام السوق، وتضم معظم بلدان جنوب شرق آسيا، الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إذ تتراوح نسبة المساهمة بين 7% و25 %، في حين تضعف هذه النسبة في البلدان القائم اقتصادها على المناطق الحضرية مثل أمريكا اللاتينية، الكثير من بلدان أروبا وآسيا الوسطى لتتراوح بين% 1و 7%، وذلك بسبب تطور القطاعات الأخرى غير زراعية.

2-2-ضمان الأمن الغذائي:

يتحقق الأمن عندما يتاح لجميع الناس في جميع الأوقات فرص الحصول ماديا واقتصاديا على ما يكفي من الأغذية السليمة والمغذية لتلبية احتياجاتهم وأفضلياتهم الغذائية (سنونسي و بلهادي، 2021،ص 91) . وإذ يعتبر القطاع الفلاحي المزود الوحيد لجميع أنواع الأغذية للسكان من سلع زراعية غذائية ومنتجات حيوانية، ولمواجهة الطلب المتزايد وجب زيادة حجم الإنتاج كما ونوعا وذلك من خلال رفع الإنتاجية باستخدام الوسائل الإنتاجية الحديثة وهو ما يمثل التوسع الرأسي، أو زيادة الرقعة الزراعية وهو ما يسمى التوسع الأفقي، وتعتبر مسألة توفير الغذاء بصورة مناسبة للسكان ذات علاقة مترابطة مع متغيرات التنمية الاقتصادية الزراعية، وذلك سيمكن العمال من زيادة كفاءتهم الإنتاجية نتيجة تحسين ظروفهم الغذائية، وسينخفض من أسعار السلع إلى حد الوصول إلى معدلات ملائمة من التنمية الزراعية.

2-3-توفير مناصب شغل وتقليص الفروق الحضرية والريفية:

تعتبر الزراعة قطاع أساسي لتوفير مناصب شغل خاصة وأنه يتطلب فقط المستوى الأدنى من المهارات مقارنة بأنشطة الأخرى باختلافها، وكثيرا ما يحتوي القطاع القوة العاملة التي لا تجد مناصب عمل في الأنشطة الأخرى، وتختلف نسبة استيعاب اليد العاملة في القطاع من بلد لآخر حسب أهميته بالاقتصاد الوطني لكل بلد، كما أن القطاع يحد من الفروقات الحضرية والريفية من خلال توفير مناصب شغل لسكان الأرياف حيث يعتمد جزء كبير من سكانها من معيشتهم بنسبة 66.7% على القطاع الفلاحي باعتباره قطاعا رئيسيا في المناطق الريفية في حين يستطيع سكان المدن الحصول على فرص عمل تختلف القطاعات الأخرى، كما أن القطاع يحفز على التنمية الريفية من خلال زيادة الإنتاجية في الفلاحة الأمر الذي يؤدي إلى تقليص الفقر وتحفيز نشاطات أخرى بالمنطقة الريفية ودعمها بالخدمات الأساسية مثل إمدادات المياه والصرف الصحي وتوفير الخدمات الصحية.

2-4-المساهمة في تنمية القطاعات الاقتصادية الأخرى:

يساهم القطاع الفلاحي بشكل مباشر في تحقيق قيم مضافة في قطاعات أخرى مرتبطة بالنشاطات الفلاحية مثل أنظمة الري، الآلات، الأسمدة، الأدوية البيطرية، الصناعات النسيجية، الصناعات الغذائية، وزيادة على ذلك اعتماد عدة أنشطة تجارية وخدماتية متعددة على الإنتاج الفلاحي نذكر منها النقل، تجارة الجملة، المطاعم، قطاع التأمينات والبنوك، ويعد القطاع الفلاحي مساهما رئيسيا في هذه النشاطات (بومخلوف و كموش، 2020، ص 6).

2-5-مساهمة الإنتاج الزراعي في ترقية التجارة الخارجية:

تعتبر مساهمة القطاع الفلاحي في ترقية الصادرات مؤشرا آخر من المؤشرات المهمة الدالة على أهمية القطاع في تنمية الاقتصاد الوطني، إذ أن الصادرات تمثل بشكل أساسي مصدرا من مصادر جلب العملة الصعبة الناجمة عن التصدير وإحلال الكثير من المنتجات الفلاحية، وعلى هذا الأساس فإن الكثير من الدول أصبحت تطبق بعض السياسات الزراعية من أجل تنمية وتطوير أهم المنتجات الزراعية ذات الميزة التنافسية، كما تعتبر الزراعة عاملا أساسيا للحد من استيراد بعض السلع الزراعية فمثلا العديد من الدول النامية التي تقوم باستيراد مواد غذائية وفلاحية بمبالغ مرتفعة في حين يمكنها التقليل من استيراد تلك المواد عن طريق استثمار مواردها الزراعية محليا.

2-6-تحقيق التوازن البيئي:

يساهم القطاع الفلاحي بشكل كبير جدا في تحقيق التوازن البيئي من خلال تعزيز التأثيرات الإيجابية كالحد من التلوث بزيادة الغطاء النباتي والمساحات الخضراء، والحد من التصحر بزيادة التشجير مما يعزز مكافحة الاحتباس الحراري بالتقليل من تأثيراته والتأثيرات السلبية للتصحر، ومن خلال ما تستهدفه التنمية المستدامة من حماية البيئة في ظل ممارسة النشاط الاقتصادي، فإذا كانت أغلب السياسات

المنتهجة في القطاعات الاقتصادية غير الزراعية تسعى للتقليل من آثارها السلبية اتجاه البيئة والمجتمع كتوجه لتحقيق ابعاد التنمية المستدامة، فإن النشاط الفلاحي لا يقتصر على هذا فحسب بل يعد النشاط الاقتصادي الوحيد الذي يساهم في تحقيق القيمة الاقتصادية والمساهمة في تنمية ودعم الجانب البيئي والاجتماعي في آن واحد (حروزي و شدري، 2021، ص 404-405).

المطلب الثالث: مراحل تطور السياسة الفلاحية وعوامل تنميتها

أولا: تطور السياسات الزراعية في الجزائر

يعتبر القطاع الزراعي من أهم القطاعات الحيوية، والتي تسعى الجزائر من خلاله لتنمية اقتصادية عن طريق زيادة الدخل الوطني وترقية وتطوير لصادرات خارج المحروقات، الى جانب تحقيق الأمن الغذائي وتوفير مناصب شغل، فقد قامت الجزائر بتسطير العديد من السياسات والبرامج لتطوير القطاع الزراعي عبر مختلف الفترات التي مرت بها الحكومات الوطنية المتعاقبة على الجزائر منذ الاستقلال، وسوف نتطرق إلى هذه السياسات والبرامج فيما يلي:

1-السياسات الزراعية في الجزائر قبل التحول إلى اقتصاد السوق

لقد اعتمدت الجزائر منذ الاستقلال عدة سياسات زراعية، يتجلى هدفها الأساسي المشترك في تحسين الأمن الغذائي الوطني من خلال تطوير الإنتاج الزراعي والمساهمة في تحسين ظروف المعيشة والعمل في الوسط الريفي آخذة بعين الاعتبار عند تنفيذ هذه السياسات في كل مرة ظروف محيطها السياسي والاقتصادي والاجتماعي والقدرات المالية والبشرية المتاحة، وتعد القراءة التسلسلية لمختلف المراحل التي مر بها القطاع الزراعي الجزائري منذ الاستقلال ضرورية للاستيعاب الأحسن للمسار الذي أدى إلى تبني الإصلاحات الزراعية بداية الأليفة الثالثة. حيث تمثلت هاته السياسات في التسيير الذاتي ثم الثورة الزراعية ثم إعادة الهيكلة وأخيرا المستثمرات الزراعية الجماعية والفردية هذا خلال مرحلة الاقتصاد الموجه (أي قبل سنة 1990)

1-1- سياسة التسيير الذاتي(1963-1979):

جاءت هذه السياسة بعد الاستقلال مباشرة نتيجة لمغادرة المستعمرون لأراضيهم ومزارعهم، ولتفادي الفوضى التي قد تنجم عن التصارع على ملكية هذه الأراضي، وكذا الشغور القانوني المفاجئ الذي طرأ على ثلث المساحة الزراعية، فتجسدت سياسة الدولة الجزائرية في هذه المرحلة من خلال إصدار مجموعة من المراسيم حاولت فيها فرض سيطرتها على الأراضي الشاغرة التي تركها المستعمرين، واللجوء إلى تأميم جزئي لأراضي بعض كبار الملاك، فشمل ذلك 127 مزرعة معظمها مختصة في إنتاج المحاصيل التصديرية، وكذا تأميم جميع الممتلكات الزراعية التي كانت بحوزة المستعمرين، وإلحاقها بالأملاك الوطنية، وبذلك أصبحت مساحة الأراضي الزراعية التابعة لدولة تقدر بحوالي 2.632.000 هكتار من

الأراضي الزراعية الخصبة ليتم توزيعها على 2191 مزرعة مسيرة ذاتيا ذات مساحات كبيرة (60% تفوق مساحتها 500 هكتار، و 37 %تفوق مساحتها عن 1000 هكتار) (بشطة وبورمالة، 2020، ص 128).

و حسب البحثة غربي (2008، ص 93) اتسم الاقتصاد الجزائري خلال الفترة الاستعمارية يتسم بالخصائص التالية:

- الارتباط الوثيق بالاقتصاد الفرنسي
- ازدواجية في القطاع الزراعي، حيث نجد القطاع تسوده الأساليب التقليدية المتأخرة ويستغله الجزائريون، وآخر حديث يضم أخصب الأراضي ويستعمل أحدث الأساليب يستغله الأوربيون ومن أهم الجزائريين
  - عدم التوازن بين القطاعات الاقتصادية المختلفة
  - عجز مستمر في الميزان التجاري والميزانية

ضف إلى ذلك فقد شهدت السنوات الأولى من الاستقلال خللا اقتصاديا وديمغرافيا خطيرين، فقد انخفض الناتج القومي بحوالي الثلث (3/1)، وذلك نتيجة للهجرة الجماعية المقصودة من الأوربيين وخصوصا من الفنين والإطارات بمختلف القطاعات، من أجل ضرب الاقتصاد الوطني. وأمام هذا الوضع استولى العمال والمزارعون على المؤسسات والمزارع الشاغرة، دون سابق تدريب أو تكوين، وباشروا في تسييرها. ثم جاء دور الدولة لتتدخل بسن قوانين في إطار ما يعرف بالتسيير الذاتي، حيث قام المشرع بتقنينه بالمرسوم رقم 02-62 المؤرخ في 22 أكتوبر 1962 قصد مسايرة الواقع ومنع بيع الأملاك الشاغرة.

يمكن اختصار أهم المراحل التي مر بها القطاع المسير ذاتيا فيما يلي (شتوح و سعد الله، 2001، 3):

1.المرحلة الأولى، وتمتد من سنة 1962 إلى سنة 1967، ويمكن اعتبار هذه المرحلة بمثابة مرحلة النشأة، إذ بعد استيلاء الفلاحيين على الأراضي، جاءت قرارات الدولة لإضفاء الصيغة القانونية الرسمية عليها، ثم تكوين هياكل تنظيمية تمثلت في الديوان الوطني للإصلاح الزراعي بتولي الإشراف على كل التعاملات الفلاحية، وبذلك أصبحت الدولة تمارس سيطرة خارجية مباشرة على هذه المزارع

2.المرحلة الثانية، وتمتد من 1967الى سنة 1975، وخلال هذه المرحلة اتخذت إجراءات من شأنها ضمان نوع من اللامركزية للتخفيف من المركزية الإدارية التي كانت تميز المرحلة السابقة، حيث استبدل الديوان الوطني للإصلاح الزراعي بمديريات فلاحية ولائية تختص في مجالات جغرافية ومهنية محددة ،كما تم إنشاء تعاونيات مهمتها تنظيم عملية المحاسبة وتكون تحت المراقبة المزدوجة للوزارة الوصية الأولى والبنك الوطني الجزائري من جهة ثانية .كما أنشئ الديوان الوطني للعتاد الفلاحي بفروعه الجهوية، ومهمته توفير الآلات والمعدات الفلاحية وإصلاحها .كما تم في هذه المرحلة تبسيط نظام التسويق، وذلك

بإنشاء دواوين وطنية لهذا العرض، وتوحيد جهاز التمويل بتخصيص مصالح لذلك على مستوى البنك الوطني الجزائري ،ولعلى الملاحظة العامة التي يمكن تسجيلها أن هذه المرحلة قد ركزت على إنشاء هياكل جديدة تهدف إلى تأمين أسلوب تنظيمي فعال، دون إيلاء عناية بتوفير شروط لتحقيق استقلاليه تسيير فعالة (عربي، 2010، ص 129).

3.المرحلة الثالثة، وقد جاءت كنتيجة منطقية للنتائج الهزيلة من الإجراءات السابقة حيث لم تساعد على خلق محيط اقتصادي يعمل على تقديم وتطوير المزارع ، مما أدى الى اتخاذ إجراءات إصلاحية بهدف تجاوز التعقيدات البيروقراطية التي صارت تحد من فعالية العمل، حيث عملت تلك الإصلاحات على إلغاء منصب المدير المعين، فأصبحت بذلك كل القرارات تتخذ من طرف الجمعية العامة للعمال والفلاحين، إلى جانب تخفيض أسعار وسائل الإنتاج ووضعها تحت تصرف الفلاحين مباشرة، كما تم تخفيض الفائدة على القروض المسيرة ذاتيا، ورفع أسعار المنتجات الزراعية.

وقد ظهر نظام التسيير الذاتي كتنظيم اجتماعي فرض نفسه بذهاب المستعمرين وملاك الأراضي الزراعية بعد تأميمها من قبل السلطات الجزائرية، مما خلق وضعية صعبة لم تكن في الحسبان، غير أن هذا النمط من أنماط التسيير قد عانى من عدة مشاكل أهمها (نور و قاضي، 2022، ص41-42):

- نقص في الإطارات واليد العاملة المؤهلة لأن قبل الاستقلال لم يكن العمال الجزائريون يعملون بالتقنية المطلوبة، فالذهاب الجماعي للمستعمرين ترك فراغا كبيرا.
- نقص الموارد المالية اللازمة لتمويل النشاطات
- تداخل الصلاحيات وتقاسمها بين مختلف التنظيمات، التي تسعى إلى أخذ القرارات

لم يحقق التسيير الذاتي الأهداف المرجوة منه، وذلك راجع الى النقائص التي عرقلته والمتمثلة في نقص الآلات الزراعية وتعقيد إجراءات التسويق وكذا نقص الإطارات الوطنية القادرة على التسيير، الى جانب عدم وضوح أسلوب التسيير الذاتي والأسس التي تنظمه لدى الكثير من العمال، كل هذه الظروف وأخرى ساهمت في إجهاض هذه التجربة، وهذا ما أثر سلبا على كل المستويات حيث أن النصوص التنظيمية للقطاع الزراعي المسير ذاتيا أصبحت بعيدة عن التطبيق الفعلي، وهذا ما أدى إلى ضعف مساهمة المنتجين في النشاط الإنتاجي وتسيير الاستغلال، مما أدى الى إعادة تنظيم القطاع، في ظل تجربة الثورة الزراعية لإعادة هيكلته (جنيدي و سلامي، 2018، ص 05)

1-2- سياسة الثورة الزراعية(1972-1979):

إن المشاكل التي كان يتخبط فيها الريف الجزائري وبروز حالة من عدم المساواة في توزيع الأراضي، الزراعية على الفلاحين أو عدم اكتسابها أصلا من طرف البعض الآخر، جعل الدولة تفكر في عصرنة القطاع الزراعي وادماجه في برامج التنمية الاقتصادية، وقد كانت الثورة الزراعية هي السياسة المراد إتباعها بعد الاستقلال، لكن هذا لم يتم إلا بعد حوالي 10 سنوات من ذلك، فقد صدر ميثاق الثورة

الزراعية سنة 1971 ووضع موضع التنفيذ بموجب الأمر الرئاسي رقم 71-73 المؤرخ في 8 نوفمبر 1971 والخاص بقانون الثورة الزراعية تحت شعار " الأرض لمن يخدمها". وفي إطار تطبيق الثورة الزراعية ثم وضع بنية قانونية جديدة والتي بدت كأنها أكثر فعالية من البنية القديمة" التسيير الذاتي".

وقد جرى تطبيق الثورة الزراعية على مراحل، ابتداء من تاريخ انطلاقها حيث اهتمت المرحلة الأولى- جوان 1972-بتأميم أملاك الدولة والبلدية وأراضي العرش والوقف العمومي وإلحاقها بالصندوق الوطني للثورة الزراعية، أما المرحلة الثانية والتي انطلقت في جوان 1973 فاهتمت بتحديد الملكيات الخاصة، وتأميم الكبيرة منها، لتوزيعها على المستفيدين الجدد، وبدأت المرحلة الثالثة في – نوفمبر 1975-واتجهت إلى المناطق السهبية لتحديد عدد رؤوس الماشية، والذي لا يجب أن يتعدى 105 رأسا للمربي الواحد، أما الفائض فيسمم ويوزع على المربين الصغار (مفتاح و رحال، 2013. ص، 10).

إلا أن النتائج المرجوة من هذه العملية لم تكن في المستوى المطلوب، أو أنها لم تكن عند مستوى تحقيق الأهداف الطموحة التي جاءت في ميثاق الثورة الزراعية، وعلى رأسها تخليص القطاع التقليدي من التخلف الذي كان يعيشه، نظرا لأسباب وعوامل عديدة، والتي نحصرها في ثلاث مشكلات، تتمثل في (Bedrani et Bourenane, 2010, p466-457):

- تجميع الأفراد داخل التعاونيات لم يكن بطريقة اختيارية.
- نقص التكوين والوعي فيما يتعلق بمفهوم التعاون لدى الفلاحين
- الانتشار الواسع للأمية في أوساط الفلاحين، وهذا ما يطرح مشكل التعامل مع المؤسسات المالية والإدارية
- نقص التجهيز من العتاد الزراعي وصعوبة التحكم في الأراضي الزراعية
- نقص التمويل والإرشاد الزراعي
- غياب المحاسبة والمراقبة والمتابعة أثناء عملية تسيير التعاونيات الزراعية

هي مجتمعة ساهمت في تدهور القطاع الزراعي، وواجهت الثورة الزراعية صعوبات عملية حدث من تحقيق الأهداف النظرية المرجوة في المجال الزراعي خصوصا، والتنمية الوطنية على العموم، لقد كانت الأهداف النظرية طموحة للغاية، إلى جانب كونها لم تراع الظروف الموضوعية للواقع الجزائري، وبخاصة في الريف الذي يعتبر المجال الجغرافي للتطبيق، كما أن المتابعة الميدانية لتطبيق سياسة الثورة الزراعية لم تتسم بالصرامة الصرامة اللازمة، مما حال دون تحقيق الزيادة المرجوة في الإنتاج الزراعي وتحسين القطاع فلقد عانت الوحدات الإنتاجية من عجز دائم وخسارة مستمرة، بحيث أصبح تحت وصاية البنك وانتشرت بين عمال الأرض والفلاحين ممارسات فردية سيئة كاللامبالاة والإهمال والاختلاس والرشوة والاستهلاك الذاتي...الخ.

وكل هذه العوامل وما شابهها ألحقت ضررا بالتعاونيات الإنتاجية، ودعمت عوامل فشل واختلال الوحدة الإنتاجية التابعة للثورة الزراعية (غربي، 2010، ص98-99).ويمكن تلخيص وضعية القطاع الزراعي خلال فترة التسيير الذاتي والثورة الزراعية بالجدول التالي:

جدول 1 : وضعية القطاع الزراعي خلال فترة (1962-1979)

السنوات	1962	1965	1970	1975	1979
القيمة المضافة في القطاع الفلاحي (مليار دج)	7.05	5.6	6.4	10.3	11.4
نسبة القيمة المضافة من الناتج المحلي	/	12.87	9.26	10.41	9.01
الأراضي الزراعية (كلم^2)	449.000	441.670	442.160	437.530	438.200
الأراضي القابلة للزراعة (كلم^2)	63.000	62.030	62.480	68.450	68.460

المصدر : بومدين زاوي2015-2016، ص16

من الجدول التالي يتضح أن حجم النتاج الزراعي بلغ عند الاستقلال 7.05 مليار دج لينخفض خلال السنوات الأولى من الاستقلال ليصل إلى 5.6 مليار وهذا راجع إلى الهجرة الجماعية للمستعمرين الذين كانوا يستغلون ثلث(3/1) من الأراضي الصالحة للزراعة في الجزائر وكذلك اشتغال الدولة بعملية التأميم في جميع المجالات ومنها القطاع الزراعي لاستكمال الاستقلال خلال فترة الانتظار (1962- 1967)، ثم بعد ذلك عاود الإنتاج الزراعي في الارتفاع ليبلغ سنة 1979 قيمة 11.4 مليار دج بعد انتهاج أسلوب التخطيط (المخطط الثلاثي 1967-1969، المخطط الرباعي الأول 1970-1973، والمخطط الرباعي الثاني 1974-1977، بالإضافة إلى سنتين بدون تخطيط 1978-1979 واهتمام الدولة بالقطاع الزراعي الذي يأتي في المرتبة الثانية بعد القطاع الصناعي.

ومع ذلك تبقى هذه الزيادة ضعيفة جدا مقارنة بنسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي والمقدرة ب 90.01% خلال سنة 1979.

أما بالنسبة لعملية استصلاح الأراضي الزراعية ورغم المجهودات المبذولة من قبل الدولة في إطار نظام التسيير الذاتي والثورة الزراعية إلا ان حجم هذه الأراضي الزراعية لم يتغير بل بالعكس عرف انخفاضا خلال فتة (1962-1979) حيث انتقل من 449.000 كيلومتر مربع سنة 1962 بنسبة تقارب 19%من المساحة الكلية للبلاد إلى 438.200 كيلومتر مربع سنة 1979، أي بانخفاض يقدر بـ: 10.800 كيلومتر مربع.

1-3- قانون استصلاح الأراضي وحيازة الملكية العقارية الزراعية عن طريق الاستصلاح APFA:

تعتبر سنة 1980 بداية منعرج جديد وتراجع خفي على النظام الزراعي التعاوني بالنسبة للزراعة الجزائرية حيث برزت خلال الدورة الثالثة (3جويلية 1980) للجنة المركزية لحزب جبهة التحرير الوطني توصية بتشجيع الملكية الزراعية الخاصة عن طريق استصلاح الأراضي. نتج عن هذه التوصية قانون رقم 83-18 الصادر بتاريخ 13أفريل 1983 الذي يسمح بحيازة الملكية العقارية الزراعية الخاصة عن طريق استصلاح الأراضي [1]، ورفع الحظر عن الصفقات التجارية الخاصة بالعقارات والأراضي الزراعية، وكذا إلغاء السقف المحدد للملكية العقارية الخاصة. ان قانون استصلاح الأراضي وحيازة الملكية العقارية الزراعية يطبق فقط على الأراضي الصحراوية القابلة للاستصلاح والمدرجة ضمن الملكية العامة. ويمكن للمستصلح أن يدعم من قبل الدولة في شكل مساهمات قابلة للتسديد وذلك في شكل اعتمادات مخصصة لتمويل برامج الاستصلاح، كما يمكنه الاستفادة من الاعفاء من المرسوم والأتاوى المفروضة على مواد التجهيز واللوازم الضرورية لتنفيذ برنامج الاستصلاح أو استغلال الأراضي التي أصبحت منتجة.

ولكن هذا القانون لم يزد في مساحة الأراضي الصالحة للزراعة بالمستوى المطلوب لسبب رئيسي، وهو العجز المالي الكبير الذي عرفه القطاع الزراعي، وكذلك الضائقة المالية التي عرفتها البلاد بسبب تراجع إيرادات الدولة من الصادرات النفطية سنة 1986 (أزمة الطاقة). مما جعل الدولة تفكر سريعا في إصلاح جديد للتخلص من تمويل القطاع الزراعي يشهد تراكم للخسائر التي تتحملها خزينة الدولة (بوخالفة، 2015، ص 134-135)

1-4- قانون المستثمرات الزراعية:

إن التجارب والتنظيمات السابقة التي مرت بها الزراعة الجزائرية أوضحت أنه من غير المجدي الفصل بين الدولة كمالك العقار والمستغل للأرض كمنتج أساسي للثورة، وانما يجب البحث عن آلية قانونية جديدة أكثر مرونة يتحقق على ضوئها بقاء الملكية لصالح الدولة من جهة، وتحويل حقوق الإنتاج إلى المزارعين من جهة أخرى. هذا ما جعل السلطات العمومية تقرر إصدار جديد في شكل قانون رقم 87-19 والصادر بتاريخ 08 ديسمبر 1987 والقاضي بتشكيل المستثمرات الزراعية الفردية والجماعية إن الطبيعة القانونية التي تربط بين الدولة وجماعات المنتجين فيه، هي عبارة عن عقد إيجار يبرم بين الدولة والمستفيدين، حيث يحدد هذا العقد حدود ومساحة القطعة الأرضية، والأملاك المتنازل عليها وطرق وكيفيات الدفع، كما يشير هذا العقد كذلك إلى حق الانتفاع الدائم على الشيوع، وبحصص متساوية ويكون مكتوبا في السجل العقار (مفتاح، 2018، ص 12) وبتطبيق هذا القانون نتج عنه إعادة تجزئة 3159 مزرعة الزراعية اشتراكية تغطي مساحة إجمالية تقدر ب 2469.146 هكتار الى حوالي 27.000 مستثمرة الزراعية جماعية وفردية على المستوى الوطني في بداية الهيكلة، يستفيد منها 164.257

[1] إن هذا القانون يسمح للمزارعين الذين يرغبون في الاستثمار في الجنوب الكبير التنازل عن الأرض، كما أن الدولة تقدم لهم مساعدات المالية وتخفيضات في الضرائب كما يمكن تنازل لهم عن ملكية الأراضي بعد خمس(5) سنوات من استغلالها فعليا

مستفيد، ثم وصلت سنة 1989 الى نحو 29.000 مستثمرة الزراعية (بشطة و بورمالة، 2021، ص134).

2- الاقتصاد الزراعي في ظل اقتصاد السوق:

2-1- برنامج التكييف الهيكلي (1994-1998):

برنامج التكييف الهيكلي والذي يضم مكونين أساسيين هما سياسيات التثبيت ويختص بها صندوق النقد الدولي وهي تركز على إدارة جانب الطلب الكلي من خلال سياسات مالية ونقدية انكماشية وعلى سياسات التكييف الهيكلي، ويقصد بالتكييف الهيكلي هو تكييف الصدمات والتغيرات الداخلية والخارجية التي تعرفها البلدان النامية بهذا القضاء على الاختلالات وتحقيق اهداف التنمية، ويختص بها البنك العالمي وتركز على تصحيح الهيكل الإنتاجي وإدارة جانب العرض الكلي.

إن هذه السياسة حصيلة تعاون بين صندوق النقد الدولي والبنك العالمي وجاءت هذه السياسة ترسيخا لمبادئ اقتصاد السوق ومضمونها يشمل كافة المجالات السياسية الاقتصادية الداخلية منها والخارجية وبمجرد أن يتم الاتفاق بين المنظمات الدولية والحكومية على برنامج ما يكون بتدابير على الدولة أن يلتزم بتنفيذها والتي تعتبر شرطا لتسريح أقساط القرض الممنوح (شيخاوي، 2018، ص134).

ولقد بدأ برنامج التكييف الهيكلي في الجزائر منذ1990 بهدف ربط أسعار الداخلية بالأسعار العالمية، وتحرير المبادلات الزراعية بشكل تدريجي، ولعل أحد النقاط الأساسية لهذه البرامج، ما تضمنته من إلغاء الدعم على أهم المكونات الزراعية ومنتجاتها: وقد شمل الأسمدة والبذور وعلف الماشية والمعدات الزراعية، وقد أدى إلى مضاعفة التكلفة الزراعية، بحيث ارتفع سعر الجرار الذي كان سعره 80 ألف إلى 260 ألف دينار جزائري عام 1991، وتسبب الارتفاع في الأسعار الى تراجع واضح في الإنتاج، وبالمقابل زاد من الاستيراد الغذائي مقابل ضخ مزيد النقد الأجنبي، كما يترافق تكييف الأسعار الداخلية مع الأسعار العالمية بإعادة صياغة نظام الحماية الزراعي عبر إلغاء احتكار الدولة للتجارة الخارجية التي استبدلت بتحرير المبادلات الزراعية، ورفع كل القيود التي تعيق حرية التبادل الخارجي (مفتاح، 2021، ص13)

ويمكن ايجاز أهم محاور التكييف الهيكلي في النقاط التالية:

- إعادة هيكلة العقار الزراعي
- استرجاع الأراضي المؤممة لأصحابها
- سياسة دعم أسعار المدخلات والمخرجات الزراعية والتي استمرت لغاية 1994 وهذا ما يفسر الأسعار بعد ذلك
- تخفيض قيمة العملة الوطنية
- ضمان السعر عند الإنتاج بالنسبة للزراعات الاستراتيجية
- مواصلة دعم الأسعار عند الاستهلاك بالنسبة للموارد الأساسية كالخبز والحليب

- ❖ العمل على تمويل النشاطات الفلاحية ذات الأهمية
- ❖ حرية التجارة الخارجية والأسواق
- ❖ إعادة هيكلة المؤسسات العمومية وخوصصتها تدريجيا وجزئيا.

واستطاع القطاع الزراعي خلال هذه الفترة الحفاظ على نسبة ثابتة من الناتج الداخلي الخام والتي قدرت ب 11.35% سنة 1990 لتصل إلى 12.2% في نهاية المدة، غير انه رغم الاهتمام الواسع الذي خصصته الدولة خلال هذه الفترة لفكرة توسيع نشاطات استصلاح الأراضي، إلا ان حجم تلك الأراضي الزراعية صالحة للزراعة لم يشهد تغير، فبينما كانت سنة 1990 حوالي 7.08 مليون هكتار بنسبة 2.97% من المساحة الكلية أصبح سنة 1999 حوالي 7.67 مليون هكتار بنسبة 3.22% ويعتبر من بين اهم نتائج سوء تسيير الأراضي الزراعية ليس من خلال هذه الفترة فقط ولكن منذ الاستقلال هو الانخفاض الشديد لنسبة الفرد الواحد من الأراضي الصالحة للزراعة.

ومن النتائج السلبية التي تم تسجيلها خلال هذه الفترة والتي يمكن إبرازها من خلال دراسة حركة الميزان التجاري للمنتجات الزراعية، إذ بلغ حجم الواردات الزراعية من مجموع الواردات سنة 1999 حوالي 2.68% مليار دولار مقابل 105 مليون من الصادرات، كما قدرت نسبة الصادرات الزراعية من مجموع الصادرات 0.84 %أما الواردات الزراعية والتي شهدت نمو غير مسبوق من% 25 سنة1985 الى أكثر من 30% سنة 1999 من مجموع الواردات عليه تم تقدير معدل التغطية بنسبة 3.92% وهي نسبة ضعيفة مقارنة بما تحققه باقي القطاعات (بومدين، 2016، ص 167)

لم تكن نتائج سياسة التعديل الهيكلي مرضية لأنها لم تراعي الظروف الاقتصادية والاجتماعية للقطاع الزراعي رغم الإصلاحات التي قامت بها الحكومة للنهوض بهذا القطاع فقد أدت سياسات إلغاء الدعم على مكونات الإنتاج الزراعي ورفع أسعار المنتجات الزراعية إلى ظهور سلسلة من السلبيات التي أثرت على وتيرة الإنتاج الزراعي، وأدت إلى افقار الكثير من الفئات السكانية، وتجنبا لذلك توجب استبدال استراتيجية التنمية الزراعية تلك بسياسة الملائمة، وهذا ما حاول المخطط الوطني للتنمية الزراعية تداركه.

جدول 2 : وضعية القطاع الزراعي خلال الفترة (1990-1999)

السنوات	1990	1995	1999
القيمة المضافة في القطاع الفلاحي (م دج)	18.15	20.7	24.4
نسبة القيمة المضافة من الناتج المحلي	11.35	10.49	12.2
الأراضي الصالحة للزراعة (ألف هكتار)	7081	7519	7673
الأراضي القابلة للزراعة (هكتار لكل شخص)	0.27	025	0.24
الصادرات (مليون دولار)	146	118	105
الواردات (مليون هكتار)	3952	3602	2687

المصدر: بومدين زاوي، 2015-2016، ص 168

2-2- المخطط الوطني للتنمية الزراعية(2000-2008):

بعد أن تجاوزت الجزائر المرحلة الحرجة التي عاشتها ولو جزئيا في ظل التحولات العميقة التي عرفتها بدخولها الاقتصاد الحر والرأسمالية وتأثيرات العولمة، وأمام التدهور الذي عرفته الزراعة الجزائرية خلال العشرية الأخيرة والذي نتج عنه تبعية متزايدة للواردات خاصة القمح الصلب والين وبودرة الحليب...، وقصد النهوض بالقطاع الزراعي وجهت الدولة سياسة جديدة تهدف إلى تطوير الزراعة وجعلها قاعدة متينة في الاقتصاد الوطني، فبادرت الدولة في سبتمبر 2000 بالمخطط الوطني للتنمية الزراعية (PNDA)، الذي اعتبر مشروع طموح يندرج ضمن مسعى الدولة للنهوض بالقطاع الزراعي وديناميكية العالم الريفي، مرورا بتحقيق تنمية موازنة ومستديمة تأخذ بعين الاعتبار ثلاث معايير أساسية وهي الجودة الاقتصادية، الاستدامة الايدولوجية والقبول الاجتماعي (وزارة الفلاحة الجزائرية، 2000، ص 71)

ويترجم هذا المخطط نهاية مرحلة طويلة من السياسات الاشتراكية وبداية سياسة جديدة تعتمد على الخواص، والدعم بالأموال فقط مع ترك حرية النشاط الزراعي والتسيير وبذلك فهي أول خطوة موجهة للقطاع الزراعي في ظل السياسة ليبرالية تشمل مستثمرات خاصة ووحدات إنتاجية (بوعشة و بن عياس، 2011، ص 11).

ويهدف المخطط الوطني للتنمية الزراعية إلى تحقيق العناصر الاستراتيجية التالية (حناش، 2019، ص 23):

- المحافظة على الموارد الطبيعية لأجل تنمية المستدامة؛
- تكثيف الإنتاج الزراعي في المناطق الخصبة وتنويع منتجاتها سعيا لتحقيق الأمن الغذائي؛
- الاستغلال العقلاني للموارد الطبيعية وتثمينها (التربة، المياه) إضافة إلى الوسائل الأخرى (المالية والبشرية) (زبيري، 2001، ص 48)؛
- توسيع المساحات الصالحة للزراعة من خلال استصلاح الأراضي الزراعية وكذا ترقية التشغيل ورفع مداخيل المزارعين (المجلس الوطني الاقتصادي الاجتماعي، 2001، ص48)؛
- تكييف أنظمة استغلال الأراضي في المناطق الجافة وشبه الجافة والمهددة بالجفاف بتحويلها لصالح زراعة الأشجار المثمرة وتربية المواشي وأنشطة أخرى ملائمة؛
- ضبط برنامج إنتاجي يأخذ بعين الاعتبار مختلف المناطق مع التنويع المناخي؛
- العمل على ترقية المنتجات الفلاحية ذات المزايا النسبية ورفع صادرات المواد الزراعية ؛
- توفير الشروط لزيادة القدرة التنافسية للأنشطة والمنتجات الزراعية، وتهيئة الفضاءات الزراعية لتصبح أكثر جاذبية للاستثمارات المباشرة وإنشاء مؤسسات زراعية وأخرى للصناعات الغذائية؛
- مكافحة الفقر والتهميش عن طريق مشاريع تجريبية للتنمية الجماعية ومعالجة ديون الفلاحين

- تحسين أوضاع الفلاحين وتطوير مستويات دخولهم ودعم استقرار السكان المحليين وتوفير مناصب عمل دائمة وإعادة الاعتبار للريف وحماية النظام الرعوي؛

وقد تضمن هذا المخطط تسعة برامج زراعية تنموية وتتمثل في (شيخاوي، ص139):

1. البرامج الموجهة إلى إعادة تأهيل وتحديث المستثمرات الزراعية؛
2. برامج تكييف أنظمة الإنتاج؛
3. برامج تكييف الإنتاج وتحسين الإنتاجية؛
4. برنامج تثمين الإنتاج الزراعي (التكييف، التحويل، التخزين، التسويق)؛
5. برنامج دعم الاستثمار على مستوى المستثمرات الزراعية؛
6. البرامج الموجهة الى محافظة على المجالات الطبيعية وتنميتها وخلق مناصب الشغل ؛
7. البرنامج الوطني للتشجير، التشغيل الريفي، استصلاح الأراضي؛
8. برنامج حماية وتنمية المناطق الاستبسية؛
9. برنامج المحافظة وتنمية الواحات؛

وفي سنة 2002 توسع هذا المخطط ليشمل التنمية الريفية أيضا، ويصبح المخطط الوطني للتنمية الزراعية والريفية (PNDAR) هذا لكون المناطق الريفية تعاني من الحرمان والفقر، حيث تضم ما يقارب نصف فقراء الجزائر، وهذا لانخفاض مداخيل الفلاحين وعجز النشاط الزراعي عن سد حاجياتهم، إلى جانب تدهور حالة المستثمرات الزراعية بعد خوصصة الدولة للقطاع الزراعي، ويهدف المخطط الوطني للتنمية الزراعية الريفية الى (مفتاح و رحال، 2010، ص 15):

- تحسين مستوى الامن الغذائي، الذي يصبو إلى تمكين السكان من اقتناء المواد الغذائية حسب المعايير المتفق عليها دوليا؛
- تحسين مستوى تغطية الاستهلاك بالإنتاج الوطني وتنمية قدرات الإنتاج؛
- الاستعمال العقلاني للموارد الطبيعية بهدف تحقيق تنمية مستديمة؛
- ترقية المنتوجات ذات المزايا النسبية المؤكدة (من أجل تصديرها إلى الخارج) ؛
- ترقية القدرة التنافسية للزراعة الجزائرية وإدماج هذا في الاقتصاد العالمي؛
- تطوير فرص العمل بالنظر إلى القدرات الموجودة؛
- توسيع مساحات الصالحة للزراعة عن طريق الاستصلاح؛

ولقد أدى تطبيق البرنامج الوطني للتنمية الزراعية ومن بعده البرنامج الوطني للتنمية الزراعية والريفية الى توسيع مساحة الأراضي الصالحة للزراعة حيث بلغت سنة 2008 حوالي 413.090كلم مربع، هذا بفضل تطبيق التكثيف الزراعي، مما نتج عنه نمو حجم الإنتاج إذ قدر خلال هذه الفترة ب: 37.39 مليار دج.

كما استطاع المخطط الوطني للتنمية الزراعية والريفية من تحقيق أحد أهم الأهداف التي كان يسعى القطاع الزراعي منذ الاستقلال وهي العمل على تحسين أوضاع الأمن الغذائي في الجزائر، حيث بلغ مقدار عمق العجز الغذائي سنة 2008 حوالي 46 سعرة حرارية وهي أحسن قيمة يتم تسجيلها منذ الاستقلال(بومدين، 2016، ص170)

ورغم أن المخطط الوطني للتنمية الزراعية والمخطط الوطني للتنمية الزراعية والريفية يعدان بمثابة دفعة قوية للنهوض بالقطاع الزراعي في الجزائر إلا أن هذه المخططات مست المناطق الزراعية ذات المؤهلات الطبيعية دون المجالات الاقتصادية الريفية الأخرى، التي بقيت مهمشة حيث أصبحت مناطق طاردة للسكان بفعل الأوضاع الاجتماعية المزرية (أزمة الإرهاب، والأمن) التي كانوا يعيشونها رغم التواجد السكاني الكبير بها، وبالرغم من الجهود التي قامت بها الدولة لتحقيق التنمية الزراعية إلا أنها لم توسع نشاطاتها إلى المناطق الزراعية المهمشة التي زاد وضعها سوء، ثم إن إغفال القطاع الزراعي في التوجهات الاستراتيجية الكلية للدولة كان واضحا في الفترة الممتدة من سنة 2004 وحتى سنة 2008. وأهم ما يميز هذه الفترة هو تحديد المهام المركزية وغير المركزية للفاعلين في القطاع الزراعي (مصطفى و راتول، 2015، ص 5)

2-3- قانون التوجيه الزراعي منذ 2008:

صدر القانون رقم 08-16 المتضمن التوجه الزراعي في 3 اوت 2008 تحت ظرف مهم بالنسبة للتحولات التي مست القطاع الزراعي في الجزائر، سواء من جهة التجارب والمخططات الزراعية الداخلية، أو من جهة المتغيرات الاقتصادية الدولية وأزمة الغذاء سنتي 2008-2009، وحسب المادة 03 من القانون فإنه يرمى إلى تحقيق الأهداف الأساسية التالية (جرفي، 2020، ص79):

- مساهمة الإنتاج الزراعي في تحسين مستوى الامن الغذائي
- ضمان تطور محكم للتنظيم ولأدوات تأطير قطاع الزراعة قصد المحافظة على قدراته الإنتاجية والسماح بالزيادة في إنتاجيته وتنافسيته مع ضمان حماية الأراضي والاستعمال الرشيد للمياه ذات الاستعمال الزراعي
- وضع إطار تشريعي يضمن أن يكون تطور الزراعة مفيدا اقتصاديا واجتماعيا ومستداما بيئيا، ويضمن ترقية النظرة التساهمية التي تعمل على المشاركة الإدارية للشركاء في مجهودات الدولة من أجل تنمية كل الفضاءات ويضمن تكريس قواعد الحماية الاجتماعية وترقية الوسط الريفي
- مواصلة تنفيذ مبدأ دعم الدولة الملائم للتنمية الزراعية النباتية والحيوانية بصفة مستمرة، وقصد تجسيد الأهداف أعلاه يرمى هذا القانون على وجه الخصوص الى (مفتاح و رحال، 2010، ص 16-17):

- تمكن القطاع الزراعي باعتباره قطاعا استراتيجيا من الموارد المالية اللازمة لتجسيد وتنفيذ المخططات والبرامج.

- ضمان ديمومة المستثمرات الزراعية والمحافظة عليها بواسطة هياكل زراعية ملائمة تسمح بالتطور المطلوب.
- إعادة الاعتبار للمزارع النموذجية ودعمها لإنتاج البذور والشتائل وكذا الحيوانات.
- تحسن مستوى وإطار معيشة الفلاحين وسكان الريف عن طريق توفير الدولة لظروف إيجابية لإحداث ديناميكية تنموية مستدامة للفضاءات الريفية.
- التشجيع على استقرار الشباب في الزراعة وتطوير التشغيل فيها.
- المحافظة على الخصوصيات الزراعية المحلية وتثمين المناطق المحلية عن طريق وضع خرائط زراعية وتكثيف أنظمة إنتاج تتناسب وقدرات هذه الأراضي.
- المحافظة على الثورة العقارية وتثمينها عن طريق الدقة في التنظيم العقاري وتحديد النمط الملائم لاستغلال الأراضي الزراعية.
- السماح بتوسيع القدرة الزراعية وتثمينها بأعمال الاستصلاح و/أو بإعادة تنظيم العقار الزراعي.
- السماح بتثمين الموارد الوراثية الحيواني والنباتية وحمايتها.
- تعزيز الحماية الصحية النباتية والصحية الحيوانية وكذا سلامة المنتجات الزراعية.
- ترقية سياسة تساهمية بالتشاور مع المنظمات المهنية للزراعة قصد إعطاء ديناميكية تجنيديه لمجموع الفاعلين المرتبطين بقطاع الزراعة.
- المساهمة في ضبط المنتجات الزراعية من أجل حماية مداخيل الفلاحين والمحافظة على القدرة الشرائية المستهلكين خاصة في المنتجات الزراعية الأساسية.
- وضع وسائل وآليات تنظيمية ومعيارية واقتصادية تسمح بتوجيه الاستثمارات والإنتاج.
- وضع نظام إعلامي ومعلوماتي وتقني واقتصادي وإحصائي وضمان مرافقته للنشاط الزراعي.
- التشجيع على انتهاج سياسة تناسب مع التعليم الزراعي والتكوين المستمر والبحث والإرشاد.
- ضمان عصرنة الصناعة الزراعية حسب الفروع وتكثيفها وإدماجها.
- السماح باستعمال رشيد للتربة بتكثيف أنظمة الإنتاج لاسيما في المناطق المهددة بالتدهور.
- ضمان التنمية الفلاحية والريفية في المناطق الجبلية بواسطة تشجير منسجم والمحافظة على الطبيعة وحماية الاحواض المنحدرة.
- السماح بتثبيت الكثبان الرملية وتجديد الغطاء النباتي للمراعي وحماية السهوب ومناطق الرعي.
- ضمان الاستعمال الرشيد للموارد المائية وتثمينها لسقي الأراضي الزراعية.
- ضمان عصرنة المستثمرات الزراعية وتكثيف الإنتاج الزراعي.

ويعد مخطط التوجه الزراعي من أدوات التوجه الزراعي حيث يعد المخطط أداة تحدد التوجهات الأساسية على المديين المتوسط وتهيئة الفضاءات الزراعية واستغلالها بطريقة تضمن تنمية زراعية مندمجة ومنسجمة ومستدامة على مستوى الولاية والمنطقة وعلى المستوى الوطني

2-4- سياسة التجديد الزراعي والريفي (2009-2014):

التجديد الزراعي والريفي خيار استراتيجي أطلق رسميا في اوت 2009، تؤكد هذه السياسة من جديد على الهدف الأساسي الذي تتبعه السياسات الزراعية المعاقبة منذ سنة 1962، أي التدعيم الدائم للأمن الوطني مع التشديد على ضرورة تحول الزراعة الى محرك للنمو الاقتصادي الشامل (طالم و كافي، 2018،ص 10). وتسعى هذه السياسة الى تحقيق الأهداف التالية (خليل و مولاي، 2018، ص10):

- مساهمة الإنتاج الزراعي في تحسين مستوى الأمن الغذائي.
- ضمان تطور محكم للتنظيم ولأدوات تأطير قطاع الزراعة قصد المحافظة على قدراته الإنتاجية والسماح بالزيادة في إنتاجيته وتنافسيته، مع ضمان حماية الأراضي والاستعمال الرشيد للمياه ذات الاستعمال الزراعي.
- وضع إطار تشريعي يضمن أن يكون تطور الزراعة مفيدا اقتصاديا واجتماعيا، ومستداما بيئيا، ويضمن ترقية النظرة التساهمية التي تعمل على المشاركة الإدارية للشركاء في المجهودات الدولة من أجل تنمية كل الفضاءات، ويضمن تكريس قواعد الحماية الاجتماعية وترقية الوسط الريفي.
- مواصلة تنفيذ مبدأ دعم الدولة الملائم للتنمية الزراعية النباتية والحيوانية بصفة مستمرة.

لقد تم تنفيذ سياسة التجديد الزراعي والريفي بوضع ما يقارب 1000 مليار دينار من الأموال العمومية ممنوحة لعصرنة الإدارة (ميزانية التجهيز والتسيير، الإدارة المركزية واللامركزية)، ومختلف ميكانيزمات الدعم للتجديد الزراعي والريفي، ولدعم الأسعار عند الاستهلاك (فالي و بباس، 2018، ص 05)

إن ما يميز سياسة التجديد الزراعي والريفي عن السياسات الزراعية السابقة، هو بناء نمط زراعي جديد يستهدف المنتجات من خلال دمج الفروع والأقاليم، وربط القطاع الزراعي بالصناعات الغذائية، واشتراك الفلاحين في التسيير غير أن تحقيق الأهداف المسيطرة في هذه المرحلة يتطلب إلى حد بعيد التخلي التدريجي عن تمويل القطاع الفلاحي بالعائدات النفطية (مصطفى و راتول، 2015، ص 6).

ثانيا: عوامل تنمية القطاع الزراعي الجزائري

إن تطور القطاع الزراعي في الجزائر وتمكنه من الاطلاع بالمهام المنوطة به يتطلب توفر مجموعة من العوامل التي نلخصها في العناصر التالية (باشي، 2003، ص 119):

يعتبر القطاع الزراعي من بين القطاعات الهامة في تحقيق التنمية الاقتصادية إذ يمكن له أن يصبح موردا لرؤوس الأموال الضرورية لتحقيق النمو الاقتصادي من خلال العمل على تحقيق الاكتفاء الذاتي. لكن تحقيق هذا الهدف يتطلب خلق فعالية إنتاجية في القطاع الزراعي من خلال تكوين الفلاحين والإطارات والاختصاصيين وتشجيع الشباب على العمل في القطاع الفلاحي واستخدام الوسائل الحديثة في القطاع الزراعي. هذا مع ضرورة الاهتمام بالقوانين التي تنظم العقارات، لأن هذه الأخيرة لها آثار كبيرة على الإنتاجية الفلاحية ذلك أن الشخص الذي يملك قطعة أرض يعلم مسبقا أن ثمرة جهوده هي الإنتاج

المتزايد وبالتالي دخله وهذا من شأنه أن يخلق لدية الارتباط والاهتمام بالأرض أكثر مما لو كانت هذه الأرض ملكا لغيره سواء كان هذا الغير شخصا طبيعيا أو معنويا.

1. ضرورة خلق وتوسيع البنوك الريفية وتعاونيات القرض من شأنها أن تحقق ميزتين:

- **الميزة الأولى:** توفير المعلومات الضرورية للبنوك وتعاونيات القرض عن ظروف وإمكانيات الفلاحيين والتي تعتبر كضمان للقروض إلى جانب مساهمتها في جلب مدخرات الفلاحين.
- **الميزة الثانية:** توفير مصادر للحصول على القروض وبشكل مبسط وعقلاني وبعيد عن كل الإجراءات البيروقراطية والإدارية للقطاع الفلاحي.

2. ضرورة خلق وتوسيع الأسواق الريفية لتمكين الفلاحين من تسويق فائض إنتاجهم مع ضرورة الاهتمام بتحسين وتخفيض تكاليف النقل والتسويق والتخزين وإلغاء الاحتكار. وهذه العوامل جميعها من شأنها أن ترفع الإنتاجية الفلاحية.
3. العمل على تحرير أسعار المنتجات الزراعية وذلك لأن مرحلة التخطيط المركزي وما عرفته من تحديد دون المستوى لأسعار المنتجات الزراعية قد أثر سلبا على هذه الأخيرة باعتبار أن الأسعار المنتجات الفلاحية لها تأثيرات من عدة نواحي.

أ- فالعلاقة ما بين أسعار المنتجات الزراعية والأسعار التي يشتري بها الفلاحون مستلزماتهم الإنتاجية تؤثر بشكل مباشر على طبيعة ونوعية وحجم ما يستطيع هؤلاء إنتاجه.

ب-أسعار بيع المنتجات الفلاحية هي عامل يحدد تكاليف القطاع الزراعي لأنها تؤثر بشكل كبير على الإنتاج الفلاحي.

4. العمل على تحفيز الادخار من أجل خلق التراكم الرأسمالي إلى جانب تحديث أسلوب الفلاحة الصحراوية والعمل على رفع نسبة الأراضي المسقية منها، وذلك من خلال بناء السدود وخلق احتياطي مائي وتحرير أسعار المنتجات الفلاحية ليتمكن الفلاحون من تحقيق دخل يمكنهم من إعادة توظيفه بدلا من استهلاكه والعمل على ربط الإنتاج بالواقع الاجتماعي وربط مراكز التكوين بالواقع الفلاحي والعمل على زيادة الاستثمارات المالية في الزراعة الموجهة لأغراض توفير مستلزمات الإنتاج المادي والخدمي للزراعة.
5. العمل على ترقية الصادرات خارج المحروقات ويتأتى هذا من خلال تطوير القطاع الزراعي وتنويعه ليتمكن من تأمين الحاجات الداخلية وتصدير الفائض وهذا يستلزم أن يلعب قطاع الخدمات دوره في التنسيق بين القطاعات." فوسائل المواصلات مثلا ضرورية لإيصال الإنتاج الزراعي للمصنع ليتم تحويلها إلى سلع استهلاكية مصنعة وأيضا ضروري لإيصال المواد الاستهلاكية للمستهلك المحلي.

المطلب الرابع : مشاكل ومعوقات القطاع الفلاحي في الجزائر والإجراءات الممكنة لحمايته

أولا: عوائق ومشاكل القطاع الفلاحي في الجزائر

لا يختلف اثنان في أن المشاكل والمعوقات التي أحاطت بالقطاع الفلاحي الجزائري، سواء منها ما هو كامن وأصيل في القطاع، أو طرأ عليه نتيجة الظروف وملابسات مختلفة شهدتها المسيرة التنموية عبر المراحل التاريخية المختلفة التي أفرزت كل مرحلة أنماطا من المشاكل تختلف عن غيرها من المشاكل فهي كثيرة ومتنوعة، وتتداخل فيما بينها بحيث يصعب فرزها بطريقة سليمة تسمح بتحديد حجم كل عامل على حده.

وتبقى العامل الطبيعية من بين أحد المحددات التي تؤثر في عرض الغذاء والحد من رفع القدرة الإنتاجية للقطاع الزراعي، لكنها تؤثر تأثيرا مباشرا في أداء القطاع، ولكنها ليست الوحيدة، إذ تتشابك معها عوامل أخرى تصنف على أنها إنسانية، اجتماعية، فنية تقنية.... إلخ، ويبقى الدور الإرادي واللاإرادي للإنسان فيها حاسما وواضحا ويمكن حصر المشاكل والمعوقات التي تعترض أداء القطاع الفلاحي فيما يلي:

1-المشاكل والمعوقات التي تتعلق بالموارد الطبيعية:

- التقليص العمدي من طرف الإنسان، وهي تشمل مجموعة أعمال التجريف والتبوير والبناء على الأراضي الفلاحية، حيث أدت هذه العملية إلى فقدان مساحة كبيرة من أجواء الأراضي الزراعية.
- فقدان الأراضي بسبب متطلبات الزراعة: حيث تساهم الزراعة نفسها في فقدان قدر مهم من الأراضي الزراعية ولعل أهم الأسباب ذلك هو انتشار ظاهرة تفكك الملكيات والحيازات مما أدى إلى فقدان قدر مهم من الإراضي الزراعية
- انتشار الأراضي المتأثرة بالأملاح مما يؤدي إلى ارتفاع مستوى المياه الجوفية قرب سطح الأرض في كثير من الأحيان إلى تراكم الأملاح وبعض المخلفات الضارة، مما يؤثر على خصائص التربة والنبات
- ظاهرة التصحر التي تعد ظاهرة خطيرة، حيث تشير الإحصائيات إلى أن حوالي 82,7 %من مساحة الجزائر متصحرةو7,9% مهددة بالتصحر (غربي، 2008، ص 253-259)
- سوء استصلاح الأراضي الزراعية: إن هذه العملية ناتجة عن سياسة تنتهجها الدولة في توسيع الأراضي الصالحة للزراعة من خلال حفر آبار وبناء سدود وخفض درجة ملوحة التربة وشق الطرق نحو المناطق النائية وحماية الأراضي من الانحراف والتصحر (FAO, 2004, p25)
- عدم قدرة الأراضي الزراعية على إنتاج بسبب سياسة التكثيف الزراعي التي يتم إتباعها من قبل بعض الفلاحين في حالة قلة مساحة الأراضي الزراعية الصالحة وعدم قدرة على الاستصلاح مما يؤدي إلى انخفاض إنتاجها.
- محدودية الموارد المائية المتاحة وسوء استغلالها (بومدين، 2016، ص 30)

- اتسام الجزائر بمناخ غير مشجع على الإنتاج، حيث شهد خلال فترة التسعينات موجات متتابعة من حالات الجفاف الذي أحدث ضررا بالغا في الفلاحة على مختلف المناطق

2-عوامل تتعلق بالمورد البشري:

- نقص العمالة الزراعية؛
- انتشار الأمية وانخفاض المستوى التعليمي؛
- النزوح الريفي والهجرة من المناطق الريفية إلى المناطق الحضارية؛
- التوسع العمراني والصناعي؛
- إزالة الغطاء النباتي؛
- الرعي الجائر؛
- التعرية والتبوير.

3-مشاكل ومعوقات تتعلق بالمورد الاقتصادي والمؤسساتي:

- إخفاقات في وظائف القطاع التجاري؛
- عدم استقرار الأسعار وصعوبة الحصول على القروض؛
- تعذر الوصول إلى الأسواق في الدول النامية.
- مشاكل تسويقية: هناك عدة مشاكل تحول دون وصول المنتج إلى المستهلك في المستوى المطلوب، هذا يعرف بتدني في نوعية المنتجات الزراعية المعروضة في السوق ونقص كبير في الخدمات التسويقية المتوفرة في مجال البحوث التسويقية ودراسة الأسواق.
- انعدام سوق متنقلة وشفافة ضاعف عمليات التحويل وغير في مهمة الأراضي من زراعية إلى عمرانية.
- الضآلة النسبية للاستثمارات الموجهة لقطاع الفلاحة (نواصري، 2003، ص61)
- ضعف الادخار وضآلة المساحة الزراعية
- ضعف الهياكل البنية القاعدية(الأساسية) (وزان، 1995، ص234)
- عدم وجود التوازن في العرض والطلب في سوق العمالة الزراعية.
- نذره رؤوس الأموال المحلية والأجنبية لتمويل الزراعة
- سوء التنظيم في الاقتصاد الفلاحي: للأرض قدرة على تغذية أغلبية سكان الأرض لكن حوالي 15% من حجم السكان لا يمكنهم المشاركة في العملية الإنتاجية أو الوصول إلى الغذاء مما يؤدي إلى عدم المساواة في تموقع الخبرات والإمكانيات وظهور اختلال في إنتاجية هذا القطاع.

4-مشاكل ومعوقات تاريخية واجتماعية:

أ- تاريخية:

- هيمنة النشاط الرعوي وطريقة الحياة التي تقتصد بل الترحال على التاريخ الجزائري

- نظام الملكية والأعراش
- الاختلالات والحضارات التي توالت على الجزائر.
- معوقات أمنية تتمثل في المشاكل الأمنية التي شهدتها البلاد في العشرية الأخيرة من القرن العشرين، وتأثيراتها مازالت حتى الآن تؤثر على استقرار في المناطق الريفية التي يقوم عليها الاستثمار الفلاحي (شيوخي، 2013، ص54)

ب-اجتماعية:

- انخفاض الإنتاجية والدخل والمستوى المعيشي للفلاحين .
- الهجرة والنزوح نحو المدن هروبا من الظروف المعيشية الصعبة.
- اختلال التوازن بين السكان والموارد الزراعية .
- انشار الفقر والبطالة في الارياف.

5-مشاكل ومعوقات تتعلق بالمورد التقني والتكنولوجي:

- نقص استخدام الأسمدة والآلات الزراعية الحديثة وتوزيع نوع واحد من الأسمدة على كامل التراب الوطني دون أخذ أي اعتبار لاختلاف التربة من منطقة الى أخرى (روابنية، 2006،ص 13)
- قلة التجهيزات المستعملة في توزيع الأسمدة والمبيدات الحشرية ومعالجة الأراضي
- معاناة القطاع في عدم توفر الأصناف الحسنة من البذور (زعيبط، 2009، ص 248)
- تدني الصفات الإنتاجية للسلالات والاصناف المنتجة من ابقار ودواجن ...إلخ ؛
- ضعف البرنامج التدريبية والحوارات التعليمية ؛
- التكاليف الضخمة لاسترداد التقنيات والمعدات الزراعية؛
- التخلف التكنولوجي وانعدام البنى القاعدية (الأساسية)؛
- تهميش دور الباحثين والمرشدين والبحوث الفلاحية ،
- غياب الربط بين الإرشاد الزراعي وأجهزة البحث العلمي؛
- عدم وجود قاعدة معلومات رقمية متطورة؛
- وجود فجوة رقمية كبيرة في مجال التصدير الإلكتروني؛
- نقص رقمنة الإجراءات الإدارية للعمليات التصديرية في مجال القطاع الزراعي ؛
- نقص التكوين في الإطارات والكوادر المؤهلة في مجال تصدير المنتجات الزراعية ؛
- نقص التنبؤات والطلب السليم للعملية التصديرية (نجار. 2002، ص 109-110)

ثانيا : الإجراءات الممكن اتخاذها لحماية القطاع الزراعي

إن تطوير القطاع الزراعي ورفع كفاءته وجعله يواكب التطورات الاقتصادية العالمية من خلال زيادة الإنتاج كما ونوعا، وتوفير الاحتياجات الغذائية للسكان، وتقليل الفجوة الغذائية، وتطوير التجارة الخارجية للسلع الزراعية والغذائية وجعلها أقل تكلفة وأكثر تنافسية إقليميا ودوليا، يستوجب على الدولة القيام بما يلي (غردي، 2012، ص 254):

1 – خلق المناخ المناسب:

يتم من خلال وضع وتنفيذ السياسات الاقتصادية الكلية والقطاعية مثل قطاع الزراعة والتجارة، حيث تكون هذه السياسات شاملة ومتكاملة وواضحة ومحددة لدور الدولة ودور القطاع الخاص في تنمية الاستثمار والإنتاج والتسويق الداخلي والخارجي، وتحدد التسلسل المنطقي لمراحل تطبيق السياسة المبرمجة التي تبدأ بالاستقرار الاقتصادي، ثم تنفيذ السياسات الكلية النقدية والمالية، ثم إعادة تأهيل والتكييف وتوسيع القدرات الاستيعابية، عن طريق تطوير البنى التحتية و إصلاح النظام المصرفي والضريبي وتشجيع الاستثمار، مما يسمح باستغلال الإمكانيات الطبيعية والبشرية غير المستغلة في الزراعة، بالإضافة إلى وضع الأساليب والقوانين والتشريعات والآليات والبرامج التي تتوافق مع الاتفاقيات الدولية، مما يؤدي إلى خلق المناخ المناسب للتنمية والمنافسة والاستقرار الاقتصادي.

2–إعادة هيكلة القطاع الزراعي:

إن الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، يتطلب إعادة هيكلة السياسات الزراعية تماشيا مع إصلاحات السياسات الكلية المواكبة للمفاوضات من أجل الانضمام إلى المنظمة، بحيث تكون هادفة لتحفيز المنتجين والعاملين في القطاع الزراعي على الاستثمار في هذا القطاع، لتحقيق أهدافه المتمثلة في إسهام الزراعة في تنويع مصادر الدخل، وتوسيع القاعدة الإنتاجية وتحسين الكفاءة الاقتصادية للقطاع الزراعي والمحافظة على الموارد الطبيعية وتحسين مستوى معيشة المواطن في المناطق الريفية، والتوفيق بين الاستخدام الآمن للموارد الطبيعية وضمان إدامتها لاستخدامات الأجيال القادمة ، وهذا من خلال العمل على:

- تنويع الإنتاج الزراعي مع الأخذ بعين الاعتبار عوامل الميزة النسبية لكل منطقة من مناطق الجزائر، وخفض مساحة المنتجات ذات المتطلبات المائية العالية، والتركيز على المنتجات ذات القيمة المضافة العالية والاستهلاك المناسب من المياه، وإتباع أساليب الري المتطورة والاستفادة من المزايا النسبية الطبيعية للمناطق المختلفة في إعادة توزيع المنتجات الزراعية، وتكثيف برامج الإرشاد الزراعي لتوعية المزارعين بأهمية المحافظة على الموارد المائية، والتركيز على توزيع الأراضي للاستصلاح في المناطق التي تتوفر فيها موارد مائية متجددة.

- تنمية الموارد المائية وزيادة عرضها عن طريق استكمال الدراسات الجيولوجية، إلى تحديد حجم الموارد المائية الجوفية، والتوسع في استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة في القطاع الزراعة، بالإضافة إلى التوسع في مشاريع المياه المحلاة لتصبح ذات أهمية في الشرب وزيادة حجم المياه الموجهة إلى الزراعة

3 – توفير البنى التحتية:

يعتبر توفر البنية التحتية من العناصر الأساسية لتطوير وتنمية القطاع الزراعي ورفع الكفاءة التجارية للمنتجات الزراعية، وأن ضعف الإنتاج وارتفاع تكاليفه وتكاليف التسويق، تعود أساسا إلى ضعف البنية التحتية من أراضي مستصلحة والسدود وقنوات توصيل المياه والكهرباء والتخزين ومراكز التبريد والنقل والمواصلات والأسواق والموانئ، والتي تؤدي إلى ارتفاع الهدر والفاقد ما بعد الحصاد أو الجني وتدني الجودة وتعطيل إيصال الشحنات التجارية في مواعدها، ومن هنا يبرز دور الدولة في إنشاء وتوفير البنى التحتية التي تدخل في نطاق إنتاج السلع والخدمات، خاصة البنى التي لا يستطيع القطاع الخاص القيام بها، بالإضافة الى وضع السياسات والتشريعات التي تنظم وتحفز الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي على الاستثمار في البنى التحتية للإنتاج والتسويق التجارة الزراعية (غردي، 2012، ص 255):

4–تطوير الأداء المؤسسي للأجهزة الرسمية المناطة بالتنمية الزراعية:

إن التغيرات المختلفة المحيطة بالقطاع الزراعي والمؤثرة فيه، تتطلب تطوير الأداء المؤسسي لكثير من الأجهزة الرسمية المرتبطة بالقطاع الزراعي، وفي مقدمتها الأجهزة المعنية بالتخطيط ورسم السياسات الزراعية، وكذلك أجهزة البحث العلمي والتطوير وأجهزة الإرشاد والخدمات الزراعية وأجهزة التمويل وغيرها من الأجهزة الأخرى المرتبطة بالقطاع، وهو ما يؤدي إلى رفع الكفاءة والاستفادة من الأساليب التقنية والإدارية الحديثة، مما ينتج عنه زيادة الإنتاج والجودة وتخفيض التكاليف وجعل المنتجات المحلية أكثر تنافسية داخليا وخارجيا.

5–العمل على تحسين القدرة التنافسية للصادرات الزراعية:

إن الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة والمشاركة في التكتلات الاقتصادية الثنائية والإقليمية والدولية سيفرض خيار التصدير، لذا على الدولة الاستمرار في تعزيز القدرة التنافسية للصادرات الزراعية، خاصة تلك السلع التي تملك فيها ميزة نسبية في إنتاجها وتملك مقومات التصدير مثل التمور والخمور والحمضيات والفواكه والفلين، وذلك من خلال تبسيط الأنظمة والإجراءات لتشجيع الصادرات، بالإضافة إلى تشجيع القطاع الخاص لزيادة إسهامه في الصادرات، من خلال تكثيف الحوافز والمساعدات الفنية التي تساهم في تحسين القدرات التنافسية لهذه المنتجات، وتقديم المعلومات اللازمة لمصدري هذه المنتجات وعن الفرص المتاحة في الأسواق العالمية، وكذلك التعريف بهذه المنتجات في المعارض والمناسبات الدولية المختلفة.

6-تطوير المواصفات والمقاييس:

يعتبر تطوير المواصفات والمقاييس ومواكبتها للاتفاقيات الدولية والإقليمية ومتطلبات الأسواق الخارجية والداخلية، من العوامل المهمة في تطوير التسويق الداخلي وتنمية التجارة الخارجية الزراعية وتعزيز تنافسيتها وكفاءتها، لأن توحيد المواصفات يحقق الترابط العضوي بين الإنتاج واحتياجات المستهلك في الأسواق ويسهل عمليات وإجراءات التجارة ويقلل من تكاليفها، وفي هذا الإطار على الدولة وضع التشريعات اللازمة وإنشاء المؤسسات القادرة والمساعدة على تطوير البنى التحتية الملائمة من معامل ومختبرات وتوفير الأجهزة اللازمة، وتأهيل القوى البشرية وتدريبها في هذا المجال، وكذا العمل على تطوير وتنسيق وتوحيد الإجراءات والقوانين المتعلقة بالمواصفات الفنية والصحية والجودة وسلامة السلع الزراعية، وتحقيق الانسجام بين النظم الجمركية والمواصفات والمقاييس مع الشركاء التجاريين، مما يمكن من حماية المستهلك وتطوير التجارة الزراعية المحلية والإقليمية و الدولية.

7-رفع كفاءة النظام التسويقي وتحسين الخدمات التسويقية المختلفة:

رغم التطور الكبير الذي عرفه الإنتاج الزراعي وكذلك الجانب الاستهلاكي كما ونوعا في السنوات القيلة الماضية، إلا أن كفاءة النظام التسويقي لا تزال محدودة، إضافة إلى ضعف الخدمات التسويقية الازمة مثل الفرز والنقل والتعبئة والتدريج والتبريد والتخزين (معاملات ما بعد الحصاد)، لذا يجب الاهتمام برفع كفاءة النظام التسويقي وتحسين الخدمات التسويقية بما يتوافق والتطور الحاصل في كل من الإنتاج والاستهلاك، ويجب ألا يقتصر الأمر على متطلبات التسويق المحلي وإنما يتعدى ذلك لأغراض التسويق الخارجي، الذي يمكن المنتجات المحلية من النفاذ إلى الأسواق العالمية.

8-رفع قدرات الدولة في متابعة وتقديم الالتزامات في الاتفاقيات التجارية الدولية والإقليمية:

إن الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، يستوجب رفع قدرات الدولة في متابعة تنفيذ اتفاقياتها وتقديم الالتزامات المرتبطة بها، من خلال وضع السياسات والتشريعات والتدابير واللوائح التنفيذية المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والتجارية بما يتوافق ويتلاءم مع الاتفاقيات الدولية، خاصة في مجال التشريعات المتعلقة بإجراءات التصدير والاستيراد والمواصفات للسلع وسلامة الغذاء والتشريعات المتعلقة بتحسين مناخ الاستثمار، وتدابير تقييم السلع لتسهيل إجراءات الشحن والتفريغ.

بالإضافة إلى إنشاء الهيئات والمؤسسات التي يمكنها من متابعة تنفيذ الاتفاقيات الدولية وتشارك بفعالية في مرحلة مفاوضات الانضمام وفيما بعد الانضمام، ورفع قدراتها عن طريق التدريب المستمر لكوادرها لتمكينهم من المتابعة والتفاعل الإيجابي مع الالتزامات الدولية، والدفاع على المصالح الوطنية، خاصة فيما يتعلق بشروط الجودة للمستوردات وسلامة الغذاء بالكشف الوقتي للمخالفات في مجال الصحة النباتية والإغراق والمنافسة غير العادلة من المستوردين، وتمكنهم من استعمال الإجراءات الوقائية وتدابير منع الضرر واستغلال آلية الشكوى عند حدوث الضرر بتحضير البلاغات والدفاع عن الزراعة والاستفادة من الاستثناءات الممنوحة مما يسمح بتحسين النفاذ إلى الأسواق (غردي، 2012، ص 256):

9-بناء قاعدة المعلومات التسويقية والتجارية:

إن تطوير القطاع الزراعي مرتبط بتطوير كفاءة التجارة الزراعية المحلية والدولية، التي هي مرتبطة بتوفير قاعدة المعلومات عن الأسواق المحلية والأجنبية ورغبات المستهلكين والأسعار وقدرات المنافسين في الأسواق المحلية والدولية، وعن القوانين والتشريعات المطبقة في البلدان المستوردة والمصدرة، والبيئة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والمناخية للبلدان المستوردة والمنافسة.

وهذه المعلومات يصعب على الكثير من المصدرين والمستوردين الحصول عليها، لذا يعتبر توفر قاعدة المعلومات التسويقية والتجارية من الأدوار المهمة التي يجب على الدولة القيام بها وتقديمها للمصدرين والمستوردين للرفع من كفاءتهم التجارية وتطويرها حسب المتطلبات الدولية.

وهو ما يعود بشكل إيجابي على تحسين أداء القطاع الزراعي وإنتاج سلع مواصفات دولية تمكنها من المنافسة في الأسواق المحلية والدولية.

10-تطوير البحوث والإرشاد في المجال الزراعي:

تعتبر البحوث الزراعية والإرشاد الزراعي من مقومات تطوير القطاع الزراعي وتنمية الكفاءة التجارية الزراعية، وهو ما يتطلب من الحكومة الجزائرية تطويرها في جميع المجالات التي لها علاقة بالزراعة، خاصة في استنباط أصناف وسلالات جديدة من الحبوب وتحسين الأصناف الحالية ورفع الكفاءة الإنتاجية للثورة الحيوانية والداجنة، وتطوير أنظمة الري والصرف، وتحسين خواص التربة وحصر ومتابعة الآفات الحشرية والحيوانية والأوبئة التي تصيب الحاصلات الزراعية، والبحث عن تنمية الموارد الطبيعية الصحراوية.

بالإضافة إلى الاهتمام بدرجة كبيرة ببحوث الأسمدة العضوية والأساليب الحديثة في مكافحة الآفات الزراعية بما يحد من استخدام الأسمدة والمبيدات الكيميائية، مع تطوير بحوث المبيدات الزراعية للوصول إلى تركيبات لا تتعارض مع حماية صحة الإنسان والحيوان والنبات، وهو ما يتيح زيادة القدرة التصديرية للمنتجات الزراعية، هذا ومن الضروري العمل على تكامل البحوث في المجالات الإنتاج الزراعي والتصنيع الزراعي والتسويق الزراعي.

حيث أن التسويق الزراعي سوف يحدد المجالات التي يجب التركيز عليها والمواصفات الواجب توفرها في المنتجات وفقا لتفضيلات المستهلكين محليا ودوليا، وهو ما يعد نقطة انطلاق للباحثين في مجالات الإنتاج والتصنيع الزراعي.

كما يجب التنسيق والتكامل بين الباحثين في الزراعة والتصنيع الزراعية لأن البحوث الزراعية لم تعد مجرد زيادة الإنتاج الزراعي بصورته الأولية، بل تتعداها إلى تحديد كافة النواتج التصنيعية لكل منتج، مما يدفع إلى تفعيل وتنسيق جهود الباحثين بالجامعات ومراكز البحوث إلى تطوير شتى المجالات ذات الصلة بالزراعة والتصنيع الزراعي.

دون أن ننسى دور الإرشاد الزراعي في توصيل هذه النتائج إلى الفلاحين والعاملين في المجال الفلاحي والمتابعة وتقديم النصائح لاستخدام هذه البحوث كل في اختصاصه (غردي، 2012، ص 257):.

المبحث الثاني: النمو الاقتصادي والقطاع الفلاحي وعلاقته بمختلف نظريات اقتصادية

تعتبر الكتابات بخصوص النمو الاقتصادي قديمة قدم الاقتصاد ذاته، حيث ظهرت عدة نظريات في تفسير النمو الاقتصادي، وعليه سنتطرق في هذا المبحث إلى مختلف الأفكار والتحليلات لقادة الفكر الاقتصادي التي عالجت النمو الاقتصادي ووجهة نظرها إلى القطاع الفلاحي.

المطلب الأول: نظرية الكلاسيكية والكينزية

فرع الأول: نظرية الكلاسيكية

أولا: نظرية المدرسة الكلاسيكية للنمو الاقتصادي: رغم اختلاف الذي وقع بين رواد هذه النظرية،" ادم سميث، روبرت، مالتوس، دافيد ريكاردو، كارل ماركس"، إلا أنه هناك آراء متفق عليها من طرف روادها ويمكن تلخيصها في النقاط التالية (القريشي، 2007، ص62):

- اعتقد الكلاسيك أن الإنتاج هو دالة للعوامل التالية هي: العمل، رأس المال، الموارد الطبيعية، التقدم التكنولوجي وأن التغير في إحدى العوامل السابقة يؤدي إلى التغير في الإنتاج وبالتالي في معدلات النمو، واعتبروا أن الموارد الطبيعية ثابتة وبقية العوامل متغيرة، ولهذا عملية الإنتاج للأرض الزراعية تخضع لقانون تناقص الغلة، ويتحقق هذا القانون بافتراض ثبات تكنولوجية الإنتاج ورأس المال المستخدم، كما اتفق روادها على أن القوى الدافع للنمو الاقتصادي تتمثل في التقدم التكنولوجي الإنتاجي وعملية تكوين رأس المال (الاستثمار) والذي يعتمد على الأرباح وبالتالي فإن الأرباح هي مصدر للتراكم الرأسمالي.
- اتفق روادها على أن هناك علاقة بين النمو السكاني والتراكم الرأسمالي، حيث أكدوا أن تزايد تراكم الرأسمالي يؤدي إلى زيادة حجم السكان (تناسب طردي) وفي نفس الوقت هناك علاقة عكسية بين حجم السكان وتكوين رأس المال إذ أن النمو السكاني يقود إلى ظاهرة تناقص الغلة في الزراعة (مع ثبات العامل التكنولوجي وكذا الأرض) وهذا يعني ارتفاع المنتجات الزراعية ومن ثم الأجور وانخفاض الادخار وفي الأخير تكوين رأس المال (Todaro, 2000,p08).
- توصل روادها إلى أن الأرباح هي مصدر الوحيد للادخار، وأنها تتجه إلى الانخفاض عندما تشتد المنافسة لزيادة التراكم الرأسمالي، واعتقد الكلاسيك أن توسيع السوق هو عامل مساعد في توسيع الاقتصاد، وأن حالة الثبات أو الركود هي نهاية لعملية التراكم الرأسمالي وذلك بسبب ندرة الموارد الطبيعية والمنافسة فيما بين الرأسماليين.
- أكدوا أن التنمية الاقتصادية تتحقق في نظام يسوده الاستقرار في جميع قطاعاته، السياسية، الاجتماعية، .... واعتقدوا بأن النظام الرأسمالي محكوم عليه بالركود ومن أجل نجاح عملية النمو الاقتصادي أيدو سياسة عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.

يمكن استخلاص مما سبق ذكره حول أهم ما جاء ت به النظرية الكلاسيكية في تفسيرها للنمو الاقتصاد، أن مدى تحققها يبقى رهن تحقق افتراضاتها، وفي الحقيقة هي افتراضات غير واقعية، كافتراض وجود منافسة تامة، وكذا استخدام الكامل...وثبات عوامل انتاج.

والجدول التالي يلخص لنا أهم نظريات النمو الكلاسيكية

جدول 3 :أهم نظريات النمو الكلاسيكية

النظرية	مفهوم النظرية
ادم سميث	النمو يحدث عن طريق التخصص وتقسيم العمل
دافيد ريكاردو	تقسيم الدخل بين فئات المؤسسة يؤثر على النمو الاقتصادي. الأرباح هي التي تتضمن الاستدامة للنمو الاقتصادي
روبرت مالتوس	النمو الاقتصادي يحدث من خلال التقدم التقني والتجميع الرأسمالي
كارل ماركس	النمو الاقتصادي لا يستطيع أن يكون ظاهرة دائمة بأقل من ذلك ان يكون ظاهرة مستقلة

المصدر : حمزة علي، حفيظ الياس، 2014،

ثانيا: نظرة المدرسة الكلاسيكية للقطاع الزراعي:كما رأينا سابقا في الجدول أن من رواد هذه المدرسة" آدم سميث" و" دافيد ريكاردو" و " روبرت مالتوس" حيث جاءت آراءهم مختلفة.

- ففي تحليل "آدم سميث" ركز على أهمية القطاع الزراعي كعامل أساسي لعملية النمو الاقتصادي داخل المجتمع، منتقدا رأي الطبيعيين المبني على أن القطاع الزراعي هو القطاع الوحيد المنتج دون غيره من القطاعات.
- بينما يرى "دافيد ريكاردو" أن الزراعة هي أهم القطاعات الاقتصادية لأنها مورد الغذاء ولا يخضع لقانون تناقص الغلة.

كما يرى أنه كلما زاد عدد العمال ازداد معه إنتاج الأرض ولكن بمعدل زيادة متناقص، حيث نلاحظ من الشكل (1) تغير إجمالي الإنتاج بدلالة عدد العمال، وذلك من خلال منحنى الإجمالي TQ، وبالرجوع إلى المنحنى الحدي ACEM نجد أن كل عامل يتم إضافته يزيد في كمية الإنتاج، ويتناقص الإنتاج الحدي مع ازدياد العمالة لسببين أساسين:

- كلما زاد امتداد الزراعة تدخل لاستثمار أراضي ذات نوعية رديئة وهو ما يسميه " ريكاردو" العائد الحدي الموسع.

- هناك رقعة محددة من الأرض بها عدد أكبر من العمال، وهو ما يسميه "ريكاردو" العائد الحدي المكثف.

رسم توضيحي 1 : التوازن والناتج تبعا لفرضيات "ريكاردو"

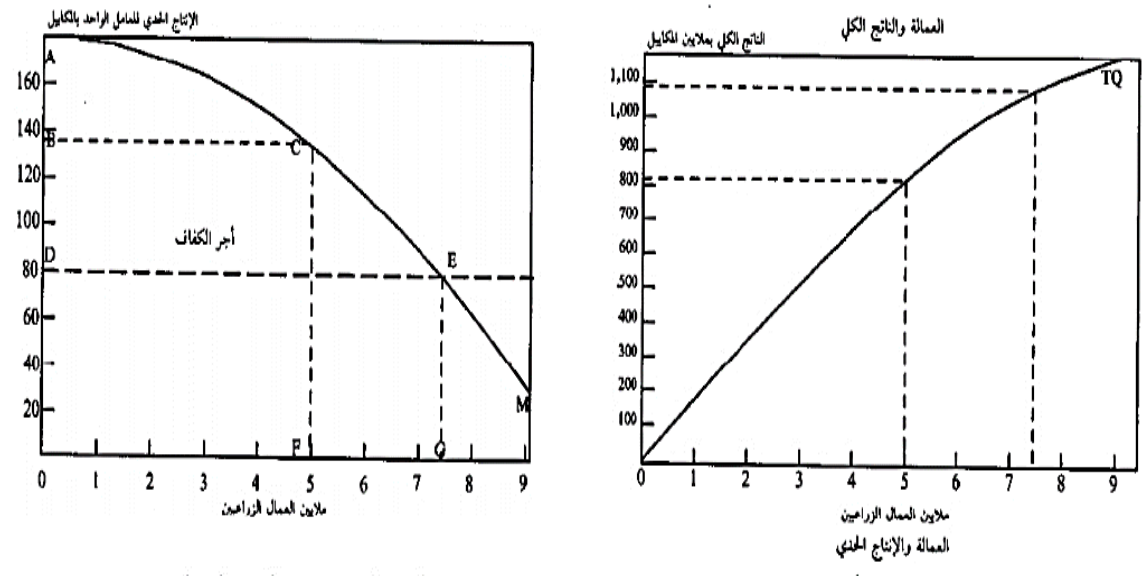

المصدر: **فريدريك م. شرر، ترجمة علي أبو عشمة، 2002، ص 25**

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن الإنتاج الحدي يقارب 135 مكيال من الحبوب لكل عامل، وفي هذه الحالة لن يدفع ملاك الأراضي للعمال أكثر من قيمة الزيادة في الإنتاج وبما أن العامل يضيف 135 مكيال إلى الإنتاج فانه يتقاضى ما قيمته هذه الزيادة، باعتبار أن جميع العاملين متساويين حسب "ريكاردو"

أما من خلال الشكل (1) الذي يمثل الإنتاج الإجمالي بالمساحة بين منحنى الإنتاج الحدي وبين المحور الأفقي اعتبارا من 0 الى 05 ملايين عامل وبالتالي فإن الإنتاج الإجمالي يساوي 135 مكيال مضروبا في5 ملايين أي 675 مليون مكيال وهو ما تمثله مساحة OBCF، وفي هذه الحالة العمال يتقاضون جزءا من مداخيلهم الحقيقية (مقابل بضائع مصنعة–المتمثلة في مساحة ABC ممن ينجم عنه تراكم البضاعة كريع لملاك الأراضي(**فريدريك م. شرر، ترجمة علي أبو عشمة، 2002، ص 32.**)

- أما "روبرت ما لتوس" المعروف بنظريته التشاؤمية اعتبر القطاع الزراعي يخضع لتناقص الغلة بسبب قلة ارتباط الغلة بالتقدم التقني والتكنولوجي، عكس قطاع الصناعة الذي يتميز بزيادة الغلة لإمكانية تطبيق التقدم التكنولوجي في القطاع الصناعي.

كما يرى قانون تناقص العوائد الحدية لمعدل النمو السكاني يسمح بتجاوز قدرة الأرض على توفير الغذاء بفضل اجر 135 مكيال، والذي يتعدى ما يسمى بحد الكفاف المقدر ب 80 مكيال الضرورية لبقاء العمال، كما هو مبين في الشكل(1)، ويرى أن تزايد عدد السكان سوف يؤدي الى زيادة عدد

المزارعين المستخدمين في المزارع ليصل الى 7.5 مليون وهذا العدد يتراجع معه أجرهم الحقيقي إلى مستوى الكفاف، بالمقابل يزداد الملاك غنى بحصولهم على الفارق المتمثل في المساحة ADE.

وعلى هذا الأساس قام كل من "ريكاردو" و " ما لتوس" بابتكار طريقتين للحد من المحدودية الأراضي القابلة للزراعة، من خلال إضافة أراضي جديدة للزراعة كما هو الحال في أمريكا الشمالية وأستراليا المأهولتين من السكان جزئيا، أو من خلال إضافة الأراضي جديدة عن طريق التوسع الاستعماري، أما نظرة" ما لتوس" فيرى أن هذا الحل غير دائم لأنه على المدى الطويل ومع استثمار كل الأراضي القابلة للزراعة في العالم استثمارا مكثفا، فان المنحنى على المدى الطويل سيقودنا نحو التدهور في الأجور إلى مستوى الكفاف من جديد (رواسكي ، 2011، ص20).

الفرع الثاني: النظرية الكينزية

ان عجز الدراسة الكلاسيكية على إيجاد وتفسير ومعالجة أزمة الكساد التي ظهرت سنة 1929، أدى إلى ظهور نظرية جديدة ومتمثلة في النظرية الكينزية.

أولا: النمو الاقتصادي عند المدرسة الكينزية

برز العالم الاقتصادي كينز بعد الازمة العالمية 1929، والتي اتسمت بالركود والكساد، وانتقد كينز أنداك النظرية الكلاسيكية وقانون "SAY" أشد انتقاد، حيث أكد ان مستوي الطلب يمكن أن يحدث عند أي مستوى من الاستخدام والدخل وليس بالضرورة عند مستوى الاستخدام التام، وان الطلب الفعال هو الذي يخلق العرض وليس العكس كما جاءت به النظرية الكلاسيكية، واعتبر كينز أن قصور الطلب هو جوهر المشكلة الرأسمالية.

كما توصل كينز أن الاستثمار هو دالة لسعر الفائدة، أما الادخار هو دالة للدخل وأكد بأن دالة الإنتاج تعتمد على حجم العمل المستخدم، كما انصب اهتمامه على الاستقرار الاقتصادي أكثر من النمو، فمن خلال نموذجه اهتم بكيفية تحديد مستوى الدخل في الآجال القصيرة، حيث توصل في تحليله أن توازن الدخل والإنتاج في اقتصاد مغلق يحدث عندما يتساوى الاستثمار المخطط مع الادخار المخطط (عريقات، 2006، ص267-280).

1-1-**نموذج هارود ودومار – الكينزيون**: جاء هارود ودومار بعد كينز وقاما بتطوير نظرية كينز، حيث توصلا إلى استنتاج مفاده أن للاستثمار دورا هاما ورئيسيا في عملية النمو، وذلك استنادا على تجربة البلدان المتقدمة، وبحثا في متطلبات النمو المستقر في هذه البلدان وكذا الظروف التي يمكن أن تجعل الاقتصاد الذي ينمو أن يحافظ على حالة الاستخدام الكامل (القريشي، 2007، ص 74)، فقد حاول كل من هارود و دومار دراسة العلاقة بين التكوين الرأسمالي –الاستثمار– والنمو الاقتصادي انطلاقا من عدة فرضيات أهمها :

- الإنتاج يعتمد على كمية رأس المال(k) المستثمر في الوحدة الإنتاجية.

- معدل النمو في الناتج $(\frac{\Delta y}{y})$ يعتمد على الميل الحدي للادخار $(\frac{\Delta s}{\Delta y})$ وكذا معامل رأس مال على الناتج $(\frac{k}{y})$
- الميل الحدي للادخار يساوي الميل المتوسط للادخار $(s = \frac{s}{y} = \frac{\Delta s}{\Delta y}$ معدل الادخار)

وفقا للفرضيات السابقة تم صياغة النموذج التالي:

عند التوازن لدينا: I=S (الاستثمار يساوي الادخار)

كذلك: I= iY ($\boldsymbol{i}$ معدل الاستثمار)

$I=\Delta K$ (الاستثمار هو المتغير الذي يحصل في مخزون رأسمال)

كما لدينا $\boldsymbol{k} = \frac{\boldsymbol{i}}{\Delta \boldsymbol{y}} = \frac{\Delta \boldsymbol{k}}{\Delta \boldsymbol{y}}$ ، أي $\boldsymbol{\Delta y} = \frac{\boldsymbol{I}}{\boldsymbol{K}}$

بقسمة طرفي المعادلة السابقة على Y نحصل على المعادلة الأخيرة التالية:

$$\frac{\Delta y}{y} = \frac{i/y}{k} \rightarrow \frac{\Delta y}{y} = \frac{s}{k} \quad \text{(عند التوازن)} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1.66)$$

حيث:

$\frac{\Delta y}{y}$ معدل نمو الناتج، sمعدل الادخار، k المعامل الحدي لرأس المال على الناتج.

من خلال المعادلة الأخيرة التي توصل إليها كل من هارود و دومار أن معدل النمو في الناتج يساوي معدل الاستثمار (أو معدل الادخار) مقسوما على المعامل الحدي لرأس المال على الناتج، فيمكن لمعدل النمو أن يزداد برفع نسبة الادخار في الدخل أو التخفيض معامل رأس المال على الناتج، وبالتالي معدل النمو هو دالة في العلاقة بين معدل الادخار ومعدل الاستثمار ، وانه غير مستقر.

واجهت النظرية عدة انتقادات، على ان الافتراضات السابقة غير واقعية، حيث نميز النموذج السابق بتشاؤمه حول إمكانية الجمع بين النمو المستمر والاستخدام الكامل (التام) في الاجل الطويل، وهذا مما يؤكد أن الاستثمار لا يؤثر على النمو في الطويل الاجل، لأن أي زيادة في معدل الادخار يتم تعويضها من خلال الزيادة في معامل رأس المال الناتج(k/y) تاركا معدل النمو طويل الأجل دون تغيير.

كما يمكن القول أن هذا النموذج غير ملائم للدول النامية، وذلك لعدة أسباب أهمها (ساطور، 2013، ص 164):

- اختلاف الظروف فيما بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة، حيث يفترض هذا النموذج عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وهذا لا يتطبق على البلدان النامية، وكذا افتراض أن يكون الاقتصاد مغلقا في حين أن اقتصاد الدول النامية عادت مفتوحة، كذلك بالنسبة لثبات الأسعار والافتراضات المستند عليها غير واقعية، ولا يمكن أن تطبق مع اقتصاديات الدول النامية.
- نموذج السابق يبدأ من حالة توازن الاستخدام الكامل في حين ان هذا غير موجود في الدول النامية، وان مثل هذه النماذج تتصف بارتفاع معدل الادخار ومعدل رأس المال الناتج بينما الوضع يختلف في الدول النامية.

ثانيا: نظرة المدرسة الكينزية للقطاع الفلاحي

قامت المدرسة الكينزية بتقديم نصائح بعد قيام الدولة بمزاحمة القطاع الخاص في ميدان الإنتاج وحصر مهمتها في توفير عناصر رأس المال الاجتماعي على أن تترك للقطاع الخاص مهمة تجهيز رأس المال الإنتاجي المباشر، حيث منحت الحكومة في هذه المرحلة صلاحيات لم يكن يسمح بها الفكر الكلاسيكي، وهذا بمنح القطاع الخاص تجارب في الاستثمار في جميع القطاعات منها القطاع الزراعي بعدما كان ينحصر استثماره عند ملاك الأراضي الزراعية، وقد بنت هذه الدراسة أفكارها في التنمية الزراعية على أسس ظلت فعالة لمدة عقدين من الزمن ويمكا إيجازها فيما يلي (التيجاني،2016، ص06):

- محاولة اكتشاف جديد لمفهوم الفائض الزراعي، ثم جعله محورا ارتكازي لعملية التنمية الاقتصادية على المستوى القومي ويكون القطاع الزراعي هو المحرك الأول لعملية التنمية
- استبعاد كل أشكال البطالة وهذا عن طريق التشغيل الكامل .
- خضوع النشاط الزراعي لدالة إنتاجية متناقصة.

المطلب الثاني: النظرية النيوكلاسيكية

تعتبر المدرسة النيوكلاسيكية امتدادا للمدرسة الكلاسيكية لأنها تؤمن بالليبيرالية كمنطق للنشاط الاقتصادي، لكنها تختلف عن المدرسة الكلاسيكية في طريقة تحليل ونظرية القيمة، لهذا يعتبر الاقتصاديون أن المدرسة النيوكلاسيكية هي بمثابة مدرسة كلاسيكية حديثة.

أولا: نظرة النيوكلاسيكية للنمو الاقتصادي:

يمكن استخلاص اهم ما جاءت به هذه النظرية (وفا، 2000، ص 15-17) من خلال النموذج الشهير ل –SOLOW– سنة 1956 حول تراكم رأس المال، فالاقتصاد ينمو بسبب تخصيص جزء من مصادره وإنتاجه لزيادة مخزون رأس المال والذي يسمح بتعاظم الاستهلاك في المستقبل كنتيجة لإنقاص الاستهلاك الحاضر، ومن ثم زيادة معدل النمو، ويلعب التراكم الرأسمالي حسب هذه النظرية دورا هاما وكاملا في إحداث النمو القصير الاجل، أما في الأجل الطويل فيتجه معدل النمو نحو الثبات ، مما يعني ذلك ان نمو طويل الاجل لا يمكن ان تعتمد على الخصائص الذاتية للاقتصاد وانما لابد حدوث صدمات خارجية تتمثل أساسا في التقدم التكنولوجي الذي يأتي من خارج النظام الاقتصادي وكذا تزايد حجم السكان.

واعتمد النموذج النيوكلاسيكي في تحليله لنمو طويل الأجل على الافتراضات التالية:

- عوامل النمو تتصف بأنها خارجية المنشأ (تزايد حجم السكان، التقدم التكنولوجي).
- لا يوجد أي دور لرأس المال البشري في عملية النمو، وعدم مشاركة الحكومات في عملية النمو عن طريق الإنتاج.

- عدم تأثر النمو بتصرفات أطراف النشاط الاقتصادي (كالبحوث العملية، الاستثمارات).
- الاقتصاد يكون مغلقا، وتتسم اسواقه بالمنافسة التامة، وتتم ممارسة النشاط الإنتاجي فيه طبقا للشروط التالية:

تشابه أطراف النشاط الاقتصادي.

- اتصاف تكنولوجية الإنتاج بتناقص الإيرادات الحديثة لرأس المال والعمل، وثبات إيرادات الحجم.

في إطار هذه الافتراضات نشأت نظريات النمو النيوكلاسيكي كنماذج للنمو المتوازن الذي يتسم مما يلي:

- معدل الادخار يظل ثابتا طوال مرحلة التوازن.
- العوامل التي تحكم الميل للادخار تؤثر على مستوى نصيب الفرد من الدخل والاستهلاك، لكنها لا تؤثر على معدل النمو المتوازن.
- معدل نمو متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي يتناسب مع معدل التقدم التكنولوجي، بمعنى أن التكنولوجيا تمثل القوة الوحيدة التي لها القدرة على زيادة نصيب الفرد الواحد من الدخل.

من خلال النموذج النيوكلاسيكي وكنتيجة نهائية انه توصل الى ضرورة التقارب معدلات النمو في مختلف البلدان واتجاهها نحو قيمة مشتركة، وأن الاختلافات في تلك المعدلات تعد ظاهرة مصاحبة فقط لعملية العبور التنموي.

ثانيا : نظرة نظرية النمو النيوكلاسيكية للقطاع الزراعي:

أولا: نظرية النماذج للنمو المتوازن

ركز كل من "Lewis Narres " على القطاع الزراعي وجعله أداة رئيسية للتنمية الاقتصادية، بداية من إنتاج الفائض الزراعي وتعبئته إلى تحديد معدل نمو عرض العمل الصناعي، والذي يقاس على حجم العمالة الزراعية المهاجرة، ويكون التعامل مع معدل النمو السابق كالتعامل مع معدل نمو الناتج القومي. حيث اهتمت هذه المدرسة في أسلوبها بالتنمية الزراعية الأفقية وأهملت التنمية الراسية بسبب ضغط النمو الديمغرافي (لقوشية، 1998، ص13).

كان الاهتمام هذه المدرسة هو جعل قطاع الزراعة كقطاع مولد للتنمية، حيث نادى بذلك" Narres" في مدخله التحليلي:

- الإنتاجية الحدية للنتاج الزراعي تعادل الصفر.
- الفرق بين حجم العمالة الفعلية وحجم البطالة المقنعة في الريف يكفي لإنتاج نفس القدر من الناتج.
- يمكن نقل الفرق بين الفائض الزراعي المحتمل والفائض الزراعي الفعلي إلى القطاع الصناعي وتوظيفه كاستثمارات صناعية .

- نقل البطالة الزراعية إلى القطاع الصناعي ويتم استيعابها في النشاط الصناعي وفقا لقانون السوق.

ثانيا: نظرية التنمية المستقلة

تبنت نظرية التنمية المستقلة لكل من" Heim Et Bettel" معيارين رئيسيين مرتبطين مباشرة بالقطاع الزراعي (التيجاني،2012، ص10-11) :

- المعيار الأول: رفع مستوى المعيشة لمجموع السكان الذي يرافقه زيادة معدل نمو الناتج الزراعي
- المعيار الثاني: زيادة إنتاجية العمل بمعدلات متنامية بالمزيد من التكثيف الرأسمالي دون الحاجة إلى نقل العمالة الزراعية إلى خارج القطاع

وكان لهذه النظرية عدة إسهامات إيجابية في فكر القطاع الزراعي تمثلت في:

- وضع علاقة جديدة بين الاستثمار والاستهلاك في القطاع الزراعي
- إيجاد حل جديد لقضية الفقر في المناطق الريفية التي طبقت بها تجارب التنمية
- صياغة جديدة لمفهوم التنمية الريفية من خلال الربط بين البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي للتنمية اتجاه رفع معدلات استهلاك الخدمات الاجتماعية (التعليم، الصحة، المواصلات.... للسكان الريفيين)

ورغم هذه الاسهامات الجديدة لنظرية التنمية المستقلة، إلا أنها لم تصمد في الجانب التطبيقي لعدة أسباب منها:

- استراتيجية تلبية الحاجيات الأساسية مفهوم واسع وغير محدد، وهناك يصعب تحديد الحدود المعيارية لهذه الاحتياجات والتي يمكن الاحتكام إليها.
- مقاطعة اقتصاد دول العالم الثالث بسبب الاكتشافات الجديدة لمصادر الاستثمارات في القطاع الزراعي.
- راهنت على الاستراتيجية المطبقة على النتائج التقنية للثروة الخضراء، دون أن تعطي اهتمام طافي لشروطها الاقتصادية والاجتماعية.

حيث سمحت هذه الأسباب بظهور نظرية جديدة في التنمية الزراعية وهي نظرية التنمية المتواصلة.

ثالثا: نظرية التنمية المتواصلة

يقال عن هذه النظرية أنها النبض الجديد للتنمية الزراعية، لان من أهم أولوياتها الاهتمام بالاستثمار في القطاع الزراعي ليكون عجلة التنمية الزراعية والعمل على استصلاح التربة الزراعية باستعمال الأسمدة وتحسين طرق الري وإنشاء شبكة الصرف الصحي. وتهدف هذه النظرية إلى عدم الوصول إلى نقطة توقف يستحيل عندها الدفع بالتنمية الزراعية إلى الأمام وبينت هذه الطريقة أن:

- التنمية الزراعية هي قضية غير قابلة للإرجاع أو التأجيل ويجب الإسراع بها

- مكافحة الفقر في المناطق الريفية من بين الأهداف التنمية الزراعية باعتبار أن الفقر هو أحد الأسباب تدمير البيئة وبالتالي فان مكافحته لا يعود مجرد خيار اجتماعي ولكنه خيار استراتيجي ي ربط المصير الإنساني ككل.

ومن بين الصعوبات التي واجهت نظرية التنمية المتواصلة هو التنمية الزراعية الراسية التي لن تقدر على الموازنة بين الأثر السلبي لانكماش المساحات المزروعة على الناتج الزراعي في المدى الطويل، كما أن المزيد من الاستثمارات قد لا تستطيع تعويض التربة عند الأوضاع الحرجة.

المطلب الثالث: النظرية الحديثة

مع بداية الثمانيات من القرن العشرين، برزت عدة تفسيرات لآلية النمو الاقتصادي تقوم أساسا على نقائص التي تميز بها نماذج النمو النيوكلاسيكية، حيث جاءت هذه النظريات لتؤكد على أن النمو الاقتصادي يتحدد وفق عوامل داخلية تسمح بتحقيق نمو اقتصادي على المدى الطويل

أولا: النظريات الحديثة للنمو الاقتصادي:

ركزت هذه النظرية على النمو الاقتصادي في الاجل الطويل، نتيجة استمرار الفجوة التنموية بين البلدان الصناعية المتقدمة والبلدان النامية، نموذج " بول رومر" و" روبرت لوكاس" (1986)، التي تمحورت حول تطوير الإطار التاريخي لتحقيق تحول نوعي ذاتي في مجال المعرفة والتقدم التقني، اما " غريك مانكيوي" " ديفيد رومر" و" ديفيد ويل" (1992) فقد استندت ابحاثهم على الصياغة الجديدة لدالة الإنتاج بالترابط مع السلاسل الزمنية و إحصاءات النمو في البلدان النامية، التي ترتكز على أهمية التقدم التقني في النمو الاقتصادي من خلال الاكتشافات والاختراعات والابتكارات، وفي نفس الوقت فإن مثل هذه الدالة لا تفسح المجال لرأس المال البشري لتوسيع مساهمته في العملية الإنتاجية، لكون مجموع معاملات المرونة للعناصر الثلاثة مساويا للواحد الصحيح، وبالتالي تفرد هذه النظريات السابقة بأنها قسمت رأس المال إلى جزأين هما: رأس المال المادي ورأس المال البشري، في ظل هذه النظرية ينسجم مع مفهوم معدلات النمو اللازمة لصالح الفقراء، حيث يتم مناقشة مضامين الأساسية لتطوير حياة السكان، خاصة الفقراء الذين يعيشون تحت خط الفقر، وذلك لا يتحقق إلا من خلال تطوير المستويات التعليمية والصحية والخدمات الأساسية، وكل ما يتعلق بزيادة مساهمة العنصر البشري في العملية الإنتاجية (محمودي و بركان، 2015، ص263).

نبرز اهم النماذج لنظرية الحديثة واهم ما جاء في تلك النظريات في الجدول التالي:

جدول 4: أهم نماذج النظريات الحديثة

نظريات النمو الحديثة(النمو الداخلي)	
نموذج AK $y = AK$ $Y_k = Y_t = \left(\frac{1}{\Theta}\right).(A - \delta - p)$	-بقيمة ضعيفة من pو Θ التي تزيد من الميل إلى الادخار، تؤدي إلى معدل نمو فردي جد مرتفع.
نموذج رومر "Romer" (1960) $y = F(K.L.A)$	نمو المعرفة-التكنولوجيا-مرتبط بنمو رأس المال، لأن رأس المال يعمق الآثار غير المباشرة للتكنولوجيا، ذلك يؤدي إلى زيادة الإنتاجية الحدية لرأس المال للاقتصاد ككل.
نموذج بارو "Barro" (1990) $Y_t = AL^{1-\alpha}.K^{\alpha}.G^{1-\alpha}$	-النشاطات الحكومية هي مصدر للنمو الداخلي من خلال الأثر الإيجابي على الخدمات العمومية والأثر السلبي للضريبة على الناتج الحدي لرأس المال الصافي من الضريبة.
نموذج روبيلو $(\frac{n}{1-n}).(\frac{v}{1-v}) = (\frac{\alpha}{1-\alpha}).(\frac{u}{1-u}).$	- مردودية رأس المال البشري ورأس المال المادي هي نفسها في القطاعين
نموذج لوكاس	- النمو مرتبط بالخصائص المسطرة للاقتصاد الوطني والتي تتمثل تكنولوجيا التغيير ومعدل الاهتلاك لرأس المال البشري ومعدل التفضيل الوقت المكرس للتعليم.

المصدر: حمزة علي، حفيظ الياس، 2018، ص5.

ثانيا: نظرة النظرية الحديثة للقطاع الزراعي:

اهتمت آراء المفكرين الاقتصاديين مع بداية التسعينات تماشيا مع المعايير المستحدثة في القطاع الزراعي على رفع الإنتاجية المتوسطة الحقيقية للعمل الزراعي الذي يسمح بامتصاص العمالة الزراعية مع خفض معدل زيادة الأسعار الزراعية كمعيار أساسي للتنمية الزراعية.

- حيث يرى" لوكاس" أن رأس المال البشري ممثلا في الدورات التدريبية والرعاية الاجتماعية سوف تستمر في زيادة إنتاجية العمل والمساهمة في تراكم رأس المال البشري من خلال الخبرات الميدانية التي سوف يكتسبها العامل بالاحتكاك مباشرة بتكنولوجيا المعلومات.

- أما "رومر Romer "فيرى أن المعرفة هي بديل رأس المال البشري كآلية لزيادة الإنتاجية المتوسطة العمل وترتكز المعرفة من وجه نظره على:
  - تطور التكنولوجيا البيولوجية الزراعية.
  - احداث تشغيل نظم الري الحديثة.
  - وعي العمال بأهمية الالتزام بالمعايير المقننة للمعاملات الفنية.

إن مختلف التحليلات مفيدة للتنمية الزراعية الأفقية فهي تعمل على زيادة الإنتاجية العمل وزراعة أصناف جديدة، مع فتح أبواب التصدير والرفع من العمالة الزراعية حتى يتم معادلة معدل التوظيف مع نمو عرض العمل الزراعي (بوزيد، 2001، ص 21).

المطلب الرابع: الدراسات السابقة

دراسات اجنبية :

1-1- دراسة: Adamu Hassan Muhammad , Tahir Hussaini Mairiga, iliyaayuba thomson, Usmaeel Bello(the role of agricultuer in the economic diversification of the Nigerian economy :(1980-2016))

هدفت الدراسة إلى تحديد وفحص دور الزراعة والناتج الزراعي في التنويع الاقتصاد النيجيري خلال الفترة 1980–2016، باستعمال منهجية var . توصلت الدراسة إلى وجود أثر إيجابي وهام للناتج الزراعي على الصادرات الغير النفطية، وبذلك فالإيرادات غير النفطية لها علاقة إيجابية كذلك مع الصادرات الغير النفطية .وتوصلت الدراسة أيضا لوجود علاقة عكسية بين الانفاق الحكومي على الزراعة والصادرات الغير النفطية لذلك وجب على الحكومة زيادة نفقاتها على القطاع بغاية الوصول الى النمو الاقتصادي

1–2– دراسة Anna Nowak ,Pawel janulewicz, Artur krukowski, Barbara bujanowicz-haras (diversification of the level of agricultural development in the member states of the European Union)

هدفت الدراسة الي تقييم مستوي التنمية الزراعية، ودراسة العلاقة بين القطاع الزراعي والنمو الاقتصادي في 25 دولة عضو في الاتحاد الأوربي(EU) خلال الفترة (2010–2013)، واستعمل نموذج التطوير الذي اقترحه Hellwig

يشير تنوع قيم قياس التركيبي في الدول الأعضاء المعنية الى تنوع كبير في التنمية الزراعية داخل الاتحاد الأوروبي، والذي يتم تحديده من خلال كل إمكانيات الإنتاج وفعالية استخدامه. وتوصلت نتائج الدراسة الي تنوع قوي في مستولى التنمية الزراعية بين دول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.

3-1- دراسة jannypher Pacheco ,Wilman-Santiago Ocha-Moreno , jenny Ordonnez and Leonardo Izquierdo-Montoya (Agricultural Diversification and EconomicGrowth in E cuadro)

هدف الباحثون من خلال هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين النمو الاقتصادي وهيكل الإنتاج الزراعي، فضلا عن إمكانيات التنويع في 23 مقاطعة من الإكوادور في عام 2014، ولدراسة المتغيرات تم إتباع المنهجية التالية: أولا بناء فهرس Shannon–Weaver ثم تحديد قائمة المتغيرات باستخدام طريقة رسم الخرائط ويأتي بعده بيرسون وأخيرا التغاير ، توصلت الدراسة إلى أن المتغيرات (إجمالي القيمة المضافة للزراعة فقط، متوسط دخل الأسرة الإجمالي، والسكان النشيطين اقتصاديا)، لها تأثير إيجابي على التنويع الزراعي، في حين أن مستوى التعليم ، معدل البطالة ، حجم الائتمان لهم تأثير سلبي.

دراسات السابقة العربية :

2–**1–دراسة:** فادي مصطفى عبد الجواد أبو الحلوب، بعنوان" محددات نمو الزراعي في فلسطين دراسة قياسية خلال الفترة (1995–2014)، قدم هذا البحث استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في اقتصاديات التنمية بكلية التجارة في الجامعة الإسلامية بغزة. وهدفت هذه الدراسة إلى معرفة محددات نمو القطاع الزراعي الفلسطيني، ومدى مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي، وكانت الإشكالية كالآتي: ماهي محددات نمو القطاع الزراعي في فلسطين خلال الفترة (1995–2014) في ظل التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. اعتمدت الدراسة على منهج التحليل الوصفي كونه منهجا مناسبا للبيانات التي ستتناولها الدراسة. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها:

–لا توجد علاقة بين نمو الإنتاج في القطاع الزراعي الفلسطيني وبين الصادرات الزراعية

–تراجع ملحوظ في مساهمة الزراعة في النمو الاقتصادي وتوفير مناصب العمل

2–2–**دراسة:** سامية عبد المنعم محمود وبابكر الفكي المنصور بعنوان أثر الصادرات القطاع الزراعي على الناتج المحلي الإجمالي في السودان خلال الفترة (1995–2014) جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا–كلية الدراسات التجارية مجلة العلوم الاقتصادية 2016 العدد 17(1). تهدف هذه الدراسة الى قياس أثر صادرات القطاع الزراعي على الناتج المحلي الإجمالي في السودان خلال الفترة (1995–2014)، واستعراض واقع الصادرات السودانية عامة وصادرات القطاع الزراعي خاصة ومدى إسهامها في الناتج المحلي، وانتهجت الدراسة منهج التحليل الاحصائي القياسي معتمدة على مصادر ثانوية ومخرجات برنامج EVIEWS 9 وتوصلت الدراسة الى النتيجة التالية:

–ان صادرات القطاع الزراعي بشقية مؤثرة على الناتج المحلي بصورة جيدة

2–3–دراسة: أحمد أبو زيد الرسول وآخرون، بعنوان دور الصادرات الزراعية في النمو الاقتصادي الزراعي في مصر (دراسة قياسية) مجلة الإسكندرية للتبادل العلمي مجلد 36 العدد 4 أكتوبر–ديسمبر 2015 هدفت هذه الدراسة الى تحقق من فرضية الصادرات تقود النمو في القطاع الزراعي المصري

خلال الفترة 1990-2013، مصر، والمنهج المتبع التحليلي القياسي، ومن أهم النتائج التي توصل اليها نذكر منها:

-أن زيادة الناتج الزراعي الإجمالي الحقيقي من شأنه أن يدعم قطاعاتها التصديرية

ان زيادة الناتج الزراعي الإجمالي الحقيقي من شأنه ان يدعم قطاعاتها التصديرية

دراسات المحلية :

3-1-دراسة: د. مرزوق سعد، د. زيان نورة، **واقع القطاع الفلاحي في الجزائر " دراسة قياسية باستعمال منهجية الحدود خلال الفترة(1980-2017)**" هدفت هذه الدراسة إلى تحليل واقع القطاع الفلاحي في الجزائر، وأهميته في إحداث تنمية اقتصادية إضافة إلى إبراز دور القطاع الفلاحي في تفعيل التنوع الاقتصادي لمواجهة الأزمات ومحاولة بناء نموذج قياسي لدراسة مدى مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج الداخلي الخام وذلك باستعمال منهجية ARDL، بحيث توصلت إلى وجود علاقة إيجابية بين صادرات الزراعية ونسبة مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج الداخلي الخام، إضافة إلى وجود علاقة بين الإنتاج الزراعي والناتج الداخلي الخام.

3-2-دراسة: سفيان الشارف بن عطية، **مساهمة قطاع الفلاحة في التنويع الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية وتحليلية خلال الفترة 2000-2019**، وهدفت هذه الدراسة الى ابراز أهمية التنويع الاقتصادي للخروج من دائرة الاعتماد على المورد الوحيد وتوضيح الفرص والامكانيات الجزائرية في مجال القطاع الفلاحي وذلك باستخدام طريقة المربعات الصغرى العاديةMCO باعتبارها تعطي مقدرات خطية غير متحيزة، بحيث توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين قطاعات الفلاحة وتطور الناتج المحلي الخام وهذا راجع إلى سياسات التي تشملها القطاع الفلاحي مع وجود العلاقة السلبية بين الواردات الزراعية والناتج الداخلي الخام

3-**3-دراسة:**بوعافية رشيد وأستاذه عزاز سارة المركز الجامعي بتيبازة جامعة بليدة 2 المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية العدد 7-افريل 2017، بعنوان دور القطاع الفلاحي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (1990-2013)، تهدف هذه الدراسة الى قياس أثر القطاع الفلاحي على النمو الاقتصادي وذلك باستخدام المنهج التحليلي الوصفي، وأهم نتيجة توصل ليها:

- يساهم الإنتاج الفلاحي في ترقية الصادرات الزراعية وبالتالي توسع قاعدة الإنتاجية، وإحداث توازن في الميزان المدفوعات والميزان التجاري الزراعي وتوفير العملة الصعبة والحد من فاتورة الاستيراد

علاقة الدراسة بالدراسات السابقة

1- علاقة الدراسة بالدراسات الأجنبية:

الدراسة	موضوع الدراسة	الهدف من الدراسة	فترة الدراسة	أسلوب المعالج	النتائج
Adamu Hassan Muhammad, TahirHussainiMairiga, iliyaayubathomson, Usmaeel Bello	the role of agricultuer in the economic diversification of the Nigerian economy	-فحص تأثير الناتج الزراعي على التنويع الاقتصادي -تحديد دور الزراعة في تطوير التنمية المستدامة في الاقتصاد النيجيري	1980-2016	منهجية var	-وجود علاقة إيجابية بين إيرادات الموارد الغير النفطية والصادرات الغير النفطية -وجود علاقة عكسية بين الانفاق الحكومي على الزراعة والصادرات الغير النفطية
Anna Nowak, Pawel janulewicz, Artur krukowski, Barbara bujanowicz-haras	diversification of the level of agricultural development in the member states of the European Union	-دراسة العلاقة بين القطاع الزراعي والنمو الاقتصادي في 25 دولة في الاتحاد الأوروبي -معرفة نسبة الناتج الزراعي لكل دولة على حدا	2010-2013	-نموذج التطوير اذي اقترحه Hellwig	-أشارت النتائج إلى ان هولندا والدانمارك هما الدولتان اللتان تتمتعان بأعلى مستوى من التنمية الزراعية -أظهرت الدراسة الى ان الدول الأعضاء التي انظمت الى الاتحاد الأوروبي عام 2004 وما بعده لديها أسوأ مستوى من تطور -وجود تنوع كبير في التنمية الزراعية داخل الاتحاد الاوروبي
Jannypher Pacheco ,Wilman-Santiago Ocha-Moreno , jenny Ordonnez and Leonardo Izquierdo-Montoya	Agricultural Diversification and Economic Growth in E Cuadro	-تحليل العلاقة بين النمو الاقتصادي وهيكل النتاج الزراعي -تحديد إمكانية التنويع الزراعي في 23 مقاطعة في الإكوادور	خلال عام 2014	Shannon Weaver بيرسون	-وجود علاقة إيجابية بين (إجمالي القيمة المضافة للزراعة فقط، متوسط دخل الاسرة الإجمالي، والسكان النشيطين اقتصاديا) والقطاع الزراعي -وجود علاقة سالبة بين (مستوى التعلم، معدل البطالة، حجم الائتمان) والقطاع الزراعي

الدراسة الحالية	مساهمة قطاع الفلاحة في النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)	-الوقوف على أهمية النمو الاقتصادي -تسلط الضوء على أهمية القطاع الفلاحي لإحداث تنمية اقتصادية	فترة الدراسة تغطي مدة 31 سنة وتمتد من 1990الى 2020	نموذج الانحدار الذاتي ذي الإبطاء الموزع ARDL	-سوف نتطرق في هذه الدراسة إلى مساهمة القطاع الفلاحي في النمو اقتصادي في هذا الفصل

نلاحظ من الجدول إن المتغيرات المستخدمة في الدراسات تختلف عن المتغيرات المستعملة في دراستنا الحالية وذلك راجع لاختلاف في بعض أهداف الدراسة، واختلاف الإطار الزمني والمكاني لاختلاف الرقعة الجغرافية لكون الدراسات دراسات أجنبية، وحسب الجدول فإن دراستنا هي الوحيدة التي استعملت نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL بينما استعملت الدراسات مختلف النماذج لاختلاف متغيرات الدراسة.

2-علاقة الدراسة بالدراسات المحلية

الدراسة	موضوع الدراسة	الهدف من الدراسة	فترة الدراسة	أسلوب معالج	النتائج
د. مرزوق سعد د. زيان نورة	واقع القطاع الفلاحي في الجزائر دراسة قياسية باستعمال منهجية الحدود خلال الفترة 1980-2017	-تحليل واقع القطاع الفلاحي في الجزائر وأهميته في إحداث تنمية اقتصادية -محاولة بناء نموذج قياسي لدراسة مدى مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج الداخلي الخام	-تمثلت عينة الدراسة قطاع الفلاحة لدولة الجزائر فترة دراسة تغطي مدة 37 سنة وتمتد من 1980 الى 2017	منهجية ARDL	-وجود علاقة إيجابية بين الصادرات الزراعية ونسبة مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج الداخلي الخام، -الإنتاج الزراعي والناتج الداخلي الخام، بحيث الزيادة بوحدة واحدة تؤدي الى زيادة في الناتج الداخلي الخام -العلاقة السلبية بين الواردات الزراعية والناتج الداخلي الخام

سفيان الشارف بن عطية	مساهمة القطاع الفلاحة في التنويع الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية وتحليلية خلال الفترة 2000-2019	-توضيح الفرص والامكانيات الجزائرية في مجال القطاع الفلاحي	تمتد من 2019-2000	استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية باعتبارها تعطي مقدرات خطية غير متحيزة	-وجود علاقة طردية بين قطاع الفلاحة وتطور الناتج المحلي الخام وهذا راجع إلى سياسات التي شملتها القطاع الفلاحي
د. بوعافية رشيد د. عزاز سارة	دور القطاع الفلاحي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 1990-2013	-أثر القطاع الفلاحي على النمو الاقتصادي	تمتد من 1990 الى 2013	استخدام منهج تحليلي وصفي	-يساهم الإنتاج الفلاحي في ترقية الصادرات الزراعية وبالتالي توسيع القاعدة الإنتاجية وإحداث التوازن في الميزان المدفوعات والميزان التجاري الزراعي وتوفير العملة الصعبة والحد من فاتورة الاسترداد
الدراسة الحالية	مساهمة القطاع الفلاحي في النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر من 1990الى 2020	-الوقوف على أهمية النمو الاقتصادي -تسلط الضوء على أهمية القطاع الفلاحي لإحداث تنمية اقتصادية	فترة الدراسة تغطي مدة 31 سنة من 1990الى 2020	نموذج الانحدار الذاتي ذي الإبطاء الموزع ARDL	سوف نتطرق في هذه الدراسة إلى مساهمة القطاع الفلاحي في النمو اقتصادي في هذا الفصل

نلاحظ من جدول أعلاه تشابه بين أهداف الدراسات ودراستنا، رغم الاختلاف في الإطار الزمني إلا أننا نخلص إلى نفس النتائج تقريبا، لأننا ندرس مساهمة قطاع الفلاحي في نمو الاقتصادي لدولة الجزائر فكل النتائج ترمى الى وجود علاقة طردية بين الإنتاج الزراعي والناتج الداخلي الخام وزيادة وحدة من الإنتاج الزراعي تؤدي الى زيادة في الناتج المحلي إن دراستنا لنفس رقعة الجغرافية.

خلاصة الفصل الأول:

تعتبر الفلاحة من القطاعات الاقتصادية الأساسية، وعلى الموارد الأساسية لمكوناته تعتبر أمرا ضروريا، كما يعد القطاع الفلاحي في الجزائر من بين القطاعات التي تحظى باهتمام واسع، نظرا لما تزخر به الجزائر من إمكانيات فلاحية كبيرة ومتنوعة مما يجعل فرص تحقيق الأمن الغذائي متاحة فقط لرؤية استراتيجية جيدة وتثمين لهذه القدرات في إطار سياسة فلاحية منتهجة مبنية على قاعدة بيانات سليمة، ولا شك أن هذه الديناميكية التي يحدثها القطاع الفلاحي على مستوى الاقتصاد ككل ستساهم في تحقيق الاستقرار الاجتماعي والنمو الاقتصادي.

سيتم التطرقفي هذا الفصل إلى المفاهيم العامة حول قطاع الفلاحة والنمو الاقتصادي، وذلك من خلال التطرق إلى عموميات القطاع الفلاحي من حيث تعريفه وخصائصه وذكر أهمية قطاع الفلاحي في الجزائر ومراحل السياسة الزراعية في الجزائر وعوامل تنميتها والعوائق والإجراءات الممكنة لحمايته في الجزائر، وأيضا من خلال التطرق إلى نظريات الاقتصادية لنمو الاقتصادي والقطاع الفلاحي.

الفصل الثاني: الدراسة القياسية لأثر القطاع الفلاحي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2020

تمهيد:

يعد المجال الاقتصاد القياسي (الكمي) من بين أهم المجالات التي يسعى إليها الباحث إلى تحديد ودراسة العلاقات الكمية بين المتغيرات الدراسة، وهذا يتطلب بطبيعة الحال أن يكون الباحث ذو إلمام جيد بالنظرية الاقتصادية وكذلك بالأدوات الكمية، حيث أنها تحدد العلاقات بين المتغيرات بطريقة أدق وبصورة رقمية تسمح بالفهم الأوضح للعلاقات، ولحسن حظنا أن الدراسات الاقتصادية أغلبها يمكن أن تصاغ على شكل نماذج رياضية كمية تحدد الأثر بين متغيرات الدراسة.

بعد دراسة متغيرات الدراسة في الفصل الأول، نأتي في هذه المرحلة لترجمة العلاقة القياسية وسيتم اعتماد منهجية الانحدار الذاتي ذي الابطاء الموزع ARDL، من اجل تحديد العلاقة بين المتغيرات المستقلة والتابع، ولتحديد النموذج الذي يفسر الدراسة أحسن تفسير، وضمن هذا السياق قمنا بالتطرق في هذا الفصل الى مبحثين

- ❖ بناء النموذج الاقتصادي
- ❖ دراسة قياسية

المبحث الأول: بناء النموذج الاقتصادي.

المطلب الأول: تعريف منهجية تقدير الانحدار الذاتي ذي الابطاء الموزع ARDL

بعد محاولاتنا في اختيار النموذج الملائم لموضوع الدراسة وبسبب عدم الحصول على النتائج الملائمة في النماذج الأخرى تم استقرار الأمر على استعمال نموذج شعاع الانحدار الذاتي للفجوات المبطئة الموزعة ARDL وذلك بسبب ملائمته للبيانات المستخدمة والحصول من خلاله على نتائج تمكننا من تحقيق هدف الدراسة

1-**تعريف بنموذج ARDL:** تم في هذا النموذج دمج الانحدار الذاتي(AR) ونماذج فترات الإبطاء الموزعة (DistributedLag Model) ، طوره كل من Prsaran , Pessaranandal(1996) (1997), Pessaran and Shin (1995)، عوضنا عن دراسة التكامل وفقا لاختبار جوهانسن ونماذج تصحيح الخطأ (ECM)، بحيث تسمح هذه المقاربة بتقدير العلاقة قصيرة الأجل بغض النظر عن شرط تساوي درجات تكامل السلاسل (I(1), I(0)) وعدم تساوي درجة تكامل السلاسل الزمنية I(2)، حيث تعطي لنا الشكل العام للنموذج ARDL(p,q1,q2) في حالة وجود متغيرين تفسيرين كما في المعادلتين التاليتين(Borbounais, 2000, p231) :

$$Y_t=\alpha_0+\alpha_1 Y_{t-1}+\ldots+\alpha_P Y_{t-p}+\beta_0 X_{1t}+\ldots+\beta_{q1} X_{1t-q1}+\gamma_0 X_{2t}+\ldots+\gamma_{q2} X_{2t-q2}+\varepsilon_T \ldots. (1)$$

$$Y_t=\alpha_0+\sum_{i=1}^{P}\alpha_i\, y_{t-i}+\sum_{i=1}^{q1}\beta_i\, X_{1t-j}+\sum_{k=0}^{q2} y_i\, X_{2t-k}+\varepsilon_T \ldots. (2)$$

ولاختبار مدى تحقق علاقة التكامل المشكل طور من Persan et Al ،2001 في منهجية القياسية لنموذج الانحدار الذاتي للمبطئات الموزعة (ARDL)، منهجية حديثا في نموذج تصحيح الخطأ الغير مقيد (UECUM)، إذ تعتمد هذه الطريقة على القيم الماضية للمتغيرات في عملية التقدير، وتعرف هذه الطريقة بمنهج اختبار الحدود Bounds test، حيث يتم صياغة نموذج UECUM ضمن إطار نموذج ARDLوبافتراض وجود متغيرين Yمتغير تابع وX متغير مستقل نتحصل على الصيغة التالية:

$$\Delta Y_t=\alpha_0+\sum_{i=1}^{P}\alpha_i\,\Delta y_{t-i}+\sum_{i=1}^{q1}\beta_j \Delta X_{1t-j}+\sum_{k=0}^{q2} y_k\,\Delta X_{2t-k}+\lambda_1 Y_{t-1}+\lambda_2 X_{1t-1}+\lambda_3 Y_{2t-1}+\varepsilon T \ldots. (3)$$

أين يمثل كل من: λ_1و λ_2 و λ_3 معلمات علاقة طويلة المدى، بينما تمثل كل من: α_i و β_j و y_kمعلماتعلاقة قصيرة المدى، وتكون معلمة المتغير التابع المبطئة لفترة واحدة على يسار المعادلة، اما α_0الجزء القاطع، ε_T**أخطاء ال**حد العشوائي . كما يتم التعبير عن المعلومات طويلة المدى في نموذج ARDL وذلك بإيجاد معامل الأثر طويل المدى لمتغير المستقل، وهو عبارة عن حاصل قسمة معامل هذا المتغير المبطئة لفترة واحدة مضروبا في إشارة سالبة على المعامل المتغير التابع المبطئة لفترة واحدة، فنتحصل على المعادلة التالية (المصبح ، 2013):

$$B=\frac{\lambda_2}{\lambda_1} \dots \dots (4)$$

وبهذا يصبح نموذج العلاقة الطويلة الأجل كما يلي:

$$Y=\frac{-\alpha}{\lambda_1}+X_t\frac{-\lambda_2}{\lambda_1}$$

وتمكنا كذلك من مقاربة إلى إمكانية تطبيقها باستعمال سلاسل زمنية قصيرة، أي في حالة وجود عدد المشاهدات قليل اقل من 30 مشاهدة عكس نموذج تصحيح الخطأ أو التكامل المشترك لجوهانسن، إضافة إلى كونها تسمح بتقدير ديناميكية المدى القصير والمدى الطويل في آن واحد، كما تمكن هذه المقاربة للمتغيرات من اخذ درجات مثلى مختلفة (بحري، 2017، ص 215).

ويتميز نموذج **ARDL عن** غيره من النماذج بالخصائص التالية (عرقوب، 2023).

- يمكن استخدامه في حالة متغيرات الدراسة متكاملة من الدرجة صفر I(0) أو من الرتبة الواحد I(1)، أو متكاملة في حالة المزج بينهما، كما يمكن تطبيقه عندما تكون رتبة التكامل غير معروفة.
- يتمتع بخصائص أفضل (يعطي نتائج جيدة) في حالة السلاسل الزمنية القصيرة، عكس النماذج الأخرى التي تتطلب أن تكون حجم العينة كبيرا
- يستعمل هذا النموذج عدد كافي من فترات إبطاء للحصول على عملية توليد البيانات، بحيث Pهي أقصى فترة إبطاء التي يمكن أن تستخدم و k هو عدد المتغيرات الداخلة في النموذج، ويتم تطبيق معياري AICوSC لاختبار درجة الابطاء المثلى.
- يمكن لهذا النوع من النماذج التمييز بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة، والقضاء على المشاكل التي يمكن أن تحدث بسبب وجود ارتباط الذاتي.
- يقوم بتقدير العلاقة قصيرة الأجل وطويلة الأجل في معادلة واحدة.
- يسمح بإدراج المتغيرات الوهمية (الصورية) في اختبار التكامل المشترك.
- كما يسمح بتحديد أثر كل متغير مستقل على متغير التابع.

2 – خطوات تطبيق منهجية الانحدار الذاتي ذي الإبطاء الموزع ARDL: تتمثل لنا الخطوات المتبعة في عملية التقدير كالتالي:

2-**1-دراسة إستقرارية السلاسل الزمنية:** تعد خطوة أولية وضرورية لابد القيام بها قبل عملية التقدير النموذج، وذلك باستعمال اختبارات جذر الوحدة للكشف عن درجة إستقرارية السلاسل الزمنية هل هي متكاملة عند I(0) أوI(1) أو ما بين الدرجة واحد والصفر، وانها لا تتعدى درجة التكامل من الدرجة الثانيةI(2) .

2-**2-تحديد درجة إبطاء النموذج:** حتى يتم تقدير النموذج الرياضي لابد من اختيار درجات التأخير الملائمة لكل متغيرة وفقا لمعايير AKAIC (AIC)وSCHWARTZ(SC) إذ يتم اختيار طول الفترة طبقا لأصغر قيمة لكل من معيارين.

2-3-اختبار الحدود (Bounds test): ليتم تقدير نموذج تصحيح الخطأ وفقا لمنهجية الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع، لابد من المرور عبر اختبار الحدود (Bounds test)، لمعرفة ما إذا كانت توجد علاقة طويلة الأمد بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة:

حيث: ARDLBounds test يعطى بالعلاقة التالية:

$$F^C=\frac{(SSRR-SSRU)/m}{SSRU/(n-k)}$$

حيث: $SSRR$: مجموع مربعات البواقي للنموذج المقيد

$SSRU$: مجموع مربعات البواقي للنموذج غير المقيد

m: عدد معلمات النموذج المقيد

k : عدد معلمات النموذج المقيد

n : حجم العينة

وتقوم (Bounds test) على اختبار صحة الفرضيتين التاليتين:

$$H_0 \beta_1 = \beta_2 = \beta_3$$

$$H_1 \beta_1 \neq \beta_2 \neq \beta_3$$

والتي تنص على غياب علاقة توازنيه طويلة الأجل (عدم وجود تكامل مشترك) ، والعكس من خلال الفرضية البديلة التي تنص على وجود علاقة توازنيه طويلة الاجل (وجود تكامل مشترك)

2-4-تقدير النموذج ARDL: فمن خلال هذا التقدير نتحصل على نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد، والعلاقة قصيرة المدى وطويلة المدى في آن واحد، حيث يمكننا بتقدير نموذج سواء في المدى الطويل ثم المرور بالمدى القصير ونموذج تصحيح الخطأ أو العكس.

2-5-اختبارات تشخيص النموذج: وتعتبر هذه الاختبارات اختبارات ثانوية، والغرض منها هو التأكد من أن النموذج لا يعاني من مشاكل القياسية ومن بين هذه الاختبارات نذكر منها الآتي:

2-6-اختبار Breusch-Godfrey: ويعتمد هذا الاختبار على مضاعف لاغرانج ، والذي بدوره يسمح باختبار وجود ارتباط ذاتي من الدرجة اكبر من الواحد، ولإجراء هذا الاختبار هناك ثلاث طرق نذكرها كالآتي:

- تقدير النموذج العام بطريقة المربعات الصغرى ثم حساب البواقي $\widehat{\varepsilon_t}$
- تقدير المعادلة الوسيطية التالية:

$$\varepsilon_t=\beta_0+\beta_{t1}X_{t1}+\ldots+\beta_k X_{tk}+\rho_1\varepsilon_{t-1}+\rho_2\varepsilon_{t-2}+\ldots+\rho_p\varepsilon_{t-p}+\mu_T\ldots\ldots\ldots$$

مع العلم أننا سنفقد ρ باستعمال هذه المعادلة، وبعد عملية التقدير نقوم بحساب معامل التحديد الخاص بهذه المعادلة R^2

- ✓ نختبر فرضية استقلالية الأخطاء $H_0: \rho_1 = \rho_2 = \ldots = \rho = 0_p$

اذ يتم لنا اختيار هذه الفرضية من خلال حساب إحصائية LM والتي قيمتها تساوي$R^2(n-p)$ *والتي تتبع توزيع X^2 بدرجة حرية P، فاذا تحصلنا على قيمة LMاكبر من X^2 (p)فإننا نرفض فرضية العدم H_0

2-7-اختبار Breusch-Pagan-Godfrey: وقد تم تقديم هذا الاختبار عام 1989، وهو يقوم على كشف مشكلة عدم ثبات تباين الحد العشوائي Heteroscedasticity، والتي تتمثل في تغير الحد العشوائي مع تغير قيم المتغير التفسيري، أي أن هناك ارتباط بين الحد العشوائي والمتغير التفسيري. وبالتالي الإخلال بإحدى الافتراضات الأساسية لعمليات التقدير بطريقة المربعات الصغرى، والمتمثل في ثبات تباين الحد العشوائي والذي يطلق عليها Homoscedasticity، وباختلال هذا الافتراض يجعل من عملية التقدير OLS تتصف بعدم الكفاءة، وان كانت تتصف بعد التحيز والاتساق، ويعد اختبار Breusch-Pagan-Godfrey إحدى الاختبارات المستعملة في الكشف عن هذا المشكل، والذي يعتمد بدوره كذلك على فكرة مضاعف لاغرانج، حيث يقوم بتقدير ما يسمى بالانحدار المساعد ، وذلك من اجل اختبار مدى وجود علاقة جوهرية بين e_t^2 والذي يمثل تباين الحد العشوائي والمتغير X_tوالتي تمثل بعض او كل المتغيرات التفسيرية في النموذج، فبعد عملية التقدير نتحصل على القيمة $\frac{e_t^2}{\widehat{\delta^2}}$ويتم اختبار فرضية العدم والتي تنص على:

$H_0 : \alpha_1 = \alpha_2 = \ldots = \alpha = 0_p$

وبالمقارنة القيم لمجموع مربعات الانحدار بإحصائية $X^2_{p\alpha,}$ فاذا كانت اقل نقبل فرضية العدم وبالتالي لا توجد مشكلة عدم ثبات التباين والعكس صحيح.

2-8-اختبار Ramsay RESET: ويعد هذا لاختبار من بين الاختبارات الكشف والتشخيص عن الأخطاء، والتي تؤدي بدورها على التعرف على مدى ملائمة تحديد أو تصميم النموذج، فحسب Ramsayاعتبر أن الأخطاء مواصفات مختلفة كالمتغيرات المحذوفة، وعد صحة المعادلة، (العلاقة بين (u وX)، ويتم التأكد من ملائمة تحديد النموذج من خلال حساب إحصائية F حيث يتم قبول فرضية العدم والتي تنص على ان " الدالة لا تعاني من مشكلة عدم التحديد" في حالة ما إذا كانت إحصائية F المحسوبة اقل من المجدولة واذا كان العكس فنرفض H_0ونقبل الفرضية البديلة أي الدالة تعاني من مشكلة عدم التحديد"

2-**9-اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات ARDL-ECM:** ويعتبر هذا الاختبار من الاختبارات البعدية كذلك، أي يتم تطبيقها بعد تقدير صيغة تصحيح الخطأ لنموذج ARDL ويهدف هذا الاختبار الى اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات الأجلين الطويل والقصير، ويطبق هذا الاختبار على بواقي النموذج وذلك بالاستعانة باختبارين هما:

- اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة "Cumulative Sum of Récursive Residual"

- اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة " Cumulative Sum of Squars of Récursive Residulas (CUSUMSQ)"

ويتحقق الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدرة لصيغة تصحيح الخطأ لنموذج ARDLإذا وقع الشكل البياني لإحصاء كل من CUSUMSQو CUSUMQSداخل الحدود الحرجة عند مستوى المعنوية 5 % ، فتكون هذه المعاملات غير مستقرة.

المطلب الثاني: دراسة وصفية للبيانات

بعد اختيار عدد من المتغيرات الاقتصادية (القطاع الفلاحي)التي رأينا أنها تـؤثر في المتغير التابع(النمو الاقتصادي) من خلال بعض الدراسات السابقة التي تناولناها، سوف نتطرق في هذا المطلب على صياغة نموذج القياسي الخاص بالإشكالية المدروسة

الفرع الاول: الطريقة والأدوات المستخدمة

تعتمد هذه الدراسة على تحديد النموذج القياسي، تشمل الفترة الزمنية 1990-2020، وتستخدم فيها بيانات سنوية بعدد 31 مشاهدة, لكل متغير من المتغيرات الدراسة

لدراسة مؤشرات قطاع الفلاحي على النمو الاقتصادي في الجزائر يمكن صياغة المعادلة الخطية التالية:

$$GDP = f(NZA, MNT, AZZ)$$

1-متغيرات الدراسة:وتنقسم إلى

1-1-المتغيرات المستقلة:

- **الناتج الزراعي الإجمالي:** هو مقياس يستخدم لقياس القيمة الاقتصادية الإجمالية للإنتاج الزراعي في دولة معينة خلال فترة زمنية محددة، سواء كانت دولة فردية او مجموعة من الدول. يعتبر الناتج الزراعي الإجمالي مؤشرا هاما لقوة وأهمية القطاع الزراعي في الاقتصاد الوطني، تهدف مفاهيم الناتج الزراعي الإجمالي الى توفير فهم أفضل للأداء الاقتصادي والتنمية الزراعية للبلدان، وتساعد على توجيه السياسات الزراعية والتخطيط لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة بالقطاع الزراعي.
- **متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي:** يشير الى القيمة المتوسطة للناتج الزراعي الإجمالي للبلد أو المنطقة مقسومة على عدد السكان، يستخدم هذا المقياس لتحديد المستوى المتوسط للدخل الزراعي الذي يتمتع به الفرد في إطار القطاع الزراعي
- **أراضي المنتجة للحبوب:** مفهوم الاقتصادي للأراضي منتجة للحبوب يتعلق بالعلاقة بين إنتاج الحبوب واستخدام الأراضي لتحقيق الاستدامة الاقتصادية

1-2-المتغير التابع:

- الناتج المحلي الإجمالي: هو مجموع قيم جميع ما ينتج من السلع النهائية والخدمات داخل الحدود الجغرافية للبلد من قبل مواطني البلد أو الأجانب، أو هو عبارة عن مجموع حاصل الكميات المنتجة من السلع والخدمات في تلك السنة بأسعارها في نفس السنة .

أما بالنسبة لرموز متغيرات الدراسة فكانت على الشكل التالي:

	المتغيرات	اسم متغير	المصدر
المتغيرات المستقلة	**LNZA**	الناتج الزراعي الإجمالي	البنك الدولي وموقع المنظمة العربية للتنمية الزراعية
	LMNT	متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي	
	Lazz	أراضي منتجة للحبوب	
المتغير التابع	**LGDP**	نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	

ليصبح النموذج في شكله التالي :

$$LGDP_t = c + \beta_1 LNZA_t + \beta_2 LMNT_t + \beta_3 LAZZ + \varepsilon t$$

حيث:

- **t**:يمثل الزمن؛
- **εt** :يمثل الحد العشوائي؛
- **C** : الثابت؛
- **$\beta 1$، $\beta 2$، $\beta 3$**: تمثل معلمات النموذج.

2-الأدوات القياسية المستخدمة:

- **البرامج الإحصائية:** اعتمدنا في دراستنا الإحصائية على برنامج Eviews&11,STATA16
- **الأدوات الإحصائية:** النموذج المستعمل في الدراسة نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDLلملائمته بيانات الدراسة.

الفرع الثاني: تطور المتغير التابع خلال الفترة 1990-2020

من خلال التعرف على تطور معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي يمكنا أخذ فكرة عن تطور القوة الاقتصادية للبلد، وفيما يلي عرض القيم التي حققها الناتج الوطني الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 1990-2020

- **خلال الفترة (1990-1995):** حقق الناتج المحلي الإجمالي خلال هذه الفترة، نمو معتبرا، أي بمتوسط نمو قدره 0.4%، خلال هذه الفترة حيث سجل النمو الاقتصادي كساد وبالأخص خلال الفترة 1990-1991، حيث كان النمو الاقتصادي سالبا بنسبة 1.2 ثم سجل صعود في الفترة 1992-1995 بنسبة إيجابية تقدر ب 0.6%، حيث كان الاقتصاد يعاني من ازمة خانقة جراء انخفاض أسعار النفط وفشل نموذج المتبع في التنمية القائم على الاستثمار العمومي القطاع الإنتاجي.

- **خلال الفترة (1996-1999):**هذه الفترة شهد النمو الاقتصادي تحسنا ملحوظا كان يقدر متوسط النمو في هذه الفترة بنسبة 3,4% ابتداء من سنة 1995 وهذا السبب التعديل الهيكلي، وعلى العموم فإن نمو الناتج المحلي الإجمالي قد عرف تذبذبا خلال فترة التسعينات بسبب الأوضاع الأمنية التي عاشتها البلاد. هذا من جهة ومن جهة أخرى نتيجة تدهور أسعار النفط لأن الجزائر تتميز باقتصاد ريعي.

- **خلال الفترة(2000-2004):**سجل النمو المتوسط هذه الفترة بالنسبة التالية% 4.8، بحيث كان الاقتصاد الجزائري سجل في هذه الفترة أكبر قيمة في معدل النمو وهذا سنة 2003 حيث بلغ قيمة قياسية تقدر ب% 7.2 في هذه السنة وهذا بفضل المواصلة في الإصلاحات الهيكلية مع مؤسسات الدولية من خلال تنفيذ برامج تنموية تمثلت في برنامج دعم الإنعاش (2001-2004) ويرجع مصدر هذا النمو الى ارتفاع أسعار النفط أي قطاع المحروقات.

- **خلال الفترة (2005-2009):** شهدت هذه الفترة انخفاضات متتالية في معدلات النمو في قطاع المحروقات بسبب تراجع أسعار المحروقات نتيجة انخفاض الطلب على النفط والغاز بعد بداية الازمة المالية العالمية أواخر سنة 2007 من جهة وجهة أخرى انخفاض حصة الجزائر من الإنتاج لأسباب تتعلق منظمة الأوبك.

- **خلال الفترة (2010-2014):** في هذه الفترة شهد النمو الاقتصادي الجزائري تذبذب طفيف في النمو حيث بلغ متوسط نمو بنسبة% 3.3 وهذا راجع الى انخفاض أسعار النفط

- **خلال الفترة (2015 -2020):** في هذه الفترة استمر النمو الاقتصادي الجزائري بالانخفاض حيث بلغ متوسط النمو بنسبة% 2.07 وهذا راجع الى انخفاض أسعار المحروقات، وفي هذه الحالة اتبعت الجزائر سياسة تقشف وعليه وفقا للنظرية الاقتصادية فإنه كلما زاد حجم الناتج المحلي الإجمالي وارتفاع معدله ارتفع مستوى التشغيل والتوظيف نتيجة لخلق فرص عمل جديدة مما نتج عنه انخفاض حجم البطالة.

رسم توضيحي 2 : تطور الدخل الوطني خلال فترة 1990-2020.

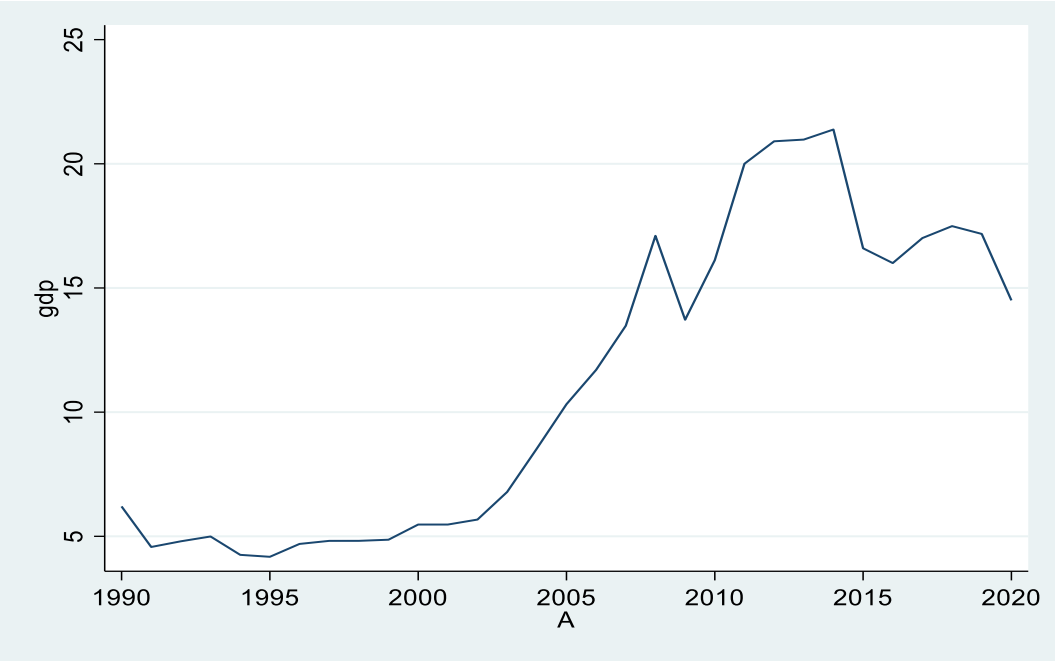

المصدر: تم إعداد هذا المنحنى بناء على مخرجات stata16.

الفرع الثالث: تطورات المتغيرات المستقلة خلال الفترة 1990-2020

1- أراضي المنتجة للحبوب:

استطاعت سياسة التجديد الفلاحي والريفي تقوية القدرة الإنتاجية للمنتجات الاستراتيجية حيث يرى بعض الباحثون ان هذه النتائج الإيجابية ناتجة عن برنامج المخطط الوطني للتجديد الفلاحي والريفي والذي اهتم اكثر باستصلاح الأراضي وإنتاج أسلوب التنمية المستدامة في ممارسة مجمل النشاطات المرتبطة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بإنتاج القطاع الفلاحي، انطلاقا من هنا تم تسجيل تراجع في الاستيراد قدر في 2012 بنسبة36,4% مقارنة بسنة 2011 غير ان البعص الاخر من الباحثين ارجعوا سبب هذه القفزة لانتاج الظروف المناخية المواتية، وفي خلال الفترة مابين 1990-2020 كانت الجزائر تعتمد بشكل كبير على الزراعة كمصدر رئيسي للتغذية الاقتصادية والغذائية هذا ما يفسره الارتفاع الملحوظ الذي يبينه الشكل الموالي

رسم توضيحي 3: تطور أراضي المنتجة للحبوب خلال الفترة 1990-2020

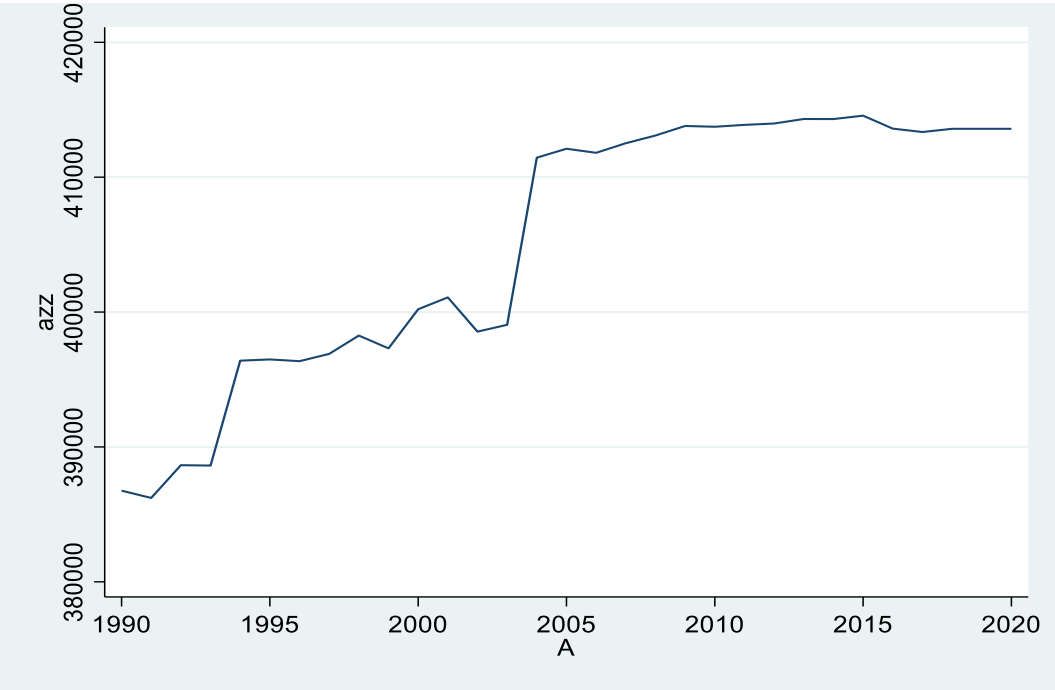

المصدر: تم إعداد هذا المنحنى بناء على مخرجات stata 16.

2-الناتج الزراعي الإجمالي:

يعد القطاع الزراعي من أهم القطاعات الانتاجية في الجزائر، ونتبع هذه الأهمية في كونه من القطاعات المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، ويعكس التباين في الأهمية النسبية للناتج الزراعي في الجزائر لعدم التوازن القطاعي إذ ينخفض تارة ويرتفع تارة أخرى، بسبب العوامل الاقتصادية والسياسية الاجتماعية وغيرها

رسم توضيحي 4: تطور الناتج الزراعي الإجمالي خلال الفترة 1990-2020

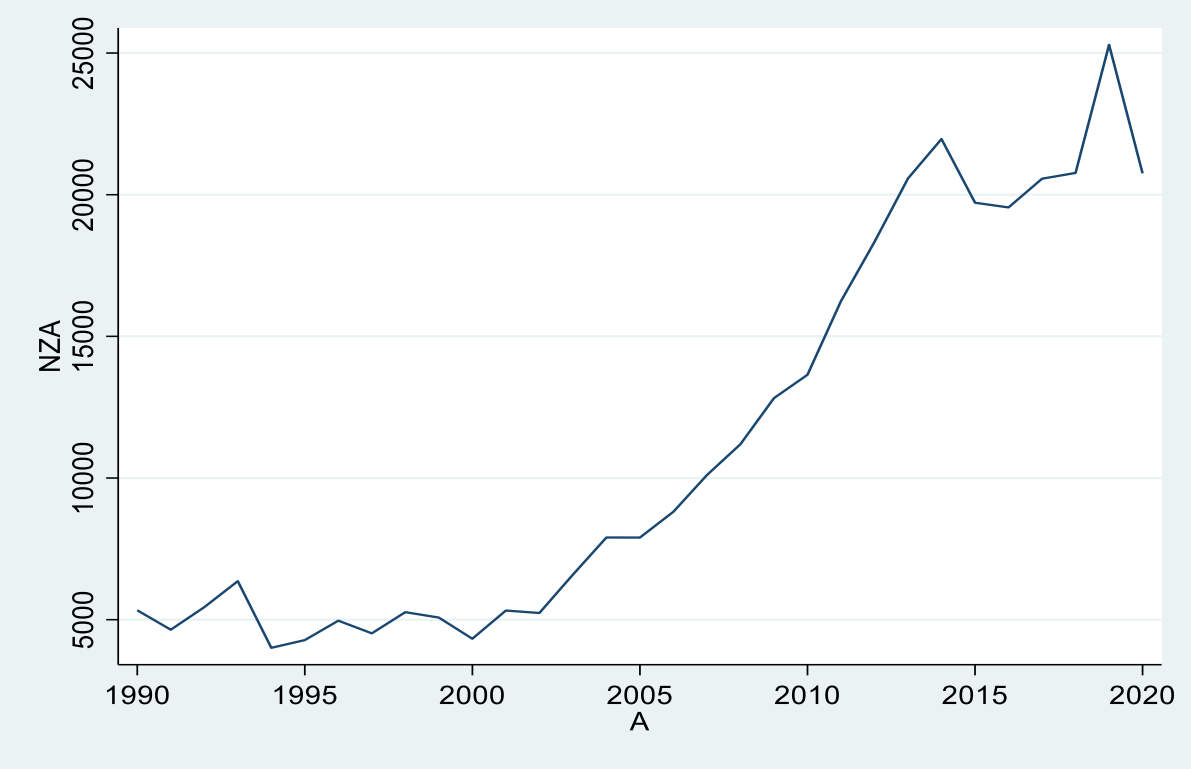

المصدر: تم إعداد هذا المنحنى بناء على مخرجات stata 16.

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ تطور الناتج الزراعي الإجمالي من سنة إلى أخرى، حيث سجل سنة1990حوالي5334 مليون دولار أمريكي، في حين بلغ سنة2013حوالي20573,39 مليون دولار أمريكي بزيادة قدرها205.70%، ويعود ذلك لارتفاع الناتج الإجمالي الزراعي في السنوات الأخيرة بسبب الإصلاحات، وقد حقق اعلى نسبة لتطور الناتج الزراعي الإجمالي في الجزائر سنة 2018 بقيمة 20769,54 مليون دولار أمريكي، ويعود ذلك لارتفاع سعر البترول في الأسواق الدولية من جهة وارتفاع حجم الصادرات من المحروقات من جهة أخرى. إلا أن هذه النسبة مازالت ضعيفة مقارنة مع مساهمة القطاعات الأخرى خاصة قطاع المحروقات، حيث لم تصل بعد إلى عشر المساهمة في الناتج الإجمالي، وهذا مايعكس ارتفاع الواردات الجزائرية من المنتجات المكونة لهذا القطاع خاصة القمح الصلب.

3-متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي:

إن ارتفاع نصيب الفرد من الناتج الزراعي مرتبطا ارتباطا وثيقا بارتفاع قيمة إجمالي الناتج المحلي كذا تغيرات إجمالي السكان، ويمكن ملاحظة تطور نصيب الفرد من الناتج الزراعي من خلال الجدول التالي:

رسم توضيحي 5 :تطور متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي الإجمالي خلال الفترة 1990-2020

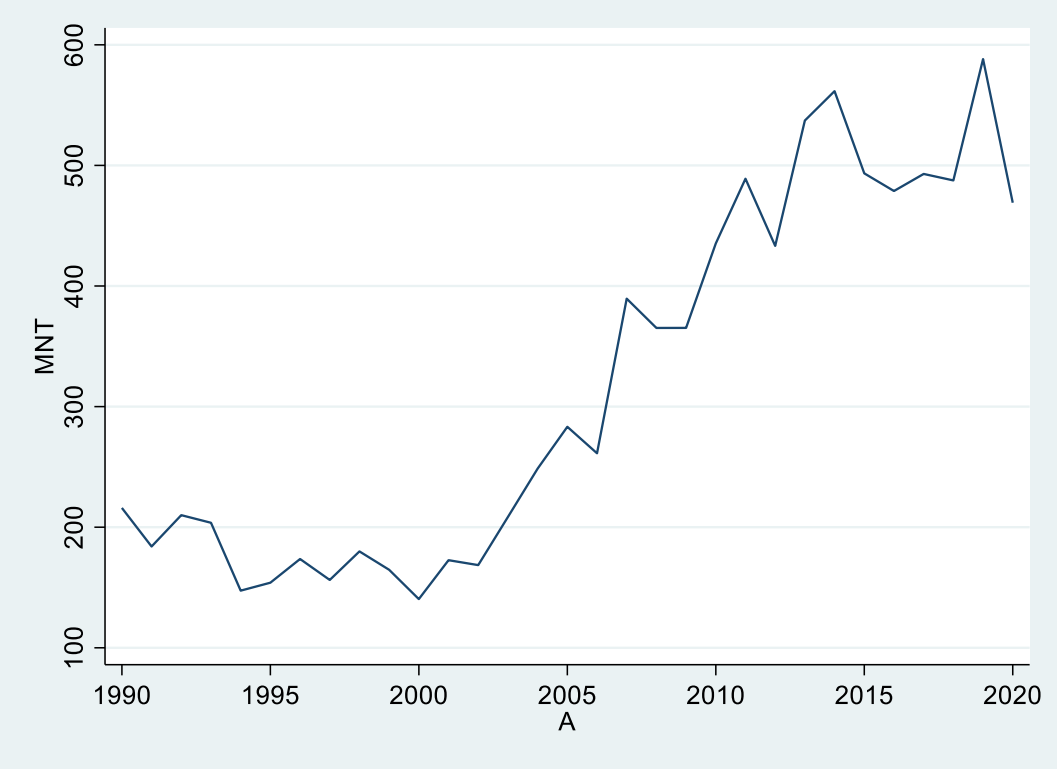

المصدر: تم إعداد هذا المنحنى بناء على مخرجات stata 16

حسب الشكل أعلاه، نلاحظ أن متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي الإجمالي في تطور ملحوظ من سنة إلى أخرى فبعد ما كان يبلغ184 دولار سنة1991أصبح يبلغ561,6 دولار سنة2014 بزيادة تقدر بـ205.22%، وقد حقق اعلى نسبة لتطور متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي الإجمالي في الجزائر سنة 2019 بقيمة 588,16 دولار أمريكي، وهذا راجع لجملة الإصلاحات التي شهدها هذا القطاع، إلا أن مساهمة متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي الإجمالي تختلف من سنة إلى أخرى حسب تطور الناتج الزراعي الإجمالي من جهة وتطور الناتج المحلي الإجمالي من جهة أخرى، حيث تتأرجح هذه النسبة بين الزيادة والنقصان، كما أن مساهمة الناتج الزراعي الإجمالي في الجزائر تبقى ضعيفة إذا ماقورنت مع الدولة لأخرى، خاصة أن الجزائر بلد يعتمد على ريع المحروقات، وهذا المنتوج هو من الموارد الطبيعية الزائلة ومعظم المنتجات التي تستوردها هي منتجات موجهة للاستهلاك أو منتجاتغذائية، لهذا يجب البحث عن الحلول اللازمة للنهوض بالقطاع الفلاحي حتى يتماشى مع الزيادة المستمرة في عدد السكان و حتى يتم القضاء على التبعية الغذائية للخارج.

المبحث الثاني: الدراسة الميدانية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL)

نحاول في هذا المبحث تحديد طبيعة العلاقة القائمة بين مؤشرات القطاع الفلاحي والنمو الاقتصادي في الجزائر، وذلك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL)

المطلب الأول: دراسة استقراريه السلاسل الزمنية (the unit root test)

بما ان معظم السلاسل الزمنية للمتغيرات الاقتصادية تتصف بخاصية عدم الاستقرار، لذلك قبل الانطلاق في عملية التقدير لابد من اجراء اختبار جذر الوحدة بهدف الكشف عن استقرارية السلاسل الزمنية الخاصة بمتغيرات الدراسة، وانطلاقا من الصيغ الثلاثة يتم اجراء اختبار جذر الوحدة للسلاسل الزمنية للمتغيرات. يتم اختبار جذر الوحدة للسلاسل الزمنية من اجل التعرف على درجة التكامل المتغيرات الأساسية في النموذج حيث سنقوم باستعمال اختبار ديكي فولر الموسع واختبار فليبس-بيرون إذ يعتبر هذان الاختباران من بين اهم اختبارات لدراسة استقراريه السلاسل الزمنية وأكثر استخداما.

يتم اختبار فرضية العدم (H_0) التي مفادها أن السلسلة بها جذر وحدة بحيث نقبل الفرضية إذا كانت قيمة (t) المحسوبة أكبر من القيمة(t) المجدولة الموجودة في جدول ماكينون مقابل الفرضية البديلة (H_1)) التي تنص عدم وجود جذر الوحدة أي ان السلسلة غير مستقرة في المستوى نعيد الاختبار مع إدخال الفرق الأول، وإذا لم تستقر نعيد الاختبار مع ادخال الفرق الثاني.

جدول 5: نتائج اختبار جذر الوحدة بواسطة اختبار ديكي فولر وفليبس بيرون

UNIT ROOT TEST TABLE (PP)

		At Level			
		LGDP	LNZA	LMNT	LAZZ
With Cons	t-Statistic	-0.7002	-0.1498	-0.5728	-2.1308
	Prob.	***0.8318*** n0	***0.9347*** n0	***0.8623*** n0	***0.2347*** n0
With Cons	t-Statistic	-1.9336	-2.4523	-2.5335	-1.4270
	Prob.	***0.6123*** n0	***0.3475*** n0	***0.3110*** n0	***0.8318*** n0
Without C	t-Statistic	0.9410	1.8968	0.9675	2.1891
	Prob.	***0.9035*** n0	***0.9838*** n0	***0.9075*** n0	***0.9915*** n0
		At First Difference			
		d(LGDP)	d(LNZA)	d(LMNT)	d(LAZZ)
With Cons	t-Statistic	-4.8688	-6.4399	-6.7855	-5.6889
	Prob.	***0.0005*** ***	***0.0000*** ***	***0.0000*** ***	***0.0001*** ***
With Cons	t-Statistic	-4.7351	-6.2930	-6.6435	-8.5028
	Prob.	***0.0037*** ***	***0.0001*** ***	***0.0000*** ***	***0.0000*** ***
Without C	t-Statistic	-4.6273	-5.6884	-6.4425	-5.1027
	Prob.	***0.0000*** ***	***0.0000*** ***	***0.0000*** ***	***0.0000*** ***

UNIT ROOT TEST TABLE (ADF)

		At Level			
		LGDP	LNZA	LMNT	LAZZ
With Cons	t-Statistic	-0.5899	-0.2832	-0.6441	-1.7608
	Prob.	***0.8585***	***0.9162***	***0.8458***	***0.3918***
		n0	n0	n0	n0
With Cons	t-Statistic	-1.6038	-2.8417	-2.5802	-1.6177
	Prob.	***0.7675***	***0.1973***	***0.2911***	***0.7617***
		n0	n0	n0	n0
Without C	t-Statistic	1.0961	1.6280	1.4024	1.7865
	Prob.	***0.9251***	***0.9719***	***0.9563***	***0.9796***
		n0	n0	n0	n0
		At First Difference			
		d(LGDP)	d(LNZA)	d(LMNT)	d(LAZZ)
With Cons	t-Statistic	-4.8684	-6.4080	-6.8290	-5.6230
	Prob.	***0.0005***	***0.0000***	***0.0000***	***0.0001***
		***	***	***	***
With Cons	t-Statistic	-4.7368	-6.2584	-6.6718	-5.0119
	Prob.	***0.0037***	***0.0001***	***0.0000***	***0.0020***
		***	***	***	***
Without C	t-Statistic	-4.5772	-5.6568	-6.5493	-5.1014
	Prob.	***0.0000***	***0.0000***	***0.0000***	***0.0000***
		***	***	***	***

Notes: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: تم إعداد هذا الجدول بناءا على مخرجات Eviews 11

نلاحظ من خلال مخرجات Eviews 11 أن كل السلاسل غير مستقرة عند المستوى وذلك من خلال المقارنة بمستوى معنوية 5% في حين استقرت عند الفرق الأول فهي متكاملة من الرتبة I(1) ولا يوجد لسلاسل غير مستقرة عند الفرق الثاني وهذا شرط أساسي يجب توفره لتقدير نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL)

نلاحظ بعد تطبيق اختبار فليبس-بيرون، والذي يعتبر تصحيحا لا معلمي لاختبارات ديكي فولر البسيط والمطور. بحيث يأخذ في الحسبان الارتباط الذاتي أو تجانس تباين الأخطاء فهو يتفق مع نتائج اختبار ديكي فولر ADF حيث أثبت استقرار سلاسل المتغيرات عند الفرق الأول وهو ما يؤكد النتائج المتحصل عليها بعد تطبيق اختبار ديكي فولر-الموسع (الجدول5)

المطلب الثاني: تقدير النموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL

من أجل اختبار فرضيات البحث يمكن تحديد نموذج الانحدار الذاتي لفترات التباطئ الموزعة وفق المعادلة التالية:

$$\Delta LGDP = C + \sum_{i=1}^{P} B1\Delta LGDP_{t-1} + \sum_{i=1}^{q1} B2\Delta NZA_{t-1} + \sum_{i=1}^{q2} B3\Delta LMNT_{t-1} + \sum_{i=1}^{q3} B4\Delta LAZZ_{t-1} + a1LGDP_{t-1} + a2LNZA_{t-1} + a3LMNT_{t-1} + a4AZZ_{t-1} + ECT_{-1} + Et$$

بحيث أن:

- Δ: الفروق من الدرجة الأولى .
- L: اللوغاريتم الطبيعي.
- t: إتجاه الزمن
- Et: حد الخطأ العشوائي
- ECT_{-1}: معامل تصحيح الخطأ
- $P, q1, q2, q3$: الحد الأعلى لفترات الإبطاء.
- $B1, B2, B3, B4$:مرونات المدى القصير.
- $a1, a2, a3, a4,$: مرونات المدى الطويل.

المطلب الثالث: خطوات تقدير نموذج ARDL

لتطبيق اختبار التكامل المشترك باستخدام نموذج **ARDL**، **يجب** اتباع الخطوات التالية

1-تحديد فترات الإبطاء المثلى للمتغيرات الداخلية في تقدير النموذج: من أجل تحديد العدد الأمثل لفترات الإبطاء الزمني المناسبة، تم استخدام معيار المعلومات(Akaike)وهو المعيار الأكثر شيوعا، حيث تم اختبار فترات الإبطاء الزمني التي تعطي اقل قيمة لهذه المعايير، والجدول التالي يوضح اختبار فترات الإبطاء المثلى ($q_1, q_2,$ ،p) للمتغير التابع والمتغيرات المستقلة.

رسم توضيحي 6 : نتائج اختبار فترات الإبطاء المثلى

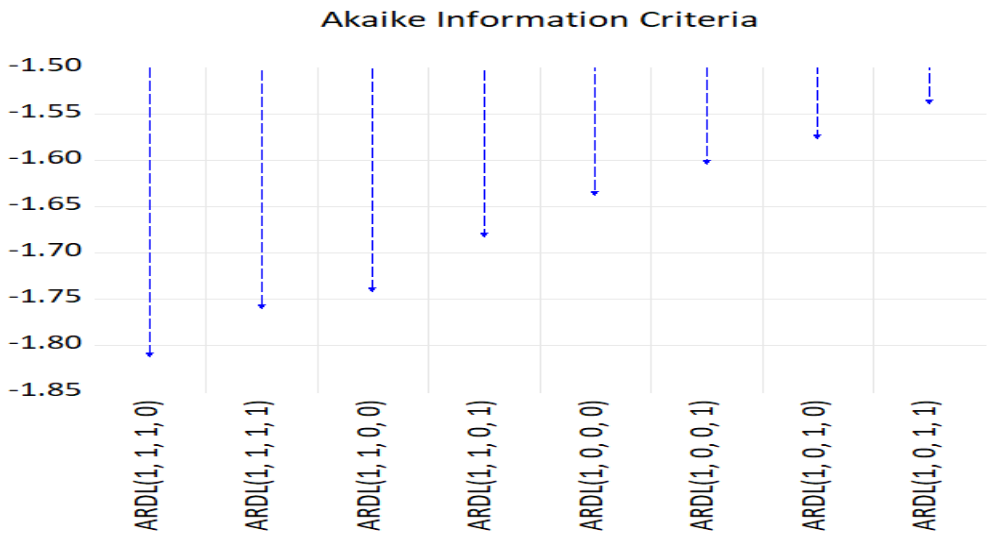

المصدر: تم إعداد هذا الجدول بناءا على مخرجات Eviews 11

أظهرت نتائج تجارب المحاكاة لبرنامج (Eviews11)، بأن النموذج الأمثل هو ARDL(1,1,1,0) من بين 8 نماذج المقترح، والذي من خلاله يتم الحصول على أحسن نموذج استنادا على أدنى قيمة لمعيار AIC ,SC

2- **اختبار المعنوية المشتركة لمعالم النموذج باستخدام إحصائية F**لاختبار (Wald test)، وهو اختبار الحدود للتكامل المشترك (ARDL Bounds test).

يهدف هذا الاختبار إلى رؤية ما إذا كان هناك دليل على وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات، وذلك من خلال اختبار فرضية العدم انه لا توجد علاقة في الأجل الطويل بين المتغيرات الدراسة، ويوضح الجدول التالي نتائج هذا الاختبار:

جدول 6 : نتائج اختبار الحدود Bounds Test

NULL hypothesis : no long – run relationships exist		
Test statistic	Value	K
F statistic	5.610800	3
Critical Value bounds		
Significance	Bound (0)	Bound (1)
10%	2.37	3.2
5%	2.79	3.67
2.5%	3.15	4.08
1%	3.65	4.66

المصدر: تم أعداد هذا الجدول بناء على مخرجات Eviews11 (الملحق رقم 1)

يتبن من خلال النتائج الملخصة في الجدول بأن هناك علاقة التكامل المشترك بين المتغيرات باستخدام اختبار**Bounds Test** لPesarans أي وجود علاقة توازنية طويلة المدى وهذا ما حققته قيمة إحصائية Fفيشر المحسوبة التي تساوي 5.610800، وهي أكبر بشكل واضح من القيمة العظمى للاختبار التي تساوي 3.67عند مستوى معنوية 05 %، وفقا لذلك يتم رفض فرضية العدم التي تنص بعدم وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات، ومنه اثبت هذا الاختبار وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة.

3-نتائج تقدير نموذج ARDLفي الأمد الطويلLong run:بعد التأكد من وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة المعتمد عليها، سوف نقوم بقياس العلاقة طويلة الأجل وفقا لنموذج ARDL

وتتضمن هذه المرحلة تقدير المعلمات في الأجل الطويل نتحصل على النتائج الموضحة في الجدول الآتي:

جدول 7 : مقدرات معلمات الأجل الطويل

العلاقة في المدى الطويل			
Variable	**Coefficient**	**T- statistic**	**Prob**
L NZA	-0.595668	1.832924-	0.0798
LMNT	1.371712	3.567586	0.0016
LAZZ	13.80516	4.614768	0.0001
C	-155.3015	4.125001-	0.0001

المصدر:تم إعداد هذا الجدول بناءا على مخرجات Eviews11 انظر الملحق (2)

ومن خلال الجدول السابق يتم صياغة معادلة الأجل الطويل كالآتي:

LGDP = -0.5957*LNZA + 1.3717*LMNT +13.8052*LAZZ -155.3015

يتبين من خلال المعادلة أن كلا من متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي والمتغير أراضي منتجة للحبوب أخذت إشارات مطابقة لافتراضات النظرية الاقتصادية، حيث، تدل الإشارة الموجبة إلى وجود أثر إيجابي وضعيف لكل من المتغيرات المستقلة المتمثلة في متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي والمتغير أراضي منتجة الحبوب الأعلى النمو الاقتصادي، وكذا وجود أثر سلبي وضعيف التأثير لناتج الزراعي الإجمالي على النمو الاقتصادي الجزائري في الأجل الطويل وهذا ما توضحه الإشارة السالبة أي مساهمة القطاع

الفلاحي على المدى البعيد منعدمة وذلك راجع إلى عدم استغلال الأراضي الخصبة الصالحة للزراعة بشكل امثل، وكذا لاعتماد الجزائر على قطاع المحروقات.

المتغيرةL NZA : يشير الاحتمال 0.0798 وهي أقل من مستوى معنوية5%وبالتالي فإن قيمة المعلمة **L NZA** تعتبر ذات معنوية إحصائيا، وتشير الإشارة السالبة إلى وجود علاقة ارتباط عكسي بين الناتج الزراعي الإجمالي والنمو الاقتصادي في المدى الطويل، وعليه فإنه في المدى الطويل تؤدي الزيادة في الناتج الزراعي بوحدة واحدة إلى انخفاض يقدر 0.595668 وحدة في النمو الاقتصادي، وهذا لا يتوافق مع النظرية الاقتصادية، وهذا يؤدي الى ضعف الهيكل الفلاحي، نتيجة عدم التوجه المثالي للقطاع الزراعي.

- المتغيرLMNT : تشير قيمة الاحتمال 0.0016 وهي أقل من مستوى معنوية 5% ومنه فإن قيمة المعلمة تعتبر ذات معنوية إحصائيا، وتشير الإشارة الموجبة على وجود علاقة ارتباط طردي بين متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي والنمو الاقتصادي في المدى الطويل وبفرض ثبات المتغيرات الأخرى فان الزيادة بوحدة واحدة في متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي تؤدي زيادة تقدر ب 1.371712 وحدة في النمو الاقتصادي، وهذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية ، وهذا نتيجة تركيز الكبير من قبل الدولة على متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي.

-**المتغيرة LAZZ** : يشير الاحتمال0.0001 وهي أقل من مستوى معنوية 5% ومنه فإن قيمة المعلمة تعتبر ذات معنوية إحصائيا، وتشير الإشارة الموجبة على وجود علاقة ارتباط طردي بين أراضي منتجة للحبوب والنمو الاقتصادي في المدى الطويل وبفرض ثبات المتغيرات الأخرى فان الزيادة بوحدة واحدة في أراضي المنتجة للحبوب تؤدي زيادة تقدر ب 13.80516 وحدة في النمو الاقتصادي، وهذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية ، وهذا نتيجة تركيز الكبير من قبل الدولة على أراضي منتجة للحبوب.

كما نلاحظ العلاقة العكسية والتأثير السلبي للثابت C مع انه معنوي احصائيا، وبذلك فعند زيادة C بوحدة واحدة يؤدي الى انخفاض النمو الاقتصادي بقيمة155.3015 وحدة في الأمد الطويل وهذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية

4-نموذج تصحيح الخطأ ونتائج نموذج ARDL في الأمد القصير short run

جدول 8 : مقدرات معلمات الأجل القصير ومقدرة تصحيح الخطأ

Variable	Coefficient	T-statistic	Prob
LNZA-1	0.360247-	**1.9518008-**	**0.0632**
LMNT-1	0.829581	2,823191	0.0096
LAzz	**8.349062**	**4.977192**	**0.000**
CointEq(1-)	-0.604778	-5.738724	0.0000
R^2 = 68 ,043			

المصدر: تم إعداد هذا الجدول بناءا على مخرجات Eviews 11 انظر الملاحق (2) و(3),

نلاحظ من نتائج الجدول رقم (8) ، وبالنظر إلى قوة ارتفاع نوعا ما في قيمة معامل التحديد مما تدل على ارتفاع القدرة التفسيرية للنموذج، حيث نجد أن المتغيرات المستقلة تفسر ما مقداره R^2 = 68 ,043 من المتغيرات في مؤشر النمو الاقتصادي وهو ما يدل على قوة ارتباط المتغيرات المفسرة بالمتغير التابع كما تشير علاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة ليست زائفة ، اما عن تأثير المتغيرات على مؤشر النمو الاقتصادي ، فقد اختلفت في طبيعة العلاقة فيما بينها حيث نجد مايلي:

-**المتغيرة (-1) lnza**: تشير قيمة الاحتمال الى 6,32% وهي أقل من القيمة الحرجة للاختبار (10%)، وبالتالي فإن المعلمة تعتبر معنوية احصائيا، وتشير الإشارة السالبة إلى وجود علاقة عكسية حيث كلما زادت قيمة الناتج الزراعي بوحدة واحدة ينقص النمو الاقتصادي ب 0.36 وحدة في المدى القصير

-**المتغيرة LMNT-1**: يشير الاحتمال متغيرة متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي الى قيمة 0.96% وهي اقل من القيمة الحرجة للاختبار 5%، ومنه فإن المتغيرة تعتبر معنوية احصائيا، تشير إشارة موجبة الى وجود علاقة طردية بين النمو الاقتصادي و متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي المبطئة بوحدة حيث كلما يزيد هذا أخير بوحدة واحدة يزيد النمو الاقتصادي ب 0.829581 في المدى القصير، وهذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية

-**المتغيرة LAZZ**: يشير قيمة احتمال متغيرة راضي منتجة للحبوب الى00% وهي اقل من قيمة الحرجة لاختبار5%، ومنه فإن معلمة متغيرة تعتبر معنوية احصائيا، ولوجود الإشارة الموجبة فبذلك هناك علاقة طردية حيث كلما زادت أراضي منتجة للحبوب بوحدة واحدة يزيد النمو الاقتصادي ب 8.349062 في المدى القصير، وهذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية

معامل حد تصحيح الخطأ CointEq(-1) : تشير قيمة الاحتمال الى 0.00% وهي اقل من القيمة الحرجة للاختبار(5%) وبالتالي فان القيمة المعلمة CointEq(-1) تعتبر ذات معنوية احصائيا ،

وتشير الإشارة السالبة604797. 0- للمعلمة الى توافقها مع النظرية القياسية، وبالتالي قيمة هذا المعامل تدعم نتائج اختبار الحدود Bounds testوهذا يؤكد دقة العلاقة التوازنية طويلة الأجل وأنّ آلية تصحيح الخطأ موجودة بالنموذج، وتعكس هذه المعلمة سرعة تكيّف النموذج للانتقال من اختلالات الأجل القصير إلى التوازن في الأجل الطويل. كما أن قيمة معامل التصحيح يشير إلى أن الناتج المحلي الإجمالي يعتدل نحو قيمته التوازنية بنسبة60.47% ، أي أنه لما ينحرف الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (t-1) عن قيمته التوازنية في المدى البعيد فإنه يتم تصحيح ما قدره 60,47% من هذا الانحراف في الفترة الحالية (t).

.5 -تشخيص النماذج القياسية المستخدمة في الدراسة:

ولنتأكد خلو النموذج من المشاكل القياسية، نلخص في الجدول التالي أهم الاختبارات التي تساعدنا على حكم على مدى دقة النموذج فكانت نتائج **اختبارات** الفحص القياسي كما يلي:

الجدول رقم(09): نتائج اختبارات فحص النموذج

Breush-GodfreySerial correlation LM Test		Heteroscedasticity Test :ARCH		Jarque-Bera Test	
F-statistic	Prob(2.21)	F-statistic	Prob(1.27)	Jarque-bera	Prob
0.672752	0.5210	0.468501	0.4995	0.616660	0.734673
Obs*R-squares	Prob.Chi-square(2)	Obs*R-squares	Prob.chi-square(1)		
1.806409	0,4053	0.494622	0.4819		

- **المصدر: تم إعداد هذا الجدول بناءا على مخرجات Eviews 11 انظر للملحق 3** ,4,5

-من اجل الكشف عن مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء الذاتي بين الأخطاء العشوائية أكبر من الدرجة الأولى، أما عن مشكل عدم ثبات التباين نعتمد على اختبار Breusch-Pagan-Godfrey، وبالنسبة للنموذج لابد أن تكون أخطاء النموذج مستقلة بشكل تسلسلي، نلاحظ من خلال الجدول اعلاه أن قيمة الاحتمالية Prob Chi-square(3) اكبر من مستوى معنوية 5% أي0.5210> 0.05 عند اختبار درجة الارتباط ، وبالتالي نقبل فرضية العدم التي تنص بعدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي التقدير ونرفض الفرضية البديلة.

-تتمثل مشكلة عدم ثبات تجانس في تغير التباين الخطأ العشوائي مع تغير المتغير المفسر بحيث تكون العلاقة بينهما خطية أو غير خطية أو بهدف الكشف عن مشكلة ثبات التباين نستعين باختبار، ARCH TESTنلاحظ من خلال الجدول اعلاه أن قيمة الاحتمالية

لفيشر (3) Prob Chi-square أكبر من مستوى معنوية 5% أي0.4819>0.05 وهذا ما يؤكد فرضية العدم أي وجود مشكلة عدم ثبات تباين الأخطاء.

- اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي حسب Jarque-Bera يساعد في الكشف على سلسلة بواقي الانحدار هل أنها تتبع التوزيع الطبيعي أم لا،نلاحظ أن احتمال المرافق لهذه الإحصائية يساوي (0.7346) وهو أكبر من مستوى المعنوية 5%، وعليه يتم قبول فرضية العدم H_0، القائلة بأن سلسلة البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

6-اختبار استقرار الهيكلي للنموذج CUSUM And CUSUM SQ

ولكي نتأكد من خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية لابد من استخدام أحد الاختبارات المناسبة لذلك مثل: مجموع التراكمي للبواقي المعاودة (CUSUM)، وكذا المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة(CUSUM of Square) ، ويعد هذان الاختباران من أهم الاختبارات في هذا المجال لأنهما يوضحان أمرين مهمين هما تبيان وجود أي تغير هيكلي في البيانات، ومدى استقرار وانسجام المعلمات طويلة الأمد مع المعلمات قصيرة الأمد. يتحقق الاستقرار الهيكلي للمعلمات المقدرة لصيغة تصحيح الخطأ لنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع الخطي، إذا وقع الشكل البياني لاختبارات كل من CUSUM وCUSUM of Square داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5%، بمعنى أن منحنى الأخطاء يقع داخل مجال انحرافين معياريين فإننا نرفض الفرضية العدمية H_0 عند مستوى معنوية 5% التي بأن المعلمات مستقرة على طول فترة الدراسة، ومن خلال الشكلين في الاسفل يتضح أن النموذج المقدر مستقر، حيث نلاحظ أن منحنى اختبار المجموع التراكمي للبواقي التراجعية (CUSUM) يقع بين الحدين الحرجين، ونفس الشيء بالنسبة لمنحنى اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي التراجعية (CUSUM Of Squares) فهو متمركز بين وسط الحدية الحرجين، مشيرا إلى الاستقرار في النموذج المقدر عند مستوى معنوية 5% وعليه فإن نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الموزعة مستقر في الأجلين القصير والطويل.

رسم توضيحي 7: اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (CUSUM)

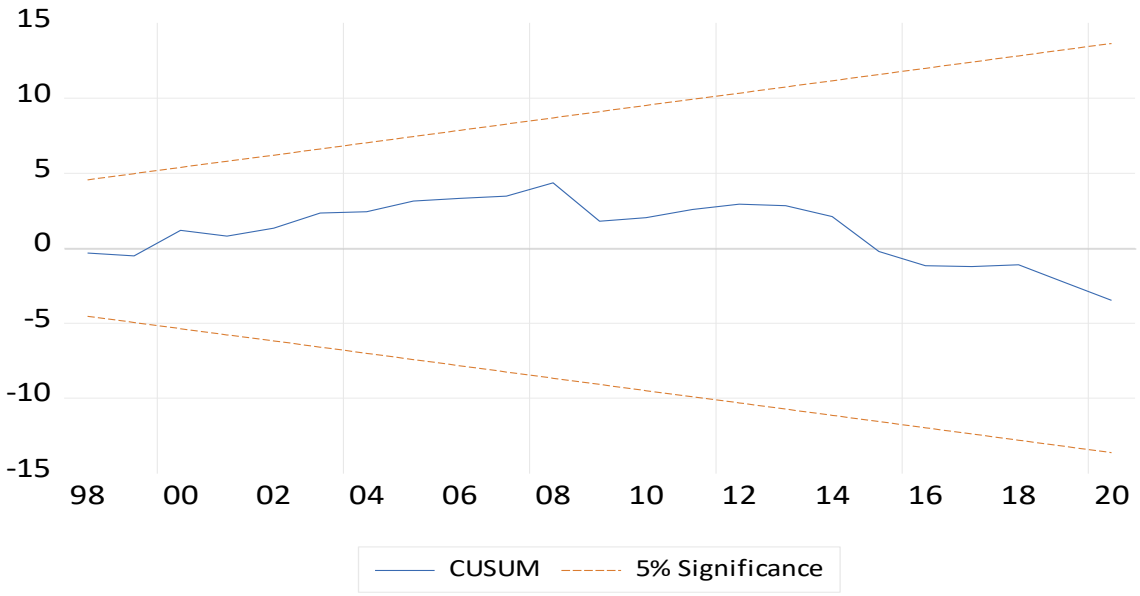

المصدر: تم إعداد هذا الجدول بناءا على مخرجات Eviews 11.

رسم توضيحي 8 : اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة (CUSUM Of Squares)

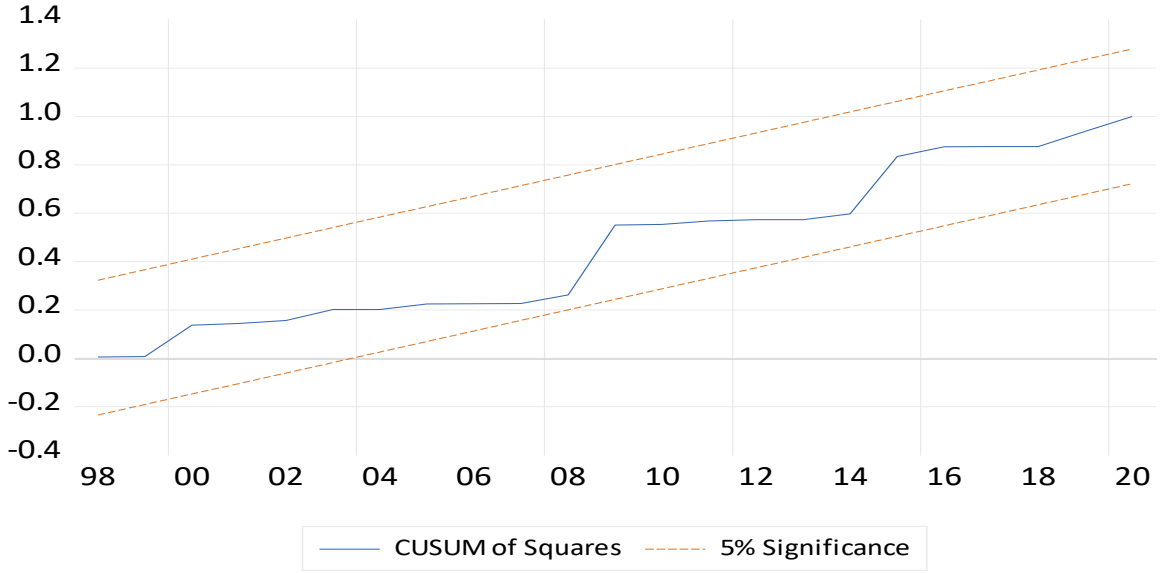

المصدر: تم إعداد هذا الجدول بناءا على مخرجات Eviews 11

خلاصة الفصل:

يهدف هذا الفصل إلى محاولة معرفة أثر القطاع الفلاحي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2020 وقد اعتمدنا على المنهج القياسي واستخدام نموذجARDL لتشخيص العلاقة بين المتغيرات وتحصلنا على ما يلي :

إمكانية تطبيق منهجية الانحدار الذاتي للإبطاء الموزعARDL ، وذلك نظرا لتميزها بالخصائص التي يوفرها في النمذجة القياسية، وذلك بعد التأكد من استقراريه السلاسل الزمنية للمتغيرات الدراسة من الدرجة I(0)،I(1) بالإضافة إلى ذلك إمكانية تطبيق هذه المنهجية على عدد العينة الصغيرة، كما تسمح لنا مقاربة ARDL كذلك من تقدير العلاقة التكامل المشترك في الاجل الطويل والقصير معا. استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات الدراسة، وهذا من اجل معرفة اتجاه طبيعة العلاقة هل هي ثنائية أو انها أحادية وتوصلت نتائج التقدير نموذج ARDL الى وجود علاقة توازنية طويلة وقصيرة الاجل بين مختلف متغيرات الدراسة وكذا وجود علاقة ارتباط طردي بين نصيب الفرد من الناتج الزراعي و أراضي منتجة للحبوب على النمو الاقتصادي

الخـــاتـــمة

يعد القطاع الفلاحي من القطاعات الاقتصادية الهامة في معظم دول العالم وخاصة الدول النامية وهذا للدور الأساسي الذي يلعبه في تحقيق التنمية الاقتصادية، من خلال مساهمته في إنتاج السلع الغذائية الضرورية لأفراد المجتمع، والمواد الخام الأولية للصناعات الغذائية والتحويلية، وتوفير فرص العمل بمختلف نشاطاته وللقطاعات الأخرى ذات العلاقة المباشرة وغير المباشرة به، وزيادة المبادلات التجارية الداخلية والخارجية، وجلب العملات الأجنبية من خلال عمليات التصدير، والمحافظة عليها بإحلال الواردات، كما يساهم في توزيع الثروات من خلال(الأجور، الضرائب، والرسوم، وزيادة دخل المزارعين الذي يكون له أثار غير مباشرة على التنمية الزراعية وعلى تنمية القطاعات الاقتصادية الأخرى نتيجة لزيادة الطلب على سلعها وتوسيع نطاق أسواقها

بالنسبة للجزائر يحتل القطاع الفلاحي أهمية كبيرة في الاقتصاد الوطني الجزائري نظرا لامكانيات والثروات المتوفرة بحيث يساهم هذا القطاع في التوظيف رغم الطبيعة القاسية لبعض المناطق ومساهمته أيضا في الناتج المحلى الإجمالي بنسب متفاوتة مقارنة مع القطاعات الأخرى، وهذا راجع الى سياسات التي شملها القطاع الفلاحي في اطار سياسات عامة استهدفت خوصصة الأراضي الزراعية، ودعم مشاريع ووضع أسس مناسبة لاندماج الزراعة في اقتصادها وجعلها ركيزة يعتمد عليها في التخلي على اقتصاد المورد الواحد، الا انها تبقى تابعة للدول الأجنبية والتي تحقق اكتفاء ذاتي في الموارد الغذائية وهذا يفسر تسجيل عجز متواصل في ميزانها التجاري

ولا يقتصر دور القطاع الفلاحي في مساهمته الاقتصادية فقط، وإنما له دور وتأثيرات بارزة على الجوانب الاجتماعية والسياسية والأمنية، وتحقيق التوازن الديمغرافي بين المدن والأرياف، حيث ظهرت نتائج الدراسة التطبيقية تتوافق مع النظرية الاقتصادية إلى حد ما وقد خلصت الدراسة إلى جملة من النتائج نوردها فيما يلي:

- تتوفر الجزائر على إمكانيات كبيرة من الموارد الفلاحية، الا ان استغلال هذه الإمكانيات بعيد على المستوى المطلوب وبالتالي تأثيره بنسب ضعيفة لا يتماشى مع استراتيجيات التنموية المتخذة من طرف الدولة
- تحسن ملحوظ لكن بصفة ضعيفة نتيجة برامج الدعم المتقدمة من طرف الحكومة لترقية هذا القطاع المطلوب بسبب، التأخر الكبير الذي عرفته ترقية القطاع الفلاحي

✓ حسب معاملات تقدير نموذج ARDL في الأمد الطويل: من خلال تقدير معلمات الأمد القصير توصلنا إلى مايلي:

- وجود علاقة طردية بين متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي والنمو الاقتصادي في المدى الطويل.
- وجود علاقة طردية بين أراضي منتجة للحبوب والنمو الاقتصادي في المدى الطويل.
- وجود علاقة عكسية بين الناتج الزراعي الإجمالي والنمو الاقتصادي .

✓ حسب معاملات تقدير نموذج ARDL في الأمد القصير: من خلال تقدير المعلمات على المدى القصير توصلنا ما يلي:

–تشر العلاقة السالبة بين conteq(−1) والنمو الاقتصادي الى ان سرعة التكييف من الاجل القصير الى طويل سريعة

– وجود علاقة طردية بين متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي والنمو الاقتصادي

–وجود علاقة طردية بين أراضي منتجة للحبوب والنمو الاقتصادي

– وجود علاقة عكسية بين الناتج الزراعي الإجمالي والنمو الاقتصادي

نتائج اختبار فرضيات الدراسة:

فيما يخص الفرضيات المقترحة في مقدمة الدراسة فقد تم التوصل إلى ما يلي:

–**الفرضية الأولى:** التي تتضمن ضرورة تنمية القطاع الفلاحي، محققة من خلال الدراسة الضرورية لتنمية القطاع الفلاحي وهذا ما تثبته صحة الفرضية الأولى

–**الفرضية الثانية:** ان ارتفاع نصيب الفرد من الناتج الزراعي يؤدي من رفع النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990/ 2020، محققة من خلال نتائج الدراسة عند حدوث ارتفاع في متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي بمقدار 1% سيؤدي الى ارتفاع معدل النمو ب 13.80% وهذا ما تثبته صحة الفرضية الثانية

الفرضية الثالثة: التي تتضمن تؤثر أراضي المنتجة للحبوب والناتج الزراعي الإجمالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990–2020، محققة من خلال نتائج الدراسة اظهر تأثير الإيجابي ل أراضي المنتجة للحبوب في المدى القصير والطويل في حين الناتج الزراعي الإجمالي له تأثير سلبي في الامدين، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثالثة

الفرضية الرابعة : وجود علاقة تكامل مشترك في المدى الطويل بين متغيرات الدراسة (النمو الاقتصادي والقطاع الفلاحي)، من خلال نتائج اختبار Bonds Testلتكامل مشترك يوجد علاقة بين متغيرات الدراسة (والمتمثلة في متغيرات القطاع الفلاحي كمتغيرات مستلقة، ومعدل النمو الاقتصادي كمتغير تابع) وهذا ما تثبته صحة فرضية الرابعة.

اقتراحات وتوصيات الدراسة:

بناء على النتائج المتوصل إليها من خلال هذه الدراسة:

- يجب على الدولة أن تكون لها رؤية واضحة وشاملة عن الفلاحة والتنمية الريفية، فهي في حاجة إلى تصميم وتنفيذ مجموعة من التدابير اللازمة، لزيادة الاستثمار في القطاع الفلاحي، وإعادة النظر في هذه التدابير وفق متطلبات التنمية والأوضاع الدولية.
- العمل على توفير بيئة اقتصادية وسياسية وتجارية مستقرة، تشجيع على الاستثمار في المجال الفلاحي والمساهمة في تحقيق التغيرات الهيكلية الضرورية، حيث أن استقرار الأسعار بما فيها

أسعار الفائدة والنقد الأجنبي، يجعل المستثمرين المحليين والأجانب يشعرون بالثقة، ويسمح الفلاحين والتجار باتخاذ إجراءاتهم عن علم لفترة طويلة.

- الاهتمام بالبحوث والدراسات المتعلقة بالتغيرات المناخية، وتأثيرها في القطاع الزراعي، للاستفادة من نتائجها في التطبيقات العملية.
- التركيز على استخدام الأمثل للأراضي الفلاحية واعتماد الدورات الفلاحية التي تضمن استمرار قدرتها على الإنتاج .
- المحافظة على الأراضي الفلاحية وصيانتها وحمايتها من التصحر والجفاف، والمحافظة على الموارد المائية وحمايتها باعتماد أساليب أكثر فعالية للري .
- الاستمرار في زيادة الإنتاج الفلاحي عن طريق الاستخدام الأمثل والعقلاني للموارد الفلاحية والطاقات الإنتاجية المتاحة والمتوفرة وتحقيق الكفاءة في استخدامها .
- تكثيف الجهود في المجالات البحثية والتطبيقية لزيادة الإنتاج وتحسين الأصناف المزروعة.
- العمل على تطوير وتنمية الأنشطة الفلاحية الضرورية المرتبطة باحتياجات السكان والتركيز على الفروع الإنتاجية التي تضمن عائدا مقبولا للمنتجين، وجعل الاستفادة من الدعم الفلاحي متوقف على النتائج المحققة، والاهتمام بالإرشاد الفلاحي وذلك بوضع نظام للإشراف والاتصال وفتح باب التكوين للفلاحين بما يتناسب مع اهتمامهم وحاجة للقطاع.
- يجب العمل من أجل تحقيق الأمن الاقتصادي لرفع مستوى معيشة المواطنين ورفاهيتهم وتحسين مستوى الخدمات.
- التركيز على الاستخدام الأمثل للأراضي القابلة للزراعة، واعتماد الوسائل الحديثة والدورات الارشادية في الفلاحة التي تضمن استمرار قدراتها على الإنتاج الفلاحي.
- منح القروض الاستثمارية للقطاع الفلاحي ومتابعة مراحل تنفيذها.
- استغلال العائدات النفطية المرتفعة في دعم الاستثمار الفلاحي ومسايرة المستثمرات الفلاحية الصغيرة وتشجيعها.
- زيادة المساحات المزروعة عن طريق تشجيع عمليات الاستصلاح، توفير مقومات الفلاحة المتمثلة في التكوين الحديث لإطارات القطاع الفلاحي، توفير الموارد المائية (الآبار، السدود) والعمل على توفير تكنولوجيا حديثة.
- إعادة النظر إلى سياسات الدعم الفلاحي وسياسة دعم المنتجات الفلاحية.

رابعا: آفاق الدراسة

من طبيعة العمل البشري النقصان، فلا يمكن الإلمام بجميع جوانب الموضوع لشساعته وأهميته في الاقتصاد الوطني، لذا نقترح مواضيع يمكن جعلها مواد بحث ودراسة.

1- دراسة قياسية لأثر الدعم الفلاحي على حجم الإنتاج في القطاع

قائمة المصادر والمراجع

قائمة الملاحق

❖ قائمة المراجع باللغة العربية:

- **الكتب:**

- محمد كمال مبروك إبراهيم، قضايا الزراعة والبيئة، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، مصر 2013.
- علي أحمد هارون، جغرافية الفلاحة، دار الفكر العربي، طبعة3، القاهرة، مصر، 2008.
- عبد الطيف بن أشنهو، التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط (62-80)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982.
- علي أحمد هارون، أسس الجغرافية والاقتصادية، دار الفكر العربي للطبع والنشر، ط4، القاهرة، 2003.
- محمد خميس زوكه، الجغرافيا الاقتصادية للعالم، دار المعرفة الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2004.
- مهدي أحمد رشيد، الجغرافيا الاقتصادية، دار الجنادرية للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2015.
- محمد رياض وكوثر عبد الرسول، الجغرافيا الاقتصادية وجغرافية الإنتاج الحيوي، دار الهنداوي للنشر والتوزيع، القاهرة 2013.
- فوزية غربي، الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي حالة الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2010.
- فريد نجار، تسويق الصادرات العربية، آليات تفعيل التسويق الدولي ومناطق التجارة الحرة العربية الكبرى، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2002.
- محمد عبد العزيز عجيمة، إيمان عطية ناصف، علي عبد الوهاب نجا، التنمية الاقتصادية: دراسات نظرية وتطبيقية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر 2006.
- أشواق بن قدور، تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، سنة 2013.
- معروف هوشيار، تحليل الاقتصاد الكلي، دار الصفاء للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2005.
- نبيل عزت أحمد موسى، التنمية في المنظومة العمل الخيري الإسلامي، أطروحة فكرية لترشيد التطبيق العلمي،2014.
- علي عطار، التنمية الاقتصادية والبشرية، دار العلوم العربية للطباعة والنشر، ط1، بيروت، لبنان,2005.
- هشام مصطفى الجمل، دور الموارد البشرية في تمويل التنمية بين النظام المالي الإسلامي والنظام المالي الوضعي (دراسة مقارنة)، ط1، دار الفكر الجامعي للنشر، الإسكندرية، مصر، 2006.

قائمة الملاحق

- صالح صالحي، المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي–دراسة المفاهيم والأهداف والأولويات وتحليل الأركان والسياسات والمؤسسات، دار الفجر للنشر والتوزيع، ط1،القاهرة، مصر, 2006.
- صلاح وزان، تنمية الزراعة العربية –الواقع والممكن–، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 1995.
- عمر بسعود، الفلاحة في الجزائر: من الثورات الزراعية الليبيرالية (1962–2002)، ترجمة عبد القادر شرشار.
- إفريت هاجن، ترجمة جورج خوري، اقتصاديات التنمية، مركز الكتب الأردني، الأردن، 1988.
- محمد مدحث مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، مصر، 1999.
- جميس جوار تيني و ريتجارداستروب، ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمان، الاقتصاد الكلي، دار المريخ للنشر والتوزع، الرياض، السعودية، 1999.
- كريم حبيب وحازم البني، من النمو والتنمية إلى العولمة واللغات، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، لبنان. دون دار نشر.
- محمد ناجي حسن، خليفة، النمو الاقتصادي (النظرية والمفهوم)، دار النشر قاهرة، 2001.
- عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية " التحليل جزئي وكلي"، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر،2006.
- نسرين بركات عادل العلي، مفهوم التنافسية والتجارب الناجحة في النفاذ الى الأسواق الدولية، سلسلة أوراق عمل، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2000.
- حسين خلف، التنمية الاقتصادية، ط1، جذر الكتاب العالمي، عمان، 2006.
- فليح حسن خلف، الاقتصاد الكلي، عالم الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2007.
- ميشيل تودارو، تعريب ومراجعة، محمود حسن حسني، محمود حامد محمود عبد الرزاق، التنمية الاقتصادية، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية (2006).
- إبراهيم العيسوي، التنمية في عالم نتغير، دراسة مفهوم التنمية ومؤشراتها، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الثانية، مكتبة مصر، 2020.
- مدحت القريشي،" التنمية الاقتصادية –نظريات وسياسات وموضوعات–"، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، سنة2007.
- حربي محمد موسى عريقات،" مبادئ الاقتصاد–التحليل الكلي–، دار وائل للنشر، جامعة الإسراء – الأردن، الطبعة الأولى، 2006.

- عبد الباسط وفا،" النظريات الحديثة في مجال النمو الاقتصادي"، نظريات النمو الذاتي دراسة تحليلية نقدية، كلية الحقوق، جامعة حلوان، دار النهضة العربية، مصر، 2000.
- رفعت لقوشة، التنمية الزراعية (قراءة في مفهوم متطور)، المكتبة الأكاديمية، مصر، 1998.
- هلا محمد غسان قصفص، ابن العوام وكتاب الفلاحة، كلية الفنون الجميلة، جامعة دمشق سوريا، 2013/04/23.

- **المحاضرات:**

- نبيلة عرقوب، نمذجة الظواهر الاقتصادية، محاضرات ماستر02، تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد بوقرة، موسم 2022-2023.

- **الملتقيات والمداخلات:**

- عمر جنينة، مديحة بخوش،" دور القطاع الفلاحي في امتصاص البطالة بالجزائر" الملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 15-16، نوفمبر 2011.
- عمر جنينة، دور القطاع الزراعي في امتصاص البطالة، ملتقى دولي: استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ميلة 15-16نوفمبر 2011.
- بوعريوة الربيع، أهمية القطاع الفلاحي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر، الملتقى الدولي الرابع حول القطاع الفلاحي كمحرك للتنمية الاقتصادية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، يومي24-25 ماي 2017، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس.
- سنوسي سيد أحمد، بلهادي عبد الصمد، واقع القطاع الفلاحي في الجزائر وإمكانياته في تحقيق التنمية الاقتصادية، القطاع الزراعي نموذجا، كتاب ملتقى علمي وطني حول قطاع الفلاحة في الجزائر الواقع والآفاق المنظم يوم 11مارس 2021، الناشر مخبر بحث STRATEV، جامعة مستغانم، الجزائر، 2021.
- بومخلوف عبد النور، كموش عبد المجيد، القطاع الفلاحي كخيار استراتيجي لتحقيق النمو الاقتصادي- دراسة حالة القطاع الفلاحي بولاية المسيلة- مداخلة ضمن الملتقى الوطني الأول حول تحسين أداء الاقتصاد الجزائري، ديسمبر2020 ، الجزائر.
- حروزي خالد، شدري معمر سعاد، تنشيط القطاع الفلاحي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة، والتقليص من أزمة البطالة في الجزائر (ولاية برج بوعريريج نموذجا)، كتاب ملتقى علمي وطني حول

قطاع الفلاحة في الجزائر الواقع والآفاق المنظم يوم 121مارس 2921، الناشر مخبر بحث STRA TEV، جامعة مستغانم، الجزائر، 2021.

- وليد شتوح، عمر سعد الله، التنمية الزراعية في الجزائر بين الاقتصاد الموجه واقتصاد السوق. في الملتقى الوطني حول الإنتاج النباتي والحيواني في الجزائر تجربة ولاية سوق اهراس، المركز الجامعي سوق أهراس، يومي 4-3 ماي 2011.
- مراد جنيدي، أحمد سلامي، تقييم السياسات الوطنية للتنمية الزراعية ودورها في تعزيز الأمن الغذائي في الجزائر، في الملتقى العلمي الوطني حول: دور التنمية الزراعية المستدامة في تعزيز الامن الغذائي الوطني، جامعة المدية، 10مارس 2018.
- صالح مفتاح، فاطمة رحال، دور البرامج الوطنية لتطوير الفلاحة في إطار البرامج التنموية 2001/ 2014 في تحقيق الامن الغذائي في الجزائر، في المؤتمر الدولي حول: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة، 2001-2014، جامعة سطيف 1، 12/11 مارس 2013.
- مبارك بوعشة، شامية بن عباس، الإنتاج النباتي والحيواني في الجزائر: تجربة ولاية سوق أهراس، في الملتقى الوطني حول الإنتاج النباتي والحيواني في الجزائر تجربة ولاية سوق اهراس، المركز الجامعي سوق أهراس، يومي 3-4 ماي 2011.
- خليل عبد القادر، مولاي مصطفى سارة، تحليل العوامل الفاعلة في تحقيق التنمية الفلاحية، في الملتقى العلمي الوطني حول: دور التنمية الزراعية المستدامة في تعزيز الامن الغذائي الوطني، جامعة المدية، 10مارس 2018.
- فالي نبيلة، بباس منيرة، مقومات وسياسات التنمية الزراعية المستدامة في الجزائر، في الملتقى العلمي الوطني حول: دور التنمية الزراعية المستدامة في تعزيز الأمن الغذائي الوطني، جامعة مدية، 10 مارس 2018.
- على طالم، فريدة كافي، سياسة التجديد الفلاحي والريفي كاستراتيجية لتحقيق الامن الغذائي في الجزائر، في الملتقى العملي الوطني حول: دور التنمية الزراعية المستدامة في تعزيز الامن الغذائي الوطني، جامعة مدية، 10 مارس 2018.

- **المجلات والجرائد:**

- بلال بشطة، عبد القادر بورمانة، واقع تطوير الاقتصاد الفلاحي للتحول نحول التنويع الاقتصادي في الجزائر، في مجلة الامتياز للبحوث الاقتصاد والإدارة، جامعة الأغواط، 2020.
- د/ باشي أحمد، القطاع الفلاحي بين الواقع ومتطلبات الإصلاح، جامعة الجزائر، مجلة الباحث، العدد 02-2033.

قائمة الملاحق

- نور الدين زعيبط، " الإشكالية الغذائية لدول النامية حالة الجزائر"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة قسنطينة، ال عدد31، 2009.
- بروك داودي، دراسة تحليلية قياسية لتأثير الصادرات على النمو الاقتصادي حالة الجزائر الفترة من 1967-2014، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة لاجي مختار، عنابة، الجزائر، 2018.
- سهيلة مصطفى، محمد راتول، التجربة الجزائرية في القطاع الفلاحي محاولة تقييمية لخمسين سنة من الاستقلال (1962-2012)، في مجلة البشائر الاقتصادية، العدد2، جامعة بشار، ديسمبر2015.
- محمد لمين نور، سي طاهر قاضي، تطوير القطاع الفلاحي كبديل اقتصادي من خلال البرامج الاستثمارية العمومية، في المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية، المركز الديمقراطي العربي، برلين ألمانيا، العدد 09، جانفي 2022.
- يمينة حناش، التمويل الفلاحي وأثره على التنمية الزراعية في الجزائر خلال الفترة 2000-2014، في مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد 2، العدد1، جامعة الوادي، جوان 2019.
- رابح زبيري، حدود وفعالية دعم الدولة في السياسة الزراعية الجزائرية، في مجلة العلوم الإنسانية، العدد04، جامعة بسكرة، الجزائر، 2004.
- على غليس ناهي السعيدي، "المفهوم والمنظومة الجغرافية لظاهرة التصحر"، مجلة ميسان للدراسات الأكاديمية، العدد 15، فلسطين، 2009.
- عمارة البشير، نماذج النمو الاقتصادي والاقتصاد الجزائري، دفاتر MECAS، V 16، العدد 02، ديسمبر2020.
- لوصيف عمار، العابد لزهر، نموذج تنويع الاقتصاد الجزائري للخروج من تبعية المحروقات –رؤية استشراقيه– ، مجلة العلوم الإنسانية ، مجلد 30– عدد3 ، 2019.
- وافي ناجم، جلالية عبد الجليل، نموذج النمو الاقتصادي الجديد مسعى لتنويع مصادر النمو في الجزائر، مجلة الحوار الفلكي، مجلد 15 عدد 02 سنة 2020.
- ساطور رشيد، دراسة نظرية حول النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، مجلة التراث، جامعة الجلفة، العدد العاشر، 2013.
- مليك محمودي، يوسف بركان، محددات النمو الاقتصادي الجزائري، دراسة قياسية تحليلية للفترة (1990-2014)، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، العدد السابع، السنة السابعة.
- رضا حمزة بوجانة، وآخرون، (2018)، " محددات الادخار العائلي في الاقتصاد الجزائري: دراسة قياسية باستخدام نماذج (ARDL) خلال الفترة (1970-2014)"، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، جامعة غرداية، المجلد11، العدد2.

قائمة الملاحق

- **الأطروحات والمذكرات:**

- اميرة بحري، 2017، " الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات ودوره في النمو الاقتصادي –دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة2000 –2014"، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، شعبة اقتصاد مالية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر.
- حسينة حوحو، تمويل الفلاحة بولاية بسكرة في إطار الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية وانعكاساته على البطالة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة محد خيضر، ص 54
- سمير عز الدين، دور القطاع الفلاحي في ترية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2018.
- رواسكي خالد، أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على النمو الاقتصادي في إقليم شمال إفريقيا والشرق الأوسط: دراسة قياسية للفترة(2001–2011)، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.
- هيشر احمد التيجاني، هدى مساهمة القطاع الزراعي الجزائري في الاقتصاد الوطني من خلال دراسة سلوك متغيرات حساب الإنتاج وحساب الاستغلال للفترة 1974–2012، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2015–2016.
- قرين بوزيد، دراسة حول الفلاحة الجزائرية مع بحث ميداني إنتاج الحبوب الشتوية بولاية البويرة، رسالة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2001.
- بخيت حسان، تنافسية الصادرات العربية في الأسواق الدولية–الواقع والمتطلبات 2000–2008، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2011.
- شيوخي هناء، آليات تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2013.
- كمال روابنية، "عوامل ضعف الإنتاج في القطاع الزراعي بالجزائر منذ الاستقلال: واقع واتجاهات"، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في الاقتصاد، جامعة باجي مختار عنابة، 2006.
- خالد بن جلول، أثر ترقية الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي، دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر1970–2006، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستير في العلوم

الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر سنة 2009.

- زير مي نعيمة، أثر التحرير التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد- تلمسان-.
- صواليلي صدر الدين، النمو والتجارة الدولية في الدول النامية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر، السنة الجامعية، 2005-2006.
- ولد عمري عبد الباسط، إسهام التعليم في النمو الاقتصادي دراسة حالة، الجزائر خلال الفترة 1980-2013، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص اقتصاد كمي، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، 2015-2016.
- قنادزة جميلة، الشراكة العمومية الخاصة والتنمية الاقتصادية في الجزائر، أطروحة ضمن نيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية تخصص +تسيير المالية العامة، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2017-2018.
- كبداني سيد أحمد، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل مقارنة بالدول العربية: دراسة تحليلية قياسية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بكر بالقايد، سنة 2012-2013.
- بن بار محمد، دراسة العلاقة بين الواردات والنمو الاقتصادي حالة الجزائر الفترة الممتدة بين(1970-2009)، رسالة ماجيستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2011-2012.
- زويتر الطاهر، إشكالية التشغيل في الزراعة (دراسة حالة الجزائر)، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية بخروبة، جامعة الجزائر 1996-1997.
- خديجة مراحي، واقع تمويل البنوك التجارية للمشاريع الاستثمارية الفلاحية في ظل التوجيهات الحديثة للجزائر دراسة حالة البنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي علوم التسيير، تخصص: مالية وتسيير مخاطر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير، جامعة أم بواقي، 2017.
- زكريا جرفي، أثر الدعم الفلاحي على سوق العمل في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2019-2020.
- نواصري المختار، واقع وأبعاد التنمية الفلاحية في الوطن العربي ودورها في تحقيق الأمن الغذائي، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2003.
- فوزية غربي، الزراعة بين الاكتفاء والتعبئة، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة،2008.

- زاوي بومدين، التمويل البنكي، الدعم وتنمية القطاع الفلاحي في الجزائر (مقاربة كمية)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص اقتصاد وتسيير عمومي، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية والتسيير، جامعة مصطفى إسطمبولي معسكر، 2016.
- ياسين ميكو، تعثر مفاوضات التجارة العالمية وانعكاساتها على تطور المبادلات التجارية الدولية في القطاع الزراعي–دراسة بعض البلدان الناشئة (الهند والبرازيل)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية،2016.
- المركز الوطني للمعلومات للجمهورية العراقية، مادة معلوماتية عن الأمن الغذائي، افريل 2009.
- قليل زينب،" تأثير أنظمة سعر الصرف على النمو الاقتصادي، دراسة قياسية على مجموعة من الدول النامية باستخدام بيانات البانل، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادي النقد والمالي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بالقايد–تلمسان–، سنة2016.
- غردي محمد، القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2011–2012.
- خنفر مانع، دور المنوط بالقطاع الزراعي الجزائري في تحقيق التنمية المستدامة، رسالة ماجيستير في اقتصاد البيئة، 2009.
- أحلام نور الهدى دحمري، إيمان غربي، عواطف بالي، الإنتاج الزراعي في الجزائر وأثره على النمو الاقتصادي للفترة 1989–2016، مذكرة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، 2017–2018.
- حسين عماري، أثر القطاع الفلاحي على النمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة تحليلية وقياسية خلال الفترة (1990–2020)، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه، الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة آكلي محند ولحاج، بويرة، 2021–2022.
- على بوخالفة، انضمام الجزائر لمنظمة التجارة العالمية وانعكاساتها على مشكلة التغذية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة باتنة، 2014–2015.
- سهيلة شيخاوي، السياسات الاقتصادية للاستثمار الزراعي ودوره في تحقيق الأمن الغذائي حالة الجزائر للفترة ما بين (1980–2016)، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مستغانم،2018.
- فوزية غربي، الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، 2007–2008.

❖ قائمة المراجع باللغة الأجنبية:

- **Les livres :**

- S. Bedrani, M. Bourenane, j. Moulina, les politiques agraires en Algérie : vers l'autonomie ou la dépendance ?, Centre de Recherches en Economie Appliquée (CREA), Alger.
- Neva Goodwin and al ،Principles of Economics in context،Fristpublished،Rutledge،USA ،2014 ،
- Dwivedi, D. N .M macroeconomics Theory and Policy, 3rdEdition, Tata McGraw Hill Education , New Delhi, India, 2010.
- Samuelson P.A et Nordhausen w. N ,Economie, Edition, Economico, 16éme Edition, 2000.
- John J. Pi gram ،Salah W Ahab ،tourism and sustainability: Policy consideration in Salah w Ahab ET John j .Pigram (eds) ،tourismsustainability،London 2005
- RegisBourboyais,(2000), »Manual Et exercices Corrigés En econométrie » ,3eme Edition, DUNOD , paris .
- M. Todaro, Economic Development, seventh Edition Addison-Westey, 2000,

- **المراجع الإلكترونية:**

- وائل الزريعي، واقع التصحر في الجزائر وآثاره الاقتصادية والاجتماعية، مقال منشور على الموقع WWW.iefpedia.com

- جلال خشيب، مفهوم التقدم والتطور الاقتصادي، متاح في: / /WWW. alukah. Net culture/0/ 78626تاريخ الاطلاع16 /5/ 2023، الساعة 16:00

- ايمن صالح فاضل، الاقتصاد الإداري، https://almerja.com/reading.php?idm=116772، تاريخ الاطلاع 5-06-2023، الساعة 5:56.

- عماد الدين احمد المصبح، 2013، تقدير الحجم الأمثل للإنفاق الحكومي في سوريا باستخدام منحنى ارمي وأسلوب ARDL، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة القصيم، السعودية، المجلد 7، العدد 1، متوفر على الرابط: https://platform. A lmanhal. Com/Reader /Article /59631

- **مراجع أخرى:**

- وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، المخطط الوطني للتنمية الفلاحة، نظام الدعم عن طريق الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية، الجزائر، 2000.

- المجلس الوطني الاقتصادي الاجتماعي، مشروع دراسة حول استراتيجية التنمية الفلاحية، الدورة 18، جويلية 2001.

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق

بيانات الدراسة

ANNES	gdp	NZA	MNT	AZZ
1990	6,2049E+10	5334	216	386760
1991	4,5716E+10	4647,2	184	386220
1992	4,8003E+10	5441	210	388650
1993	4,9946E+10	6361	203,68	388620
1994	4,2543E+10	4008	147,4	396400
1995	4,1764E+10	4280	153,99	396490
1996	4,6942E+10	4966	173,63	396360
1997	4,8178E+10	4519	156,26	396900
1998	4,8188E+10	5267	179,93	398260
1999	4,8641E+10	5075	164,7	397310
2000	5,479E+10	4328	140,41	400210
2001	5,4745E+10	5324	172,66	401090
2002	5,676E+10	5236	168,58	398550
2003	6,7864E+10	6589	208,51	399057
2004	8,5333E+10	7902	248,58	411450
2005	1,032E+11	7900	283,27	412110
2006	1,1703E+11	8812	261,3	411810
2007	1,3498E+11	10105	389,51	412520
2008	1,71E+11	11195	365,24	413090
2009	1,3721E+11	12820,3	365,25	413800
2010	1,6121E+11	13644,4	435,29	413740
2011	2,0001E+11	16242,6	488,97	413880
2012	2,0906E+11	18334	433,28	413982
2013	2,0976E+11	20573,4	537,21	414316
2014	2,1381E+11	21966,6	561,6	414310
2015	1,6598E+11	19718	493,41	414564
2016	1,6003E+11	19551,5	478,78	413602
2017	1,701E+11	20565,1	492,92	413351
2018	1,7491E+11	20769,5	487,55	413588
2019	1,7177E+11	25291	588,16	413588
2020	1,4501E+11	20756,2	469,07	413588

المصدر: معطيات البنك الدولي

الملحق 1: نتائج اختبار الحدود Bounds Test ومقدرات طويلة الأجل

ARDL Long Run Form and Bounds Test
Dependent Variable: D(LGDP)
Selected Model: ARDL(1, 1, 1, 0)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 07/03/23 Time: 22:59
Sample: 1990 2020
Included observations: 30

Conditional Error Correction Regression

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-93.92298	19.63903	-4.782467	0.0001
LGDP(-1)*	-0.604778	0.157734	-3.834175	0.0008
LNZA(-1)	-0.360247	0.184571	-1.951808	0.0632
LMNT(-1)	0.829581	0.293845	2.823191	0.0096
LAZZ**	8.349062	1.677464	4.977192	0.0000
D(LNZA)	0.188050	0.209170	0.899031	0.3780
D(LMNT)	0.391141	0.217696	1.796729	0.0855

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.
** Variable interpreted as Z = Z(-1) + D(Z).

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNZA	-0.595668	0.324983	-1.832924	0.0798
LMNT	1.371712	0.384493	3.567586	0.0016
LAZZ	13.80516	2.991518	4.614768	0.0001
C	-155.3015	37.64884	-4.125001	0.0004

EC = LGDP - (-0.5957*LNZA + 1.3717*LMNT + 13.8052*LAZZ -155.3015)

F-Bounds Test — Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
		Asymptotic: n=1000		
F-statistic	5.610800	10%	2.37	3.2
k	3	5%	2.79	3.67
		2.5%	3.15	4.08
		1%	3.65	4.66
Actual Sample Size	30	Finite Sample: n=30		
		10%	2.676	3.586
		5%	3.272	4.306
		1%	4.614	5.966

الملحق 2: نتائج اختبار الحدود Bounds Test ومقدرات طويلة الأجل وقصير الاجل

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(LGDP)
Selected Model: ARDL(1, 1, 1, 0)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 07/03/23 Time: 23:00
Sample: 1990 2020
Included observations: 30

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LNZA)	0.188050	0.156910	1.198462	0.2429
D(LMNT)	0.391141	0.154464	2.532246	0.0186
CointEq(-1)*	-0.604778	0.105385	-5.738724	0.0000

R-squared	0.680430	Mean dependent var	0.028296
Adjusted R-squared	0.656758	S.D. dependent var	0.139476
S.E. of regression	0.081714	Akaike info criterion	-2.076532
Sum squared resid	0.180286	Schwarz criterion	-1.936412
Log likelihood	34.14798	Hannan-Quinn criter.	-2.031706
Durbin-Watson stat	2.023960		

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

F-Bounds Test — Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	5.610800	10%	2.37	3.2
k	3	5%	2.79	3.67
		2.5%	3.15	4.08
		1%	3.65	4.66

الملحق 3: **نتائج اختبار الارتباط الذاتي LM TEST**

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

F-statistic	0.672752	Prob. F(2,21)	0.5210
Obs*R-squared	1.806409	Prob. Chi-Square(2)	0.4053

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: ARDL
Date: 07/03/23 Time: 23:02
Sample: 1991 2020
Included observations: 30
Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LGDP(-1)	0.061516	0.188492	0.326356	0.7474
LNZA	-0.004317	0.224677	-0.019214	0.9849
LNZA(-1)	0.044153	0.201952	0.218632	0.8290
LMNT	-0.011644	0.233496	-0.049867	0.9607
LMNT(-1)	-0.095340	0.263191	-0.362246	0.7208
LAZZ	-0.283860	1.769784	-0.160393	0.8741
C	2.354224	20.36517	0.115601	0.9091
RESID(-1)	-0.110242	0.270999	-0.406799	0.6883
RESID(-2)	-0.267193	0.234731	-1.138293	0.2678

R-squared	0.060214	Mean dependent var	-1.47E-14
Adjusted R-squared	-0.297800	S.D. dependent var	0.078846
S.E. of regression	0.089823	Akaike info criterion	-1.738635
Sum squared resid	0.169430	Schwarz criterion	-1.318275
Log likelihood	35.07952	Hannan-Quinn criter.	-1.604158
F-statistic	0.168188	Durbin-Watson stat	2.008833
Prob(F-statistic)	0.992987		

الملحق 4: نتائج اختبار عدم ثبات تجانس التباين ARCH TEST

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.468501	Prob. F(1,27)	0.4995
Obs*R-squared	0.494622	Prob. Chi-Square(1)	0.4819

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 07/03/23 Time: 23:21
Sample (adjusted): 1992 2020
Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.006945	0.001937	3.586286	0.0013
RESID^2(-1)	-0.129955	0.189862	-0.684471	0.4995

R-squared	0.017056	Mean dependent var	0.006173
Adjusted R-squared	-0.019349	S.D. dependent var	0.008394
S.E. of regression	0.008474	Akaike info criterion	-6.637038
Sum squared resid	0.001939	Schwarz criterion	-6.542742
Log likelihood	98.23706	Hannan-Quinn criter.	-6.607506
F-statistic	0.468501	Durbin-Watson stat	2.021872
Prob(F-statistic)	0.499511		

الملحق 5: نتائج اختبار التوزيع الطبيعي Jarque-bera test